عقيدتنا

المهدي عجل الله فرجه الشريف

وتوقيت ظهوره وعلاماته

الشيخ مالك مصطفى وهبي العاملي



www.daralwalaa.com



عقيدتنا

المهدي عجل الله فرجه الشريف

وتوقيت ظهوره وعلاماته

دار الولاء
[illegible]
الرويس [illegible] بيروت - لبنان
Mob: 00961 3 689 496 | Tel: [illegible] 1 545 133
info@daralwalaa.com | [illegible]ahoo.com
P.O. Box: 307/25 | [illegible]walaa.com

ISBN 97[illegible]614-420-214-2

[illegible]
المهدي ﷺ وتوقيت ظهوره وعلاماته

المؤلف: الشيخ مالك مصطفى وهبي العاملي

الناشر: دار الولاء لصناعة النشر
الطبعة الأولى بيروت ـ لبنان ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م
إخراج فني وتنفيذ:
eight 8
www.8eightproduction.com | 00961 3 017 565

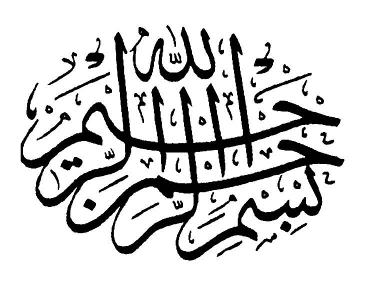
الشيخ مالك مصطفى وهبي العاملي

عقيدتنا



وتوقيت ظهوره وعلاماته





إهداء

إلى من آمنّا به ولم نره...

إلى من ننتظر قدومه بكلّ لهفة وشوق...

إلى من نعدُّ السنين والشهور والأيام والساعات واللحظات مترقّبين أوانه...

إليكَ سيّدي ومولاي، صاحب العصر والزمان، أهدي هذا الكتاب...

وإلى والديّ الكريمين...

وإلى كلّ محبّ صابر.

المقدمة

آمن الكثير من المسلمين على اختلاف مذاهبهم بظهور المهدي عجل الله فرجه الشريف من وُلد فاطمة عليها السلام في آخر الزمان، ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً. ولم يختلف من آمنوا به، إلّا في ولادته في القرن الثالث الهجري. وهو خلاف لم يعد ذا جدوى في هذا الزمن من الناحية العملية، وإن كانت له جدوى عظيمة من الناحية الإيمانية.

ويهزأ قلّة قليلة من المسلمين بعقيدة المهدوية، ينتسب هؤلاء إلى الوهابية. لا نهدف في هذا البحث إلى إثبات فكرة المهدوية، وإن كنا قد نتطرّق إلى ذلك بشكل سريع. إنما نهدف إلى البحث في ضبط هذا المعتقد وضبط بعض خصوصيّاته، حتى لا يقع البعض فريسة أوهام وأقاويل لا أساس لها من الصحّة. وأغلب البحوث التي سنعرضها مترتبة على اعتقاد وجود المهدي عجل الله فرجه الشريف، وأنه وُلد. وبعضها لا علاقة له بهذا الشأن.

وسيتضمن البحث الفصول التالية:

الفصل الأول: وجود الإمام ﷺ وولادته، مع التنبيه على أنّ هذا الخلاف لم يعد مهمّاً في العصر الحاضر.

الفصل الثاني: أسباب غيبة الإمام ﷺ، وانتفاع الناس بغيبته، وكيف يتلاءم ذلك مع نظرية الإمامية في ضرورة وجود معصوم.

الفصل الثالث: عقيدتنا في رؤية الإمام ﷺ في اليقظة، والسفارة في الغيبة الكبرى، أي تكليف شخص ما ادّعى رؤية الإمام ﷺ بإيصال رسالة إلى غيره.

الفصل الرابع: عقيدتنا في رؤيا الإمام ﷺ في المنام، وما هي القيمة الدينية لهذه الرؤيا، مع إضاءة إجمالية على حديث من رآنا فقد رآنا.

الفصل الخامس: نظرة إجمالية إلى العلامات، وعقيدتنا بالنسبة إليها.

الفصل السادس: عقيدتنا في توقيت الظهور.

الفصل الأول:

وجود الإمام عجل الله فرجه الشريف وولادته

لا شكّ في مذهب الإمامية أن الإمام المهدي الثاني عشر، ابن الإمام الحسن العسكري، سلام اللّه تعالى عليه، قد وُلد، وإنما أنكر من أنكر، لعدم اطّلاعه على ولادته، وعدم وصول خبره إليه، وهذا أمر طبيعي، كون ولادته (سلام اللّه عليه)، قد أحيطت بالسرية التامة، ومن الطبيعي أن لا يصل خبر ولادته، إلى من لم يصل إليه خبر إمامة الإمام العسكري عليه السلام، فضلاً عمّن لم يصل إليه خبر إمامة آبائه ابتداء من الإمام علي عليه السلام.

كما أن المنظومة الثقافية التي بنيت عليها معتقدات الآخرين كانت تحول دون وصول هكذا أخبار إليهم، ونقلها إلى الأجيال اللاحقة، لأنّ كلّ رواية كانت تردهم تدلّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، كانوا يعدّونها من المنكرات، فما بالك لو وصل إليهم ما يدلّ على إمامة غيره من الأئمة عليهم السلام! وإدراج هذا النوع في دائرة المنكرات، كان يترجم بحذف تلك الروايات من منظومتهم

الثقافية، وكانوا يتّهمون رواتها بتهم شتّى، فيدرجونهم في خانة الرواة غير الموثوق بهم.

فالثقافة الأخرى بنيت في أغلبها على إنكار هكذا مضامين، ومحاربتها ومحاربة من رواها، فكيف سيصل إلى هؤلاء خبر إمامة الحادي عشر من ولد الإمام علي عليه السلام؟ أم كيف سيكونون معنيين بإظهار ولادته وبيانها لهم؟ فإنهم لو بان لهم أمر ولادته سيكونون من العاملين على كشفه ومواجهته، لأنهم عدُّوا أمره من المنكرات.

من الطبيعي أن لا يُسأل عن وجود هذا الإمام، ولا الدليل على إمامته، إلّا عند من آمن بإمامة الإمام العسكري وآبائه عليهم السلام. أمّا من أنكر إمامته، وإمامة آبائه سلام اللّه عليهم أجمعين، حتى عدّوا الروايات الدالّة على ذلك من المنكرات، فهم ممّن كان يُتّقى منهم أخبارهم بولادة الإمام الثاني عشر، وهذا ينبغي عدُّه من البديهيات. فإنّ إقناع شخص ما بقضية الإمام المهدي عجل الله فرجه، وأنه موجود يحتاج إلى بنية عقائدية أولاً، وإلى دخوله في سلك هذه البنية وتفريعاتها. ولهذا يكاد يكون إقناع غير الإمامي الاثني عشري بهذه العقيدة من المستحيلات، ما لم يسلك البحث منهجاً تأسيسيّاً جذريّاً.

أمّا الإمامي فإنّ القضية عنده من البديهيات، ولديه من الأدلة ما يكفيه، ولذا فإنّ البحث في إثبات ولادة الإمام عجل الله فرجه لغير الإمامي لن يكون هنا محلّه، بل له محلّ آخر في سياق بحث تأسيس ثمّ تفريع

عليه، وربما فعلنا ذلك إن شاء اللّه تعالى في كتاب آخر نحن بصدد إعداده، يرتبط أساساً بنظرية الإمامة، ككلّ ضمنّاه قراءة جديدة.

ولقد أشرنا في المقدمة إلى انا نريد من هذا البحث التنبيه على الطريقة المستقيمة، في النظرة إلى الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف، وبعض ما يتعلق به، والعقيدة الصحيحة في ذلك، لكن لم يمنعنا هذا من إطلالة سريعة على فكرة المهدوية عند المسلمين الشيعة، لنبيّن مبدأ قناعتهم بوجود الإمام عجّل الله فرجه الشريف، مع غضّ النظر عن البحث التاريخي، لأنّ البحث العقلي هنا هو أهم، وهو بوابة البحث التاريخي عن الولادة، ثم نعقبه بإطلالة سريعة على فكرة المهدوية عند السنّة.

البحث الأول:

مبدأ الإمامة عند الإمامية

يعتمد الإماميّة في القول بالإمامة في كل زمان، على دليل عقلي، وفي بيانه نقول:

إن القول بضرورة وجود إمام معصوم في كلّ زمان ظاهراً كان أو غائباً، ينبع من خلال تفسير الإمامة بمعنى سنسمّيه بالإمامة بالمعنى الخاص، والتي نعنى بها معنى أعمق من مجرّد رئاسة وزعامة، فهي استمرار للنبوّة، وتحمل الكثير من مواصفات النبوّة، مع فارق أنّ النبي يوحى إليه بالرسالة وهو الذي يبلّغها إلى الناس، وهي صفة لا تثبت للإمام، إلّا أنّ دور النبوّة ليس محصوراً بذلك فقط. والبحث في الإمامة يؤدي إلى إثبات الحاجة إلى أحد أمرين: إمّا أنبياء يأتون بعد نبينا محمد ﷺ لتوضيح ما أُبهم على الناس من شريعته، وتبيين ما غاب عنهم، فلا يقعوا فريسة ضياع النصوص، خاصة وأنّ الشريعة جاءت كاملة تامّة لا نقص فيها، فلم يترك النبي محمد ﷺ شيئاً إلّا وقد بلّغه للناس. فإذا ضاع قسم من الشريعة،

وتاه الناس في فهم العقيدة، كما هو حاصل في أزماننا، حتى لجأنا إلى الاجتهاد، ولم يكف وجود القرآن الكريم ليرفع الاختلافات، ولا ليدلّنا على النصوص الضائعات، بل أضحى القرآن نفسه مورد اختلاف في تفسيره وفهم مضامين آياته ودلالتها. وإمام وصيّ نبيّ يقوم بالدور المطلوب من دون حاجة إلى وحي يوحى إليه، ويكون ذخره في القيام بالدور هو ما أخذه عن نبينا محمد ﷺ وما ورثه من علوم، تمكّنه من حفظ الشريعة كما جاء بها نبيّنا محمد ﷺ، ومن تفسير الدين كما يريده اللّه تعالى.

وحيث إنه لا نبيّ بعد نبيّنا محمّد ﷺ لأنه خاتم الأنبياء، فالحلّ الوحيد هو وصيّ نبيّ، هو من نشير إليه بوصف الإمام. وهي تستلزم مواصفات هي نفس مواصفات النبيّ لجهة العصمة، وإلّا فالأمان من ظهور الحقيقة الدينية الكاملة يكون مفقوداً.

وثبوت الحاجة للإمام يكون دليلاً على وجود الإمام عجّل الله فرجه الشريف، في كلّ زمان، لا يخلو عصر منه، سواء كان واحداً قد طال عمره أم متعدّداً يؤدّي كلّ واحد منهم دوره في الزمن الذي يعيشه إن لم تحل الموانع دون أداء دوره.

ووجود الموانع من أداء دوره لا يلغي قيمة وجوده، إذ يكون الحائل حينئذٍ مستنداً إلى غيره، لا إلى اللّه ولا إلى الإمام. وهو أمر سنوضحه بعد قليل.

لذا كان الخلاف المنهجي، سابقاً على النص، فهو بحث في هذه

الحاجة، فمن قائل من المسلمين إننا لا نحتاج إلى أكثر من زعامة ورئاسة، أي الإمامة بالمعنى العام، وإنّ الدين يمكن لنا أن نفهمه نحن المسلمين من غير حاجة إلى إمام بهذا الشأن، وإنّ القرآن والنصوص الواردة عن نبيّنا يكفياننا لفهم الدين على حقيقته، وإنّ ما يضيع من نصوص ليس بالأمر المهمّ، وإن الاختلافات العقائدية ليست بالمستوى المهمّ لتستدعي وجود إمام أو نبيّ بعد النبيّ. ومن قائل إلى حاجتنا إلى تلك الإمامة بالمعنى الخاصّ، وهو رأي الشيعة عموماً، والإماميّة بشكل خاص. وهم يرون خلاف السابقين أن الاختلافات التشريعية مهمة، وأنّ الخلافات العقائدية أكثر أهمية خاصّة أنها بلغت مرحلة يكفّر فيها بعضهم بعضاً. ومنهم من كان أقل تشدّداً، إذ يميّز بين كفر القول وكفر القائل، لكن على كل حال يعتقد هؤلاء أنّ كثيراً من غيرهم يملكون أفكاراً كفرية وينطقون بكلام كفر أو شرك.

القضية إذاً تبدأ من البحث عن الحاجة لوجود شخص مخصوص بعد النبي ﷺ يؤدي الدور المخصوص، فإذا ثبتت تلك الحاجة يصير القول بضرورة النص من اللوازم الطبيعية لا يحتاج إلى بحث مستقل، كون الإمام بهذا المعنى لا يُعرف إلّا بدلالة من اللّه تعالى عليه. فمعنى وجوب الإمامة عقلاً، أنها ضرورة دينية يقرّرها العقل، انطلاقاً من وعيه للنبوّة والدين، وحاجة الإنسان إلى نحو استمرار للنبوّة فينا قائمة في الإمامة، وأن مقتضى الحكمة الإلهية تعيين هذا الإمام والدلالة عليه، وأن لا ينفكّ زمان عن إمام بهذه الصفة.

ونحن نفترض الفراغ عن صفات اللّه تعالى، ومنها أنه حكيم، وحكمته مطلقة، ولذا بعث الأنبياء وأنزل الكتب، انطلاقاً من فكرة أنّ اللّه تعالى لم يعهد للإنسان باختيار نظام حياته، والطريق الموصل إليه تعالى، ولا هو مستغنٍ عن الهداية الربانية في ذلك، ومنها معرفة الإمام، بناءً على ثبوتٍ الحاجة إليه.

وهذه الضرورة الداعية لوجود الإمام، ليست إلّا كون الإمامة لطفاً مخصوصاً لا ينال إلّا بفعله تعالى، يتوقّف عليه تحقّق الغرض من الخلق والرسالة، بحيث لولاه لدخلنا في العبثية ولصارت الرسالة الأولى محلّ سؤال وبحث. واللطف هو ما يتيح للعبد سلوك طريق الهداية إلى اللّه تعالى من دون إلجاء، وبه تتمّ الحجّة على الإنسان، بحيث لو لم يرشدنا اللّه تعالى إليه لكانت الحجّة للناس على اللّه.

فاللطف منه تعالى من آثار صفاته تعالى، التي أدركنا منها أنه لم يهمل خلقه، ولم يخلقهم عبثاً، وأنّ الحكمة من خلقهم إيصالهم إلى كمالاتهم في الدنيا لينالوا السعادة الكبرى في الآخرة، وأنّ ذلك لا يكون إلّا بالعبودية الصادقة. ولمّا كان الإنسان بنفسه غير قادر على تحديد الطريق الموصل إليه تعالى كان لا بدّ من نبوّة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لمّا علم الإنسان أنه مخلوق لله تعالى مملوك له لا يستطيع أن يتصرّف إلّا وفق إرادته تعالى وما يحقق رضاه ويبعد عن سخطه كان من الطبيعي أن يبين اللّه تعالى

لعباده ما يدلّ على أنهم مسؤولون أم معفيون. ولما علمنا أنهم غير معفيين كان لا بدّ من الدلالة على الطريق الذي يخرج به الإنسان عن عهدة المسؤولية أمام ربه. وكلا التقريبين يقودان إلى شيء واحد، فإنّ ما يخرج عن عهدة المسؤولية هو ما يفتح باب الهداية والكمالات، ثم السعادة والنجاة.

ومن هنا كان وضع النظام من فعله تعالى، ولذا كانت الأوامر والنواهي نابعة منه، لأنه تعالى الدالّ على المصالح المقربة من الهدف والمفاسد المبعدة عنه، بعد أن كان الإنسان غير قادر بنفسه على اكتشاف ذلك النظام وتلك المنظومة. فلو لم يدلّهم على النظام لكان هذا نقضاً للغرض، وهكذا كان لا بدّ من النبوّة لأنها المبعوثة بالنظام من جهة، ولأنها الجهة الإلهية التي تهدي وتوضح كلما احتاج الإنسان إلى توضيح، فلا يُترك إلى اجتهاده وما يصل إليه بعقله، الذي قد يكون بعيداً عما يريده اللّه تعالى.

هذا هو اللطف الذي يقال إنه واجب على اللّه تعالى. ولا يهمّنا بعد ذلك أن نجعله من مقتضيات العدل الإلهي، أم من مقتضيات الحكمة الإلهية.

إلّا أنّ تحقيق اللطف والوصول إلى نتائجه لا يكفي فيه الهداية الإلهية لما يوصل إلى المطلوب، فإنّ للإنسان دخلاً في ذلك، فلو قصّر في سلوك الدرب الذي هداه اللّه تعالى إليه لن ينال المطلوب، ويكون ذلك بسبب منه، إلا أن الحجة في هذه الحال لله تعالى

تامة على العبد، إذ لا نقص في البيان والإرشاد واللطف الإلهي، بعدما شاءت إرادته تعالى أن لا يجبر الإنسان على فعله وعلى نيل الكمالات والسعادة. كما لا تقصير في اللطف المترتّب على النبوة في فعل الأنبياء.

والإمامية ترى أن في الإمامة بالمعنى الخاص ذلك اللطف الخاصّ، الذي يستدعي تصرفاً منه تعالى بجعل إمام، مثلما استدعى إرسال الأنبياء. واللطف في الإمامة مترتّب من لطف النبوّة، وبالنبوة تحقّق بعض اللطف، وكفّت في تحقيقه، لكن ما تزال الحاجة إلى تحقيقه بعد وفاة النبيّ، ولولاه لكان لطف النبوّة كأنه غير موجود، إلّا بالنسبة لمن عايش النبي ﷺ وعاصره، والنبوّة لطفها عام شامل لكلّ المسلمين في كلّ عصر، فهي النبوّة الخاتمة، ورسالته خاتمة الرسالات.

وبالعودة إلى النبوّة نجد أنّ اللطف الداعي لها ذو جوانب عديدة:

منها: بعث شريعة جديدة أو حفظ شريعة سابقة. أي ملك الحقيقة الكاملة في بيان ما يريده اللّه تعالى والتعريف بدينه. والهداية إلى الصراط المستقيم وحفظ هذا الصراط بين الناس حذراً من أن لا يبقى منه إلّا الاسم. وهذا الجانب متعلّق بالمعارف النظرية التي تشكّل البنية الضرورية للسلوك العملي المطلوب الموصل إلى الهدف، فلا يكون للناس حجّة على اللّه تعالى في

أنه لم يعرفهم ذلك. والداعي لهذا التعريف أن المجتمع الإنساني غير قادر على صياغة نظام حقوقي واجتماعي وسياسي ضامن من الناحية القانونية لكلّ الحقوق، ويوفّر للمجتمع العدالة التامّة أو الكافية، مهما ارتقوا في علومهم ومعارفهم وتقواهم؛ لأنّ وضع مثل هذا النظام يتطلّب إحاطة تامّة بكلّ المصالح والمفاسد، وبكلّ الوقائع، وصولاً إلى الربط بين كل ذلك وبين الكمالات الإنسانية الفردية والاجتماعية التي يسعى الإنسان لبلوغها، مع ما يتضمّنه ذلك من تحديد ما هو كمال وتمييزه ممّا هو نقص، فلا يقع في وهم كمال هو في حقيقته نقص. لذا اقتضى اللطف الإلهي والعناية الربانية أن تبيّن لنا هذا النظام وهذه الشريعة، فيرسل اللّه تعالى الأنبياء لتبليغ الشريعة، أو لحفظ شريعة سابقة وصيانتها ومتابعة مسيرة السابقين.

ومنها: هداية الأمة وأخذها إلى كمالها والإشراف على سيرها وكيفية تحقيق توازنها، والتمييز بين الخير والشر تمييزاً واقعياً تهتدي به الأمة في ذلك. وهذا الجانب متعلّق بالسلوك العملي، وحاكمية الدين على حياة الناس التي لا يكفي فيها مجرّد تقديم المعطيات والمعارف. فلو كان دور النبيّ أو الرسول مجرّد التعريف والتبليغ لكان يكفيه أن يدوّن ذلك في كتاب، قائلاً: هذه رسالة ربكم أعطيكم إيّاها فاذهبوا واعملوا بها، ثم يخلو بنفسه في صومعة نائية عن المدنية والحضارة، غير مكلّف بأي شيء، ليكون أي حاكمية يتولاها الرسول ﷺ تدخلاً فيما ليس من شؤونه، بل

من شؤون الناس. وهذا غير صحيح، فليس الأمر كذلك، كما أنه لم يكن كذلك، فحاكميته جزء من شؤون النبوة، وحقّ الناس على اللّه تعالى، فكان حضوره القوي جزءاً من رسالته ومن دوره، ومن محققات الألطاف الإلهية لو اتّبعه الناس فيما يأمر وينهى، ليهدي الأمة إلى مصالحها ويجنبها المفاسد.

ويتلخص هذان الجانبان في أنّ النبي يهدي إلى الحق كما هو واقعاً في جانبيه النظري والعملي، وإليهما أشار اللّه تعالى في قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[١]، وفي قوله: ﴿رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾[٢]. وقد كان اتّباع النبي والتأسي به جانب من اللطف الذي دعا لبعث الأنبياء ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[٣]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ﴾[٤].

ثم بعد ذلك نقول، والحديث بين أهل دين واحد، آمنوا باللّه تعالى وبالإسلام ديناً، وبمحمّد نبياً:

لقد أدّى الرسول الأكرم محمّد ﷺ الرسالة، وعاش بين أمّته يهديهم قدر استطاعته إلى الحقّ بكل جوانبه، ثمّ توفّاه اللّه تعالى وقد أدّى ما عليه، إلّا أنّ اللطف الذي دعا لبعثه برسالته ما زال

(١) النساء: ١٦٥.

(٢) طه: ١٣٤.

(٣) الأحزاب: ٢١.

(٤) آل عمران: ٣١.

محلّ حاجة بعد موته، كما كان محلّ حاجة قبل بعثه، فإنّ شريعته مستمرة لم تنسخ، وهدايته هي التي تحتاج إليها الأمّة في كل الأجيال التي تتلو عصر النبيّ ﷺ. فإنّا وإن لم نعد بحاجة إلى رسالة جديدة أو كتاب جديد، إلّا أننا بحاجة إلى من يحفظ لنا تلك الرسالة، ويفسر لنا ذلك الكتاب تفسيراً نعلم يقيناً أنه المعنى الذي أراده اللّه تعالى؛ لأنّ حفظ تلك الرسالة وفهمها حقّ الفهم يتوقف عليهما تحقيق اللطفين معاً، أي في جانبيه النظري والعملي. وهذا يعني أنه لا يمكن أن يغادرنا الرسول ﷺ، وهو الذي اهتمّ بالشريعة بكل تفصيل فيها، ويعلم أنّ الأمّة ستختلف من بعده حتى يضيع الحق عن كثير من الأجيال اللاحقة، بسبب كثرة من سيكذب عليه، والتحريف الذي سيطال فهم القرآن وتأويله في غير موضعه، وهو الذي حذّر من ذلك مراراً وتكراراً، لا يمكن أن يغادرنا بدون أن تكون هناك ضمانة بحفظ المعارف الحقّة، وحفظ السلوك الحقّ.

لقد كان هذا اللطف في الأزمان السابقة يستدعي في بعض الأحيان تواتر الأنبياء، نبيّاً بعد نبيّ، وفي بعض الأحيان تعيين أوصياء يقومون مقام الأنبياء، لحفظ شريعة الرسول الذي سبقهم، وإظهار مراد اللّه تعالى كما هو، حتى لا تضيع سبل الحقّ، ولا تختلف الأمة فيضيع الحق عن عامة الناس.

ولقد تواتر عن رسول اللّه ﷺ، أو تسالم المسلمون على أنه ﷺ قد تحدّث عن افتراق أمّته بعده إلى ما يزيد عن سبعين **فرقة، وأنّ**

الفرقة الناجية هي فرقة واحدة، والباقون في النار. فبماذا احتاط الرسول ﷺ لهذه الأمّة حتى تكون الحجّة لله على الناس، ولا تكون الحجّة للناس على اللّه تعالى، إن كان سبب ضياعهم عن الحق فقدان الحقّ من بين ظهرانيهم؟ ولا يكون ذلك إلّا بوصيّ للنبيّ ﷺ هو ما نسميه بالإمام.

يكفي أن نقرأ ما عليه الحال فيما وقع من أحداث بعد وفاة رسول اللّه ﷺ حتى زماننا هذا حتى ندرك حاجتنا الماسّة إلى وجود من يملك الحقيقة الكاملة، والهداية الكاملة، نأخذ منه المعارف الحقّة، ونتبعها حتى ننال حبّ اللّه تعالى. فلقد بدأت الخلافات تعصف بالأمّة من حين توفي رسول اللّه ﷺ. فسواء كانت الأمّة معذورة فيما دبَّ فيها من خلاف أم لا، وسواء كان الصحابة معذورين فيما اختلفوا فيه أم لا، فإنّ هذا لا يغيّر من واقع أن الحقّ بدأ يضيع على الناس من حينه. وضياع الحقّ أمر والعذر وعدم العذر أمر آخر، ولا يتوقف بيان الحاجة للإمام على ذمّ الصحابة، ولا ذمّ الأمّة، فالأمر مرتبط بالحقائق ومعرفتها كما هي عليه واقعاً، في جانبيها النظري والعملي. إنّ حفظ الشريعة الكاملة خالية من أي تحريف أو نقصان أو تبديل، لا يمكن إلّا من خلال شخص النبيّ أو من يقوم مقامه في ذلك. فالرسول ﷺ حَكَم دولة المسلمين، وقاد الجند، وردّ الشبهات، ودلّ على المبهمات، ودعا إلى اللّه، والدعوة التامة والحجّة الكاملة لا تكونان إلّا بالنبيّ أو من يقوم مقامه.

هذا كلّه يثبت عدم الاستغناء عن اللطف الموجب إلى وجود من يحفظ كلّ ذلك بعد وفاة الرسولﷺ، وحيث إنّه لا نبيَّ بعد نبيّنا محمّدﷺ، فالحفظ يكون بالإمامة.

إنّ هذا اللطف المستدل به على وجوب الإمامة هو مرتبة من اللطف المستدلّ به على وجوب النبوّة، فإنه لا يمتاز لطف النبوّة من لطف الإمامة إلّا في أنّ النبي قد جاء بالرسالة، وهذا الفرق وإن كان عظيماً، وشخصية النبيّ وإن كانت أعظم من أيّ شخصية أخرى سبقته أو تتلوه، إلّا أنّ مقدار اللطف المشترك كاف في وجوبه، واستمرار هذا الوجوب..

من الواضح أن لطف الرسالة لا يكون إلّا بالنبيّ الرسول، ولا يتحقّق بغيره، بينما لطف النبوّة قد يتحقّق بوصيّ نبيّ وإمام. والذي اكتفينا به وتحقّق بشكل تام كامل بوجود النبيّ محمّدﷺ هو لطف الرسالة، أمّا سائر أنحاء لطف النبوّة فهي ألطاف لم ترتفع بوفاة النبيّﷺ، والحاجة إليها دائمة في كل زمان ومكان ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾.

هذه هي الإمامة الخاصة، وهذا هو اللطف الخاص بها، حين لا يكون من مجال لظهور نبيّ، فإنّ العبرة بالحجّة، والإمام حجّة لله تعالى على الناس. فليس الإمام مجرّد حاكم شرعي يدير شؤون الأمّة، ويحفظ مصالحها وفق ما يرتئيه. بل هو الحافظ للدين، والدالّ عليه، والنموذج الكامل. ومن كان هكذا فحاكميّته هي

المقدمة على غيره لأنه سيكون الأقدر على تقديم التجربة الناصعة للإسلام بعيداً عن اجتهاد وحدس قد يخطئ ويصيب. فهو الضمانة الكاملة من حيث امتلاكه للحقيقة الكاملة، وهو الضمانة الكاملة من حيث التطبيق الصحيح التام للشريعة.

ويحتاج تتميم اللطف إلى الدلالة على الشخص بالنص أو بالإعجاز، فالنبيّ ﷺ عُرف أنه رسول اللّه وأنه نبيّ من عند اللّه تعالى بالإعجاز القرآني، والإمام يُعرف بالنص. وفي هذه الحالة يفترض أن تكون الدلالة على الإمام تامّة كاملة لا نقص فيها ولا شائبة. فإن تمّ ذلك تمّت الحجّة لله تعالى على الناس، ويبقى ليكتمل اللطف وندرك آثاره أن تتجاوب الناس مع النبيّ أو الإمام. فوجود النبيّ ليس كافياً لتحقيق اللطف، وإنما يرتبط أيضاً بمدى اتّباع الناس له. وكذلك الحال بالنسبة للإمام.

وفي الحقيقة فإنّ الإمامة كالنبوّة، لمّا كانت تعبيراً عن اللطف الإلهي بدون أي إجبار، تصيران من مناشئ ابتلاءات أمّة الدعوة في مسألة النبوّة، وابتلاءات أمّة الإجابة في مسألة الإمامة، والتخلّف عن النبوّة سقوط في الابتلاء، كما أنّ التخلّف عن الإمامة سقوط فيه.

فلا يصحّ الاعتراض على لطف نبوّة النبيّ نوح عليه السلام مثلاً، بأنّ أغلب أهل زمانه لم يتبعوه، ولم يحصل ما أراده اللّه تعالى من بعثه، ولم يرتدع الناس عن المظالم، ولا آمنوا به، حتى عوقبوا

عن بكرة أبيهم بالطوفان. وهكذا الحال في قوم لوط، وقوم عاد وثمود، وسائر الأنبياء إلّا ما ندر.

فعلينا إذاً التميز بين اللطف الداعي للبعثة، أو الداعي لنصب إمام، وبين اللطف بمعنى تحقّق الغرض والهدف. ومن أجل ذلك قالت الإمامية بضرورة وجود الحجّة في كلّ عصر، نبياً كان أم وصيَّ نبيّ، فلو خلت من نبيّ فهي لن تخلو من وصيّ يقوم مقامه. لذا لا يتنافى ذلك مع الفترة التي خلت من الأنبياء؛ لأنّ الخلوّ من النبوّة لا يعني الخلوّ من الحجّة. وهذا المعنى موجود في نهج البلاغة نذكره استئناساً لا استدلالاً، قال:

«فَبَعَثَ فِيهِمْ رُسُلَه، ووَاتَرَ إِلَيْهِمْ أَنْبِيَاءَه، لِيَسْتَأْدُوهُمْ مِيثَاقَ فِطْرَتِه، ويُذَكِّرُوهُمْ مَنْسِيَّ نِعْمَتِه، ويَحْتَجُّوا عَلَيْهِمْ بِالتَّبْلِيغِ، ويُثِيرُوا لَهُمْ دَفَائِنَ الْعُقُولِ، ويُرُوهُمْ آيَاتِ الْمَقْدِرَةِ، مِنْ سَقْفٍ فَوْقَهُمْ مَرْفُوعٍ، ومِهَادٍ تَحْتَهُمْ مَوْضُوعٍ، ومَعَايِشَ تُحْيِيهِمْ، وآجَالٍ تُفْنِيهِمْ، وأَوْصَابٍ تُهْرِمُهُمْ، وأَحْدَاثٍ تَتَابَعُ عَلَيْهِمْ. ولَمْ يُخْلِ اللَّه سُبْحَانَه خَلْقَه مِنْ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، أَوْ كِتَابٍ مُنْزَلٍ، أَوْ حُجَّةٍ لازِمَةٍ أَوْ مَحَجَّةٍ قَائِمَةٍ، رُسُلٌ لا تُقَصِّرُ بِهِمْ قِلَّةُ عَدَدِهِمْ، ولا كَثْرَةُ الْمُكَذِّبِينَ لَهُمْ، مِنْ سَابِقٍ سُمِّيَ لَه مَنْ بَعْدَه، أَوْ غَابِرٍ عَرَّفَه مَنْ قَبْلَه، عَلَى ذَلِكَ نَسَلَتِ الْقُرُونُ ومَضَتِ الدُّهُورُ، وسَلَفَتِ الآبَاءُ وخَلَفَتِ الأَبْنَاءُ إِلَى أَنْ بَعَثَ اللَّه سُبْحَانَه نَبِيَّهُ مُحَمَّداً ﷺ».

يؤمن المسلمون بأنّ القرآن والسنّة قد بيّنا كل شيء مما يحتاج

إليه المسلمون، وليس هذا هو محلّ البحث. السؤال المطروح هنا: هل حُفظ المعنى الذي نزل فيه القرآن ممّا فيه بيان تلك الأمور؟ وهل حُفظت سنّة النبيّ أم أنها تعرّضت للتشويه لسبب أو لآخر، أو للضياع؟ لو أنّ الشريعة حُفظت لاتّفق المسلمين عليها، وأنّى لشخص أن يدّعي ذلك مع ما يشهده من خلافات عظيمة، في الفقه؟ ولقد اختلفت الأمّة في كثير مما تحتاج إليه من حلالها وحرامها، والعلم بكتابها خاصّهِ وعامّهِ، محكمهِ ومتشابههِ، وناسخِه ومنسوخهِ، وما فيه من دقائق العلوم والتأويل.

لا شكّ في أنّ العلماء المجتهدين يُؤجَرون على اجتهادهم أصابوا أم أخطئوا، وليس الكلام في عالم الثواب والأجر، بل في إدراك الشريعة نفسه، فإنّه لا ضمانة في أنّ الاجتهاد يوصل إلى الشريعة كما أنزلها اللّه تعالى، وكما بيّنها رسوله ﷺ خاصة وأنّ الاجتهاد يفتح على طرق ظنية خارج دائرة النص، كالاستصحاب وبعض القواعد الأصولية التي لا توجب القطع بالشريعة، مع اختلاف علماء المسلمين في تحديد تلك القواعد وقيمتها، فقد اختلفوا في القياس وفي الاستحسان وفي المصالح المرسلة وغير ذلك من القواعد. ولا يعني قولنا إنّ الشريعة لم تُحفظ طعناً بالعلماء والمجتهدين، فهذان بابان لا ربط بينهما. القضية هي: أين الحقيقة التي جاء به النبيّ ﷺ كما جاء بها، لواقع والحال هي هذه؟.

والأمّة لا تحتاج إلى الإمام لحفظ النص القرآني، فالقرآن

محفوظ بين المسلمين لم ينله تحريف ولا تغيير. كما أنّ ما تواتر من السنّة تواتراً صحيحاً لا نحتاج فيه إلى إمام كي يحفظه، فتواتره يدلّ على حفظه كنصّ، إلّا أنّ القضية أنّ فهم القرآن غير موحّد بين المسلمين، سواء فيما يتعلق بآياته الفقهية أم العقائدية. كما أن السنّة لم تُحفظ بالتواتر، والمتواتر منها قليل جدّاً بل نادر. وقد تتبّعنا الكثير ممّا ادُّعي تواتره، فتبيَّن أنّه اشتهر في أزمنة متأخرة كثيراً عن زمن النص المفروض صدوره فيه، وهذا غير التواتر إذ يفترض بالتواتر تواتره من الطبقة الأولى. وليس من التواتر في شيء أن ينفرد راوٍ بنقل رواية عن الرسولﷺ، ثمّ يتواتر النقل عن هذا الراوي.

لقد ضاعت شرائع من سبقنا بفعل الزمن وضياع النصوص من جهة، وبفعل تأثيرات الأهواء في نقل نصوص معينة وإغفال نصوص أخرى أدّى إهمالها إلى ضياعها، وبفعل وضع نصوص لتلائم بعض الأهواء، حتى غدا التنقيب في الأحاديث وتمييز ما صحّ منها عمّا فسد من مشاقّ الأعمال، خاضعاً لاجتهادات قد تصيب وقد تخطئ، فقد نردّ رواية لأنّ في سندها ما يدلّ على ضعفها، مع أنها قد تكون في واقع الأمر صحيحة. وقد نأخذ برواية لأنّ علامات الصحّة الظنيّة واضحة عليها، ومع ذلك قد تكون غير صحيحة.

قد يقال: إنّ العقل قادر على سدّ النقص، وبلوغ الشريعة



ومعرفتها، بحسب تطوّر الزمان، وتطوّر العقول، استناداً إلى المصالح والمفاسد التي يتعرّف عليها، وإلى مقاصد الشريعة.

ولكنه غير صحيح، وإلّا لكان تدخّل الشريعة في بيان كلّ التفاصيل حتى أرش الخدش تدخّلاً في غير محلّه، بل كان على الشرع في هذه الحال الاكتفاء ببيان المقاصد، وهذا ما لم يحصل، وهو يكشف عن عدم صحّة تلك المقالة. والبحث في المقاصد شائك جدّاً، وقد أفردنا له كتاباً مستقلاً، أظهرنا فيه أنّه لا يمكن الاكتفاء بالمقاصد للوصول إلى تفاصيل نظام الحياة الإنساني، لسبب جوهري أنّ تطبيق المقاصد على موضوعاتها يحتاج إلى إحاطة تامّة بكلّ الموضوعات وكلّ جهاتها لندرك أي مقصد نطبّق من غير استحسان ولا اتّكال على ظنون. مع أنّ اختلاف العقول في فهم المقاصد وتطبيقاتها دليل على أنه لا يمكن الاتّكال على العقل في الوصول إلى الحقيقة الكاملة، والمنظومة المتكاملة.

البحث الثاني:
المهدوية عند المسلمين السنّة

ينظر بعض الباحثين إلى قضية المهديّ عجل الله فرجه الشريف، على أنّها من الأساطير، والموضوعات، مثلها مثل كثير من الأحاديث التي تحدّثت عن الفتن والملاحم. وربما بالغ بعضهم فسعى إلى تنفير الناس منها، والتعاطي معها باستهزاء غير مفهوم، إذ ينبغي للمسلم أن يحترم ما عند الآخرين من معتقدات، مهما كان رأيه فيها، خاصة وأن الوجدان الإسلامي العام الأعم من الشيعي والسنّي يسلّم بالقضية من حيث المبدأ، وليست من مختصّات فرقة من المسلمين. والتاريخ يؤكّد ارتكاز فكرة المهدوية في الوجدان الإسلامي العام، وأحاديث الفريقين من المسلمين مليئة بالإشارات الواضحات إلى قضية المهدوية، ولذا كانت هناك ادعاءات للمهدوية، من فرق إسلامية مختلفة، استفادت من ذلك الارتكاز الوجداني، والنص الوارد فيها. ولولا أنّ لها تلك المثابة من التأثير في الوجدان الإسلاميّ العامّ لما كان للأدعياء طريق لاستثمارها، والتلاعب بعواطف الناس تجاهها. وربما كان **دعاة**

المهدوية من غير المذهب الإمامي أكثر بكثير ممّن ادّعاها ممّن ينتسب إلى الإمامية. وربما كان السبب في ذلك أنّ المواصفات التي تقرّ بها الإمامية ضيّقة بحيث لا يسهل لأحد ادّعاؤها. وكيفما كان فإن ادّعاء المهدوية مؤشّر ربما يكون واضحاً على ذلك الارتكاز الذي أشرنا إليه.

ومع أنه ما كان ينبغي أن يقع خلاف في القضية من حيث المبدأ، إلّا أنه ظهرت آراء مغايرة، فقد حكي عن بعضهم أنه كذّبها صراحة وادّعى أنها خرافة، ومنهم من ادّعى أنّ المهديّ ليس إلّا المسيح عيسى بن مريم. وغنيّ عن البيان أنّ هذا الخلاف هو بين علماء أهل السنّة، أمّا الشيعة فالقضية من المسلّمات لديهم.

ومع أنّ ولادة الإمام عجّل الله فرجه الشريف وغيبته لا ينبغي أن تكونا محلّ اعتراض من حيث المبدأ، بمعنى أنّه لا يصحّ إنكارها لمجرد استبعادنا فكرة ولادة شخص منذ ما يزيد عن ألف عام، انطلاقاً من أن هذا ليس بالبعيد عن قدرة اللّه تعالى، ومن أن الشواهد التاريخية تسمح بالقبول بالفكرة على مستوى الإمكان، لما دونه التاريخ من قابلية الإنسان لكي يعيش فترة طويلة تزيد عن الألف عام، وفي قصة النبيّ نوح عليه السلام وعصره خير شاهد على ما نقول. وبالتالي، فمن يناقش عليه أن يناقش من ناحية موضوعية، في صحّة الولادة كحدث تاريخي، لا في معقوليتها.

ولا شكّ في أنّ من تأمّل في كتب الحديث التي يرويها علماء

السنّة، فضلاً عن علماء الشيعة، يرى أحاديث كثيرة في المهديّ، وإن اختلفت لجهة الصحّة والضعف.

وقد صرّح ابن خلدون في المقدّمة، بأنّ «المشهور بين كافة أهل الإسلام على مرّ العصور أنه لا بدّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يُؤيّد الدين ويُظهر العدل، ويتبعه المسلمون، ويُستولى على الممالك الإسلامية ويسمَّى المهديّ، ويكون خروج الدجّال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح على أثره، وأنّ عيسى ينزل من بعده فيقتل الدجّال أو ينزل معه فيساعده على قتله ويأتمّ بالمهديّ في صلاته»[١].

والتعبير بالمشهور يستبطن وجود قول في الأمّة أنكر ذلك، حتى ينسب إلى بعضهم أنّ القضية مختلَقَة، أو اعتبره عيسى بن مريم وأنّ لا مهديّ غيره، أو مشكّك لم يحسم رأيه فيها، إلّا أنّ هذا النفي أو الترديد لم يكن ظاهراً في العصور القديمة، وإنّما هو رأي حادث. وما يُروى عن بعض التابعين من دعوى أنّ المهديّ ليس إلّا عيسى بن مريم، رُويَ بطرق غير صحيحة، مثل ما رُوي عن مجاهد بسند فيه ليث بن أبي سليم[٢]، أو عن الحسن البصري بسند فيه نعيم بن حماد[٣]، ومثل ما رُوي عن الحسن البصري أنه حكى ذلك عن

---

(١) تاريخ ابن خلدون، ج١، ص٣١١.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، ج٨، ص٦٧٨.

(٣) رواه نعيم بن حماد في كتابه، وقد ضعفوه، كما ضعفوا راوي كتابه. نقل ذلك الدكتور **عبد العظيم البستوي**، في كتابه، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار **الصحيحة، ص٣١**.

عمر بن عبد العزيز[1]، وهو لم يصحّ نقله عن الحسن. وقد ذكر ابن حبان في صحيحه أخباراً تنافي القول بأنه عيسى عليه السلام[2]. ولم يظهر من ابن حِبان أنه يناقش شخصاً معيناً، وربما أراد التأكيد على عدم صحّة النسبة إلى التابعين، من خلال عرض تلك الأخبار.

والثابت لنا بعد التتبّع أنّ أول من شكّك في القضية ابن خلدون مع اعترافه بأن المشهور هو الأخذ بها. وقد رأى أنه «لم يخلص من الأحاديث التي خرجها الأئمّة في شأن المهديّ وخروجه آخر الزمان، من النقد إلّا القليل أو الأقل منه»[3]، ومع أنّ هذا القليل الذي سلم من النقد يفترض أن يدعوه للأخذ بها، والخروج من الترديد، وإدراج الأخبار التي لم تسلم من النقد مؤيّدة ومدعومة بما سلم منها، مع ذلك نراه يقول بعد ذلك: «فإن صحّ ظهور هذا المهديّ فلا وجه لظهور دعوته إلّا بأن يكون منهم (أي من الفاطميين القاطنين في الحجاز وغيرها) ويؤلّف اللّه بين قلوبهم في اتّباعه حتى تتمّ له شوكة وعصبية وافية بإظهار كلمته وحمل الناس عليها»[4].

وكان لهذا التشكيك من ابن خلدون تأثيره في جملة من الكتّاب والمؤلّفين والمؤرّخين، وتبعوه في قوله بدون أن يمعنوا النظر في الأحاديث.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) صحيح ابن حبان، ج١٥، ص٢٣٦.

(٣) تاريخ ابن خلدون، ج١، ص٣١١.

(٤) المصدر السابق.

ومن هؤلاء المنكرين السيّد محمّد رشيد رضا، الذي قال في تفسير المنار: «وأمّا التعارض في أحاديث المهديّ فهو أقوى وأظهر، والجمع بين الروايات فيه أعسر والمنكرون لها أكثر والشبهة فيها أظهر، ولذلك لم يعتد الشيخان بشيء من رواياتها في صحيحيهما، ولأجل ذلك كثر الاختلاف في اسم المهديّ ونسبه وصفاته وأعماله، وكان لكعب الأحبار جولة واسعة في تلفيق تلك الأخبار»(١).

وقال أيضاً: «وسبب هذا الاختلاف أنّ الشيعة كانوا يسعون لجعل الخلافة في آل الرسول ﷺ من ذريّة عليّ سلام اللّه ورضوانه عليهم ويضعون الأحاديث تمهيداً لذلك»، إلى أن يقول: «إن أحاديث الفتن والساعة عامّة وأحاديث المهديّ خاصّة وإنها كانت مهبّ رياح الأهواء والبدع وميدان فرسان الأحزاب والشيع»(٢).

مع أنّ قوله إنّ المنكر لها أكثر، والجمع بين الروايات أعسر يكشف عن أنّه لم يبذل أي جهد في التحقّق من صحّة ما قاله.

أمّا الاستناد إلى خلوّ الصحيحين من الأحاديث حول المهديّ عجّل الله فرجه الشريف فليس بحجّة، فأحاديث أهل السنّة لا تنحصر بالصحيحين، كما أن البخاري يعترف في مقدّمة كتابه أنّ ما تركه من الأحاديث الصحيحة أكثر ممّا ذكره. وعن مسلم أنه قال: «ليس كل شيء عندي صحيح

---

(١) نقل ذلك الدكتور عبد العظيم البستوي، في كتابه، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، ص٣٣.

(٢) المصدر السابق.

وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه»، قال ذلك بعد أن سُئل عن حديث فوصفه بالصحيح، فقيل له: لِمَ لَمْ تضعه في الصحيح؟ فأجاب بذلك[1].

كما أنّ صحيحي البخاري ومسلم تعرّضا للحذف على مرّ التاريخ، فقد نقل عدد من علماء أهل السنّة المهتمين بجمع الروايات، روايات من صحيح مسلم ولم نجده فيما هو مطبوع بين أيدينا، ومنها روايات مرتبطة بالإمام المهديّ عجل الله فرجه، فمن ذلك حديث: المهديّ حق وإنه من وُلد فاطمة. [وقد نقله عن مسلم ابن حجر الهيثمي في الصواعق المحرقة، في الفصل الأول من الباب الحادي عشر. والمتقي الهندي في كنز العمال حديث ٣٨٦٦٢. والشيخ محمد علي أصبان في إسعاف الراغبين ص١٤٥.. وغيرهم]. كما أنّ في صحيح مسلم والبخاري، إشارات إلى رجل لا تنطبق إلّا على الإمام المهديّ، فيكون قد ذكره بالوصف وإن لم يذكره بالاسم، فمن ذلك:

ما روياه عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم؟

ومن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه، عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم: لا تزال طائفة من أمّتي على الحقّ ظاهرينِ إلى يوم القيامة. فينزل عيسى بن مريم، فيقول أميرهم: تعال صلِّ بنا. قال: لا، إنّ بعضكم

---

(١) صحيح مسلم، ج٢، ص١٥.

أمراء تكرمة هذه الأمّة. وسيأتي نقل هذا الحديث بعينه عن مصادر أخرى من كتب أهل السنّة وفيها تصريح بالمهدي عجل الله فرجه الشريف.

ومنهم الأستاذ محمد فريد وجدي، الذي قال بعد أن استعرض بعض الأحاديث في المهديّ: هذا ما وُرد من الأحاديث في المهديّ المنتظر، والناظرون فيها من أُولي البصائر لا يجدون في صدورهم حرجاً من تنزيه رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم من قولها. فإنّ فيها من الغلوّ والخبط في التواريخ والإغراق في المبالغة والجهل بأمور الناس والبعد عن سُنَن اللّه المعروفة ما يُشعر المطالع لأول وهلة أنّها أحاديث موضوعة تعمّد وضعها رجال من أهل الزيغ أو المتشايعين لبعض أهل الدعوة من طلبة الخلافة في بلاد العرب أو المغرب.. إلى أن قال: «وقد ضعّف كثير من أئمّة المسلمين أحاديث المهديّ واعتبروها مما لا يجوز النظر فيه وإننا إنما أوردناها مجتمعة لتكون بمرأى من كل باحث في هذا الأمر حتى لا يجرؤ بعض الغلاة على التضليل بها على الناس»[1].

انظر إليه وهو يظهر عدم تتبعه في مقالات المسلمين وأحاديثهم، كيف تجرّأ على قول إنها موضوعة، وإنّ كثيراً من أئمّة المسلمين قد ضعّف أحاديث المهدي، ولم نجد من أئمّة المسلمين من ضعّفها. وغاية ما هناك أن يزعموا أنّ البخاريّ ومسلماً لم يرويا الأحاديث، وهذا لا يعني تضعيفهما لها.

(١) المصدر السابق، ص٣٤.

ومنهم الأستاذ أحمد أمين صاحب كتاب ضحى الإسلام، الذي اعتبر أنّ فكرة المهدية مختصّة بالشيعة، وأنها من مختلقاتهم، وأنّ عدم رواية البخاري ومسلم شيئاً من تلك الروايات يدلّ على عدم صحّتها عندهما، ولم يعتن برواية الترمذي وأبي داود وابن ماجة وغيرهم لهذه الروايات، وقال: وفكرة المهديّ هذه لها أسباب سياسية واجتماعية ودينية، ففي نظري إنها نبعت من الشيعة وكانوا هم البادئين باختراعها، وذلك بعد خروج الخلافة من أيديهم وانتقالها إلى معاوية وقتل عليّ وتسليم الحسن لأمر معاوية»[١].. ولا يتردّد الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في أنّ «فكرة المهدية جاءت من الوثنية والمسيحية، التي آمنت بفكرة المخلّص، واعتبر أنّ عقيدة العامة من أهل السنّة بل وكثير من الخاصّة إنما هي أثر شيعي تسرّب إليهم فعملت فيه العقلية السنّية بالصقل والتهذيب. وأما القول بعودة المسيح فهو بدون ريب من آثار المسيحية في الإسلام»[٢]..

هذه نماذج من آراء المنكرين، في مقابل من أكّد ثبوت القضية، حتى ادّعى بعضهم تواتر حديث المهديّ:

فعن الحافظ أبي الحسن محمد بن الحسين الأبري السجزي، أنه قال في كتابه «مناقب الشافعي»: «وقد تواترت الأخبار واستفاضت

(١) المصدر السابق، ص٣٥.
(٢) المصدر السابق، ص٣٦.

عن رسول اللّه ﷺ بذكر المهديّ وأنّه من أهل بيته وأنه يملك سبع سنين وأنه يملأ الأرض عدلاً وأنّ عيسى عليه السلام يخرج فيساعده على قتل الدجّال وأنه يؤم هذه الأمة ويصلي عيسى خلفه، في طول من قصته وأمره»[١].

وقد حكي عن القرطبي في كتابه التذكرة بأحوال الموتى، وعن المزي في تهذيب الكمال، وعن ابن حجر في فتح الباري، عن السيوطي في العرف الوردي، وعن غيرهم قبول هذه المقولة[٢].

وعن القاضي محمد بن علي الشوكاني أنه قال في كتابه «التوضيح في تواتر ما جاء في المهديّ المنتظر والدجّال والمسيح»: «والأحاديث الواردة في المهديّ التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شكّ ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر على ما هو دونها في جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول»[٣].

وعنه أيضاً: «فتقرّر أنّ الأحاديث الواردة في المهديّ المنتظر متواترة والأحاديث الواردة في الدجّال متواترة، والأحاديث الواردة في نزول عيسى بن مريم متواترة»[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص٤٠.

(٢) المصدر السابق، ص٤٠.

(٣) المصدر السابق، ص٤٤.

(٤) المصدر السابق.

وعن الإمام البيهقي: والأحاديث في التنصيص على خروج المهديّ أصحّ البتة إسناداً وفيها بيان كونه من عترة النبي ﷺ[1].

وعن العقيلي في الضعفاء أنه قال في ترجمة بعض من ضعف روايتهم في المهديّ، قال مستدركاً: وفي المهدي أحاديث جياد من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ»، وعنه أنه قال في موضع آخر: «وفي المهديّ أحاديث صالحة الأسانيد أنّ النبي ﷺ قال: يخرج مني رجل ويقال من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي»[2].

وعن ابن تيمية أنه قال في منهاج السنّة: «إن الأحاديث التي يحتجّ بها على خروج المهديّ أحاديث صحيحة رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره»[3].

وعن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «الأحاديث في ذلك (في خروج المهدي) كثيرة جدّاً، وأشهرها حديث عبد اللّه بن مسعود مرفوعاً... وقد أخطأ ابن خلدون خطأً واضحاً حيث ضعّف أحاديث المهديّ كلّها، ولا غرابة في ذلك فإنّ الحديث ليس من صناعته»[4].

(١) حكاه القرطبي في تفسيره، عن البيهقي، راجع التفسير، ج٨، ص١٢٢.
(٢) راجع ضعفاء العقيلي، ج٢، ص٧٦، وج٤، ص٤٦٦.
(٣) منهاج السنّة، ج٤، ص٢١١، على ما في هامش كتاب البستوي.
(٤) حكاه البستوي، مصدر سابق، ص٥٩.

والحقّ أنّ الأحاديث الواردة في المهديّ فيها الصحيح والحسن وفيها الضعيف والموضوع، وتمييز ذلك ليس سهلاً إلّا على المتضلّع في علم السنّة ومصطلح الحديث.

وقد اهتمّ عدد من رواة الحديث بجمع أخبار المهديّ، منهم عبد الرزاق بن همّام في مصنّفه، ونعيم بن حمّاد في الفتن، وابن أبي شيبة في مصنّفه، وابن ماجة في سننه، والترمذي في جامعه، وابن حِبان في صحيحه، وغيرهم. وأصحاب هذه المقالة المؤيّدة لفكرة المهدية كثر، نكتفي أيضاً بهذا المقدار.

ومع أنّ الخلاف في تسميته وصفته مشهور معروف، ومع أنّ قضية المهدية من القضايا التي تكثر الدواعي فيها للوضع والدسّ، خاصة فيما يتعلق بعلامات الظهور، والأحداث المقارنة للظهور، إلّا أنه لم يظهر مسوِّغ كافٍ لإنكار مبدأ المهدية، المرتبطة بآخر الزمان، وإذا آمنّا بالفكرة فلن يضرّنا بعد ذلك الخلاف في التسمية والصفة، مع أن ذلك مهمّ لدى الإمامية، لكنه لم يعد مهمّاً في الخلاف السنّي الشيعيّ، لأننا صرنا في كل لحظة نحتمل أنه قد وُلد وانه قد بلغ وقت الظهور، فما دام كلّ مسلم في هذا العصر يحتمل الظهور، اتحد المسلمون على اختلاف مذاهبهم من الناحية الواقعية في الترقّب والانتظار، ولم يعد هذا من مختصّات الشيعة، ولن يؤثر في هذا الترقّب والانتظار في العصر الحاضر، الخلاف في أنه وُلد أو لم يولد، ولا في تسميته أنّه محمد بن

الحسن، أو محمد بن عبد اللّه، ولا في أنّه من وُلد الحسين أو من وُلد الحسن.

ولنذكر نماذج من الروايات الصحيحة في هذه القضية التي رواها علماء أهل السنّة، ليزول أيّ وهم في شأنها، فلا يهزأ مستهزئ بها فيرتدّ استهزاؤه عليه من حيث لا يدري.

منها ما رُوي عن علي عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم: «المهدي منا أهل البيت يصلحه اللّه في ليلة» أخرجه ابن ماجة، والإمام أحمد في مسنده وابن أبي شيبة في مصنفه، وآخرون. ورُوي أيضاً موقوفاً على علي عليه السلام[١].

ومنها ما رُوي عن أبي سعيد الخدري أنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يخرج في آخر أمّتي المهديّ يسقيه اللّه الغيث وتُخرج الأرض نباتها ويعطي المال صحاحاً وتكثر الماشية وتعظم الأمّة، يعيش سبعاً أو ثمانيَ يعني حججاً». أخرجه الحاكم في المستدرك، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[٢].

عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلماً وعدواناً - قال - ثمّ يخرج رجل من عترتي أو من أهل بيتي يملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً

---

(١) راجع مسند ابن حنبل، ج١، ص٨٤؛ وسنن ابن ماجة ج٢، ص١٣٦٧؛ ومصنف ابن أبي شيبة، ج٨، ص٦٧٨؛ ومسند أبي يعلى، ج١، ص٣٥٩.

(٢) المستدرك للحاكم النيسابوري، ج٤، ص٥٥٨.

وعدواناً». تخريج الحديث: أخرجه الإمام أحمد في مسنده، أخرجه أيضا الإمام أبو يعلى في مسنده، وأخرجه أيضاً ابن حِبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك[١].

ومنها ما رُوي عن وهب بن منبه، عن جابر قال: قال رسول اللّه ﷺ: «ينزل عيسى بن مريم فيقول أميرهم المهديّ: تعالَ صلِّ بنا. فيقول: لا، إنّ بعضهم أمير بعض. تكرمة اللّه لهذه الأمّة». أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، وأخرجه أبو نعيم في «أخبار المهديّ». والحديث معتبر، إلّا عند من شكّك في رواية ابن منبه عن جابر[٢].

ومنها ما رُوي عن أمّ سلمة (رضي اللّه عنها)، قالت: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «المهديّ من عترتي من وُلد فاطمة».

أخرجه أبو داود في السنن، وأخرجه أيضاً ابن ماجة في السنن، وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرك، وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير، وغيرهم[٣].

ومنها ما رُوي عن محمد بن الحنفية قال: كنا عند عليّ (رضي اللّه عنه) فسأله رجل عن المهديّ فقال عليّ (رضي اللّه عنه):

---

(١) راجع مسند ابن حنبل، ج٣، ص٣٦؛ ورواه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى، ج١٥، ص٢٣٦؛ وراجع مسند أبي يعلى، ج٢، ص٢٧٥؛ والمستدرك للحاكم، ج٤، ص٥٥٧.

(٢) نقل ذلك البستوي، مصدر سابق، ص١٨٠.

(٣) راجع سنن أبي داود، ج٢، ص٣١٠؛ وسنن ابن ماجة، ج٢، ص١٣٦٨؛ والحاكم في المستدرك، ج٤، ص٥٥٧؛ والتاريخ الكبير للبخاري، ج٨، ص٤٠٦.

«هيهات». ثمّ عقد بيده سبعاً فقال: «ذاك يخرج في آخر الزمان إذا قال الرجل اللّه، اللّه، قتل، فيجمع اللّه تعالى له قوماً قزعاً كقزع السحاب يؤلّف اللّه بين قلوبهم، لا يستوحشون إلى أحد ولا يفرحون بأحد، يدخل فيهم على عدّة أصحاب بدر، لم يسبقهم الأولون ولا يدركهم الآخرون، وعلى عدد أصحاب طالوت الذين جازوا معه النهر». قال أبو الطفيل: قال ابن الحنفية: أتريده؟ قلت: نعم. قال: إنّه يخرج من بين هاتين الخشبتين. قلت: لا جرم واللّه، لا أريمهما حتى أموت فمات بها. يعني مكة حرسها اللّه تعالى. أخرجه الحاكم في المستدرك[١].

ومنها ما رُوي عن مجاهد قال حدّثني فلان رجل من أصحاب النبيّ ﷺ: «إنّ المهديّ لا يخرج حتى يقتل النفس الزكيّة فإذا قُتلت النفس الزكيّة غضب عليهم مَنْ في السماء ومَنْ في الأرض فأتى الناس المهديّ فزفّوه كما تزفّ العروس إلى زوجها ليلة عرسها وهو يملأ الأرض قسطاً وعدلاً وتخرج الأرض من نباتها وتمطر السماء مطرها وتنعم أمّتي في ولايته نعمة لم تنعمها قط». أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف[٢]. وليس في هذا الحديث إلّا أنّ مجاهداً لم يذكر اسم الصحابي، وهو غير ضائر في الفكر السنّي العام، لأنّ مجاهداً روى عن الصحابة، وهو وإن كان يرسل أحياناً عن بعضهم، لكنه هنا صرّح بالنقل عن رجل من الصحابة.

---

(١) المستدرك للحاكم، ج٤، ص٥٥٤.
(٢) المصنف لابن أبي شيبة، ج٨، ص٦٧٩.

وما رُوي عن علي عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لو لم يبق من الدهر إلّا يوم لبعث اللّه رجلاً من أهل بيتي يملأها عدلاً كما ملئت جوراً». أخرجه أبو داود في سننه، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف[1].

نكتفي بهذا المقدار من الأحاديث الواردة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة، لندخل في سؤال حول أسباب إنكار فكرة المهدوية، مع غضّ النظر عن المواصفات، لأنّ الخلاف في المواصفات ليس خلافاً في القضية، وسيعرف الجميع فيما بعد من كان محقّاً في المواصفات ومن كان مخطئاً، وسيتراجع المخطئ، ويلتحق بإمامه.

وأمّا ما زعمه بعض المنكرين من أن أحاديث المهديّ ضعيفة، فيكفي نقد تلك الأحاديث وفقاً لمعايير الجرح والتعديل يكشف عن وجود أخبار معتبرة يصحّ الاحتجاج بها، ولو كان المجال يتّسع لذلك لعرضت الأسانيد، وبيّنت حال الرواة، مع أنّه قد فعل ذلك غير واحد من علماء السنّة، وقد أثبتوا وجود روايات معتبرة، راجع على سبيل المثال، كتاب «المهديّ المنتظر عجل الله فرجه الشريف في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة» للدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي، الذي قدّم جهداً لا بأس به في هذا المجال، وقد أنهى كتابه بالعبارة التالية:

---

(١) سنن أبي داود، ج٢، ص٣١٠؛ ومصنف ابن أبي شيبة، ج٨، ص٦٧٩؛ ورواه خيثمة بسنده إلى عبد الله عن النبي (ص)، راجع حديث خيثمة ص١٩٢.

وخاتمة القول: إنّ خلافة المهديّ حق. وإنّه لا بدّ أن يملك قبل قيام الساعة. ولكنّ كثيراً من الأساطير والحكايات التي تحكى عنه باطلة لا نصيب لها من الصحّة فيجب على المسلم أن يكون على حذر من دينه وعقيدته ولا يترك للخرافات منفذاً للوصول والسيطرة على أفكاره ومبادئه. كما يجب عليه أن لا يبادر بإنكار شيء بسبب بعض حوادث الاستغلال وسوء الفهم إلّا بعد البحث والتحقيق. وإنّما يقاوم الاستغلال بالتوعية الصحيحة الشاملة وعرض الحقائق كما هي والوقوف أمام الأطماع والأغراض السيّئة.

الفصل الثاني:
أسباب غيبة الإمام عجل الله فرجه الشريف

لم تكن غيبة الإمام عجل الله فرجه الشريف عبثاً، ولا هواية، وإنما كانت لضرورة بلغت حدّاً اقتضى الغيبة، ولإرادة إلهية اقتضتها الحكمة الإلهية، مع أنها أخطر ما أصاب الأمّة من فراغ، بعد خطر إقصاء الأئمّة عن الحكم والقيام بمهام الإمامة كما ينبغي، ففي ذلك تعريض الأمّة للشبهات، وضياع بعض الحقوق، وجملة من الحقائق، ولولا أنّ الضرورة هي بتلك المثابة لما حصلت. ولا يحقّ للذين أنكروا إمامته ووجوده أن يدخلوا في سجال ونقاش حول وجوده، والعلّة الباعثة على غيبته، فهم لم يقرّوا بالحاجة إلى وجوده، فما ينفعهم البحث عن علّة غيبته.

نحن نعلم أنّ فراغاً سيتسبّب على غيبة الإمام عجل الله فرجه الشريف، وأنّ بعض الحقائق ستضيع عنا، إلّا أنّ هذا لن يشكّل عقبة أمام تفهّم أنّ حكمة الغيبة، أهمّ من حكمة إظهار تلك الحقائق، وفي هذه الحال يمكن القول بأنّ الأمّة معذورة بجهلها بتلك الحقائق، والمعذورية

لا تعفي الأمّة من ضرورة بلوغها مرحلة تدرك فيها حاجتها لوجود إمام معصوم يملك الحقيقة الكاملة، يرفع عنها الاختلافات الكبيرة التي ألمّت بها، ويرشدها إلى الحقائق كما جاء بها النبيّ ﷺ. وفي الحقيقة فإنّ ضياع بعض الحقائق أو كثير منها عن الأمّة متحقّق حتى مع ظهور الإمام ﷺ البعيد عن دائرة التأثير الكاملة ومقام الخلافة والمرجعية الكاملة، فإنّ المسلمين الذين لم يقنعوا بإمامته، قد ضيّعوا عنهم من الحقائق، أكثر ممّا يضيع عن المؤمنين بإمامته بسبب غيبته. مع أنّه لم يثبت لنا أنّ الحقائق التي تضيع عمّن آمن بإمامته، هي بذلك المستوى الذي يمنع من غيبته.

اعتراض جوهري، مهمّ

لقد كانت نظرية اللطف الخاصّة في الإمامة بالمعنى الخاصّ تصطدم دائماً بواقع ابتعاد أئمّة الإمامية عن الحكم والسلطة، بل وغياب بعضهم عن الأنظار. وهذا ما رتّب اعتراضاً على فكرة الإمامة أساساً، انطلاقاً من حال الغيبة، فقيل:

إذا كانت الإمامة ضرورة فإنّ اللطف في الإمامة لا يكون إلّا إذا كان الإمام متصرّفاً بالأمر والنهي، وأنتم لم تشترطوا ذلك، بل الواقع أنّ أغلب من زعمتم إمامتهم لم يستلموا السلطة. ثمّ بماذا تفسرون غيبة الإمام الثاني عشر ﷺ؟ ثم قال المعترضون: فالحقّ مع غيبة الإمام كيف يُدرك؟ فإن قلتم: لا يُدرك ولا يُوصَل إليه، فقد جعلتم الناس في حيرة وضلالة مع الغيبة. وإن قلتم: يُدرك الحقّ

من جهة الأدلّة المنصوبة عليه فقد صرّحتم بالاستغناء عن الإمام بهذه الأدلّة، وهذا يخالف مذهبكم.

وهذا الاعتراض ليس جديداً، بل هو قديم، ورد على الشيخ المفيد، وغيره من علماء الشيعة الإمامية، بل ربما ورد في زمن الأئمّة عليهم السلام بفعل ابتعادهم عن السلطة، فكان السؤال عن قيمة هذه الإمامة التي لم تستلم الحكم، ولم تنتفع بها الأمّة كما يفترض وفق نظرية الإمامة. ويبدو من تتبّع كلمات القوم أن هذا الاعتراض هو من أقوى ما تمسّكوا به لرفض القول بنظرية الإمامة.

وهذا الاعتراض غير صحيح. وهو عند التحليل اعتراضان:

أمّا الشقّ الأول منه، وهو كيف ينال اللطف من دون تصرف. وقد نشأ من توهّم أنّ لطف الإمامة قائم على افتراض أنّ نظرية الإمامة ترى أنّ الغرض التام يتحقّق بمحض وجود الإمام، فيكفي وجوده ليتحقّق العدل ويرتفع الظلم، ويتحقّق الحكم بما أنزل اللّه تعالى، وتزول الشبهات، ويحفظ الدين. وحيث لم يتحقق ذلك بمجرد وجود الإمام عجل الله فرجه يكشف ذلك عن عدم تحقق اللطف المطلوب من الإمامة، فينكشف بالتالي فساد النظرية.

وهو كلام غير صحيح، فقد بيّنّا فيما سبق أنّ لطف الإمامة قائم بدلالة اللّه تعالى على حجّته بين عباده، لتكون له الحجّة عليهم، ولا تكون لهم أيّ حجّة عليه. فنفس وجوده مع الدلالة عليه محقّق للطف المذكور، مثلما أنّ وجود الأنبياء في العصور السابقة كان

محقّقاً للطف، وكان هو الموجب لاستحقاق المتخلّفين للعقاب، ولولا وجودهم لما كان هناك باب لمعاقبتهم إلّا فيما كان مخالفاً للعقل البديهي الواضح.

أمّا تحقّق تمام المصلحة واللطف الكامل فقد بينّا فيما سبق أنّه يتوقف على أمور، منها ما يعود إليه تعالى وهو الدلالة على الإمام، ومنها ما يعود إلى الإمام وهو القيام بما عليه، ومنها ما يعود إلى الخلق وهو نصرته والأخذ بما يقوله. وعدم تحقّق المصلحة في واقع الأمر، لن يستند إلّا إلى تخلّف الناس عن الإمام، وهذا لا يشكّل نقضاً في النظرية، كما وضّحنا مراراً، مثلما أنّ هناك لطفاً في إنزال شريعة لن يلغيه عدم التزام الناس بالشريعة.

ولك أن تقول إنّ في تعيين الإمام لطفاً، وهو رفع المانع من عند اللّه عن الهداية، وفي تصدّيه لطف، وهو سعيّ الإمام لتحقيق مصالح الأمّة، وفي إطاعة الناس له لطف، وهو تحقيقهم لتلك المصالح. واللطف الموجب للإمامة هو الأول، هو نفس اللطف الموجب للنبوة بفارق تمّت الإشارة إليه سابقاً.

أمّا القول بأنّ نظرية الإمامة لا تشترط تسلّم الإمام للحكم لإنفاذ أمره وللقيام بدوره، فليس صحيحاً، لكنه ليس شرطاً في لطف الإمامة، بل هو شرط نيل المصالح، لذا يجب على الإمام القيام بدوره، ويجب على الناس الائتمام به. والمسؤول عن عدم قيام الإمام بدوره، بعد الدلالة عليه وبعد استعداده التامّ لذلك

تخلّف الناس عنه، وإقصاؤه عن القيام بدوره. والإقصاء له مراتب وأصعبها أن تحيط الظروف به فتضطرّه إلى الغيبة عن الناس بسبب من الناس، ولكنه يبقى حاضراً إذا ما كانت الأمّة مستعدّة للاقتداء به، ولن تكون لها الحجّة على ربّها أنك يا ربّ لم تجعل لنا حجّة نستضيء بها، لأنّ الجواب سيكون إنها موجودة، ولكنكم تخاذلتم عنها، هذا جزاء ما كسبته أيديكم. لكن بمحضّ أن تصبحوا جاهزين سيكون ظاهراً بينكم.

وهذا النوع من اللطف يشبه إلى حدٍّ ما، مع أنه قياس مع الفارق، اهتمام الوالدين بابنهما، وتأمين مدرّس خصوصيّ له، ليستفيد الولد علّه ينجح في دراسته. فهل يحقّ للولد أن يقول لوالديه لماذا جعلتم لي مدرّساً وأنا لن أستفيد منه لأني أتلهّى عن المدرّس، ولا أهتم بما يقوله، ولن أواكبه في تعليمه لي. أليس للوالدين في هذه الحال أن يقولا له: لقد بذلنا جهدنا، فإن رسبت في دراستك فأنت المسؤول، وليس علينا أي مسؤولية في ذلك. فلو أنّا لم نأت لك بمدرّس لكان بإمكانك أن تضع السبب فينا، أو أن تحملنا جزءاً من المسؤولية، لكن بهذه الطريقة باتت المسؤولية عليك كاملة.

أمّا الشقّ الثاني من الاعتراض، وهو: كيف يُدرك الحق؟ فهو أهمّ من الشقّ الأول؟ لأنه ينصبّ مباشرة على الملاك الذي أقررناه في هذا البحث. ولا يصلح ردّ هذا الاعتراض بأنّ العارفين به ينالون اللطف ويحرم منه المنكرون؛ لأنّ اللطف على الوجه الذي

تقرّر سابقاً لا يختصّ بالعارف، بل يشمل المنكر مع وجود الدلالة عليه. فالردّ الصحيح أن يُقال:

لا يصحّ وفقاً لنظرية الإمامة أن يقال بإمكان الاستغناء عن الإمام بما توفّر لنا من أدلة منصوبة، وإلّا لصحّ ما ورد في الاعتراض، بل الحاجة إلى الإمام حاجة مستمرة لا تختصّ بزمان دون زمان. ويجب الإقرار وفقاً لتلك النظرية بأنّ الحقّ لا يُدرك مع غيبة الإمام، إلّا أنّ سبب عدم إدراك الحقّ لا يعود للإمام، ولا يعود لله، بل يعود للناس. وليس اللطف في الإمامة قائماً بفعلية إدراك الحق، بل في وجود الحق، وهو محفوظ معه، على الناس أن ترفع العائق الذي أحدثته بنفسها، وعليها السعيّ لرفع موجبات الغيبة التي ترجع إلى خلل منها. فهذا أيضاً ليس نقضاً على لطف الإمامة، ولن يضرّ به اعترافنا بأنّ الحقّ لن يُدرك.

إنّ ضرورة الإمامة ليست إلّا رفع المانع من عند اللّه تعالى في إدراك الحق، وتوفير السبيل لإدراكه، وتهيئة السبيل للاقتداء بنموذج كامل، يكون الحجّة التامّة في مقام العلم والعمل، قادراً على إعطاء الحقيقة الكاملة، وتوفير التطبيق الكامل للشريعة ليكون هو الوحيد القادر على شرح وتطبيق مقولة: الإسلام هو الحلّ. فإذا اضطرّ الإمام للغيبة، مع ما يفوتهم بسبب ذلك من عدم إدراك لجملة من الحقائق، فليست الحجّة في ذلك للناس على اللّه، بل العكس. فالإمام في غيبته يرقب تطوّر حال الأمّة ليكون جاهزاً في اللحظة

التي تستفيق الأمّة من غفوتها. فلو لم يكن موجوداً لكان للأمّة أن تحتج بأنها لا تملك سبيلاً لمعرفة الصواب والهداية الصحيحة بعدم وجود الهادي بينها، وهذه الحجّة منقطعة مع وجوده، ولو كان غائباً. وغيبته لا تسقط التكليف، بل تؤكّده؛ لأنّ الناس ملزمون برفع العائق عن ظهوره، بعد أن كانوا هم السبب في غيبته. غايته أنّ عليهم، في زمان الغيبة، العمل بما علموا وقامت الحجّة عليهم فيه، إلى أن يهيّئوا أنفسهم لظهوره وعودته إليهم. والعمل بما توفّر من خلال الأدلّة المنصوبة ليس من باب أنها توفّر لنا كلّ الحقائق، لنستغني عن الإمام، بل من باب أنها وظيفة المضطر إلى أن ينفتح باب الحقائق. وعندما يتورّط الناس في موقف، ربما يؤمن لهم اللّه تعالى لهم المخرج المناسب المؤقت، لكنهم في نفس الوقت هم مطالبون بالعمل على تأمين الجهوزية المطلوبة للحلّ الدائم. فما ينالونه من خلال الأدلّة المنصوبة لن يغني بأي حال من الأحوال عن ظهور الإمام ﷺ ووجوده بين ظهرانيهم. حالهم في ذلك حال الذين لم تبلغهم دعوة النبي ﷺ كان عليهم العمل بما علموا، وقامت الحجّة عليهم فيه دون أن يغنيهم ذلك عن النبيّ ورسالته.

واللطف والشريعة قائمان على مبدأ عدم إجبار الناس على الائتمام بالأنبياء والأوصياء لتحقيق الأهداف، ولهذا قد لا تتحقق تلك الأهداف حتى مع وجود الأنبياء لتوقُّف ذلك على شرط من جهة الأمّة.

وممّا ذكرنا يتّضح معنى ما ورد في الأخبار من أن الناس تنتفع بغيبته كما ينتفع بالشمس وقد جلاها السحاب، فليس السحاب إلّا ذنوب الناس وخذلانهم عن الإمام، فإذا زالت هذه الغمامة عن الأمّة، التي وجدت بفعل الأمّة، واهتدت إلى حاجتها إلى الإمام، وطالبت به، أو بلغت منزلة تستعدّ معها للتضحية من أجل العدل، زالت الغمامة وظهرت الشمس.

وبالعودة، إلى عنوان هذا الفصل، أيّ البحث عن أسباب الغيبة، نشير إلى أنّ من آمن بالإمامة، وبإمامة الإمام المهدي ﷺ، يؤمن أيضاً بأنّ هناك حكمة إلهية عامّة، اقتضت ذلك، ولا يسع المؤمن بالإمامة إلّا الإيمان بتلك الحكمة سواء عرفها أم لم يعرفها، ولن يضرّ بإيمان المؤمن عدم علمه بتلك الحكمة تفصيلاً. وقد روى الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بسند لا بأس به، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري (رضي اللّه عنه) أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ فورد في التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان ﷺ: .. وأما علّة ما وقع من الغيبة فإنّ اللّه عزّ وجلّ يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ﴾[1]. إنّه لم يكن لأحد من آبائي عليهم السلام إلّا وقد وقعت في عنقه بيعة لطاغية زمانه، وإنّي أخرج حين أخرج، ولا بيعة لأحد من الطواغيت في عنقي.

(١) المائدة: ١٠١.

وأمّا وجه الانتفاع بي في غيبتي فكالانتفاع بالشمس إذا غيّبتها عن الأبصار السحاب، وإنّي لأمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء، فأغلقوا باب السؤال عمّا لا يعنيكم، ولا تتكلّفوا علم ما قد كُفيتم، وأكثروا الدعاء بتعجيل الفرج، فإنّ ذلك فرجكم، والسلام عليك يا إسحاق بن يعقوب وعلى من اتبع الهدى[1].

وإذا أردنا أن نقترب بعض الشيء من أسباب الغيبة، يمكن أن نشير إلى وجه من وجوهها، وهو أنّ أسباباً تراكمت في تاريخ الأمّة، أدّت إلى تعطيل دور الإمامة، سواء لجهة المجتمع الذي لم يعترف بالإمامة، أو السلطة الساعية لضرب خطّ الإمامة؛ لأنّها ترى فيها العائق الأكبر أمام طموحاتها، حتى إنها كانت تشعر بالخطر الشديد لنفس وجود الإمام ﷺ، ولو لم يشتغل بأيّ نشاط سياسي، ومن هنا كنّا نجد الرقابة الشديدة، والسجن لأئمتنا عليهم السلام من دون أن تظهر منهم أيّ بادرة عمل ضد النظام، وليس السبب في ذلك إلّا أنّ نفس وجودهم كان مرعباً للسلاطين في زمانهم.

وسواء لجهة عدم تجاوب المؤمنين بإمامته، وعدم جهوزيّتهم التامّة للسير بمشروع الإمامة، فبلغت الأمّة بذلك مرحلة أضحى فيها وجود الإمام بعد الإمام محض تكرار، فكان أن حصلت الغيبة، كعقوبة على الأمّة. فكان لا بدّ من الجمع بين معيارين، الأول حضور المعصوم بحيث تبقى الحجّة لله تعالى، وانتظار

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص٤٨٣ - ٤٨٥.

جهوزية الأمّة لمشروع الإمامة، وهو في الحقيقة مشروع الإسلام، ولم يكن مشروعاً موجّهاً في أيّ زمان من الأزمنة ضدّ أي طرف إسلامي أو طائفة إسلامية، فقد كان الأئمة عليهم السلام شديدي الحرص على أن يعيش المسلمون ألفة كاملة تسمح لكلّ مسلم بقول ما يريد بدون خوف أو وجل، لكن لم يحصل هذا نتيجة أسباب عديدة ليس محلّ بيانها هنا، حتى إنّ المؤمنين بإمامة الأئمّة عليهم السلام لم يتجاوبوا بشكل كبير مع هذا المشروع، وقد كانوا عليهم السلام يعيبون على بعض أتباعهم عدم تجاوبهم مع ذلك.

لقد أشارت الروايات إلى علل الغيبة، كما أشارت إلى بعض الفوائد المترتّبة على الغيبة. فعدم وجود أي بيعة في عنق الإمام عجل الله فرجه الشريف يندرج في النتائج، وليس في العلل. وممّا يندرج في العلل: خوف القتل. وهذا لا يعني أن الأئمّة عليهم السلام يخافون القتل من جهة شخصية، وإنّما هو تعبير استخدم للإشارة إلى مستوى الخذلان عند الأتباع، من جهة، ومستوى العداوة عند الآخرين من جهة أخرى، حتى كأنّ الغيبة قد بدأت قبل أن يولد الإمام عجل الله فرجه الشريف، فقد أُخفي حمل والدته عن أعين السلطة، والرقباء، ولم يظهر بعد ولادته إلّا قليلاً، وعندما بلغ السنة الخامسة من عمره الشريف، استلم الإمامة، وغاب عن الأنظار، وليس في العقل ما يحيل بلوغ الإنسان عقلاً كاملاً في ذلك العمر، بل وفي العلم المعاصر ما يؤكّد إمكانية ذلك، وليس هذا أيضاً محلّ بحثنا هنا لنستغرق فيه. ثمّ عندما استلم الإمامة، بدأت الغيبة الصغرى رسمياً، تخلّلها

العمل بنظام السفارة، مع لقاءات قليلة خارج إطار السفارة، وقد استلم السفارة أربعة من خيرة أنصار أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم، ثمّ كانت الغيبة الكبرى، التي لا يعلم إلّا اللّه تعالى متى تنتهي، لأنّه الذي يعلم متى تبلغ الأمّة جهوزيتها المطلوبة.

ولو قال قائل، لِمَ لا يظهر، ولو أدّى ذلك إلى قتله، مثلما فعل جدّه الحسين عليه السلام؟ لقلنا له: لم يكن الأئمّة عليهم السلام، يسعون للقتل كيفما كان، فما لم يكن هناك هدف محدد يستحقّ الموت لأجله، فلن يُدخلوا أنفسهم فيما يؤدّي إليه. ولقد كان الإمام الحسين عليه السلام، يهدف إلى حفظ الإسلام، والى هدم منظومة سعى معاوية، ومن عاونه من النواصب، والجهّال، وذوي الأطماع، لاختراعها، تتعلّق بتاريخ الإسلام كلّه، وبشخصية النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ولو كان المجال يتّسع لبيان نماذج من تلك المنظومة، إلّا أن البحث ليس فيها، وقد استطاع الإمام الحسين عليه السلام، هدم تلك المنظومة، كما أمكنه حفظ الإسلام، باستشهاده عليه السلام.

ثم إنّ الإمامة وصلت إلى مرحلة رتيبة، لم يعد مهمّاً عدد الأئمة عليهم السلام، فما ينفع أن تبقى الأمّة على خذلانها وغيّها، إذا قُتل الإمام الثاني عشر فظهر إمام ثالث عشر، ثم رابع عشر؟ والحالة على ما هي عليه من دون أيّ تأثير يُذكر، والحالة أنّه مع تطاول الزمن لا تطوّر يُذكر في حياة الأمّة، وكان كلّ إمام يلي إماماً يتعرّض لمضايقات أشدّ ممن سبقه، حتى صار الإمام معرّضاً

للقتل وهو صغير، وإن لم يُقتل فلم يعد له تأثير في الحياة العامّة، وهو ما استوجب الصدمة من جهة، وإعطاء المهلة من جهة أخرى. صدمة للموالين غير المستعدين للتضحية، وإعطاء مهلة لهم، ولمن أنكر الإمامة. صدمة للموالين حتى يستفيقوا من غيبوبتهم ليصلوا إلى مرحلة الاستعداد للتضحية. ومهلة للموالين لينظروا في أمر أنفسهم، ويترقوا بها لتصير مستعدّة للتضحية، وللمنكرين حتى يستفيقوا من جهلهم فيدركوا الحاجة إلى الإمام، عندما تتآكلهم الخلافات والنزاعات والتفسيرات المختلفة للدين، بحيث لم نعد نعرف أين هو الدين الحقّ، وأيّ تفسير هو المناسب لما جاء به النبيّ ﷺ. تريّث حتى تزول حالة المكابرة حين يدّعون أنّا قادرون على الوصول إلى معرفة الحقائق من غير حاجة إلى هداية من اللّه تعالى، تماثل هداية النبوّة الدالّة على شرائع من سبقهم حفظاً لها من الضياع والتحريف.

وعلى هذا الأساس نفهم ما ورد في الروايات من تعليل للغيبة، ولنذكر نموذجاً ممّا هو معتبر منها:

منها: ما رواه الشيخ الصدوق، في علل الشرائع، بسند معتبر، عن محمد بن أبي عمير عن أبان وغيره عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال رسول اللّه ﷺ: لا بدّ للغلام من غيبة. فقيل له: ولِمَ يا رسول اللّه؟ قال: يخاف القتل[1].

---

(١) علل الشرائع، الشيخ الصدوق، ج١، ص٢٤٣.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي، في الغيبة، بسند لا بأس به، عن زرارة بن أعين قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ للغلام غيبة قبل أن يقوم. قلت: ولِمَ؟ قال: يخاف، وأومأ بيده إلى بطنه. ثم قال: يا زرارة، وهو المنتظر. وهو الذي يشكّ الناس في ولادته، منهم من يقول: إذا مات أبوه فلا خَلَف له، ومنهم من يقول: هو حمل، ومنهم من يقول: هو غائب، ومنهم من يقول: ما وُلد، ومنهم من يقول: قد وُلد قبل وفاة أبيه بسنتين، وهو المنتظر غير أنّ اللّه تعالى يحبّ أن يمتحن الشيعة، فعند ذلك يرتاب المُبطلون. قال: فقلت: جعلت فداك وإن أدركت ذلك الزمان فأي شيء أعمل؟ فقال: يا زرارة، إن أدركت ذلك الزمان فادع بهذا الدعاء: «اللهمّ عرِّفني نفسك، فإنّك إن لم تعرِّفني نفسك لم أعرف نبيّك» إلى آخره[1].

وسنذكر روايات لها علاقة بهذا الفصل، في فصل عقيدتنا في توقيت الظهور.

(١) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص٣٣٣.

الفصل الثالث:

عقيدتنا في رؤية الإمام في اليقظة

لا شكّ أنّ الإمام عجل الله فرجه موجود ببدنه وروحه، وهذا يعني أنّ رؤيته ممكنة. والثابت أنّه قد رآه كثيرون، سواء في زمن الغيبة الصغرى أم في زمن الغيبة الكبرى، والقصص في ذلك مشهورة. إلّا أنّ هذه الرؤية ليست متيسّرة لكلّ شخص، وما كلّ من ادّعاها صادقاً فيما ادّعى، أو مصيباً، فعلينا الحذر من هؤلاء. ولو اقتصر الأمر على ادّعاء الرؤية في اليقظة لأمكن تجاوزها، إلّا أنّ القضية هي أنّ جملة من هذه الادعاءات تترافق مع دعوى السفارة، أي التكليف بإيصال رسالة ما إلى شخص ما. ومثل هذه الدعوى باطلة حتماً في عصر الغيبة، فإنّ كل من ادّعى السفارة هو كاذب، ونحن مأمورون بتكذيبه.

وربما يخطر على بال البعض، أنّ علّة غيبة الإمام عجل الله فرجه **مختصّة بأعدائه فما باله يغيب عن أوليائه، والمؤمنين بولايته وإمامته؟ إلّا**

أنّ هذا سيزول إذا علمنا أن ظهوره لأوليائه، بحيث يصير أمره مشهوراً، منافٍ لعلّة الغيبة، إذ سيعرف بذلك أعداؤه قبل أن تكتمل عناصر ظهوره، وشروطه، وليس كل أوليائه ممن يتكتّمون على ذلك. وقد كانت شكوى الأئمة عليهم السلام من أوليائهم، حتى في زمن ظهورهم، عدم كتمانهم، وتسرّعهم في خطواتهم. نعم لن يمنع من غيبته ظهوره عجل الله فرجه الشريف لبعض أوليائه الذين يحرز فيهم الكتمان، أو استدعت مصلحة ما ظهوره لهم، إلّا أنّ هذا الظهور ليس مطلوباً في حدّ ذاته، لمجرّد المشاهدة واللقاء، فإذا ما توفّر الداعي لظهوره لهم، فليس ما يمنع منه. والنقل التاريخي الصحيح يؤكّد أنه في كل زمن عدول يرون الإمام عجل الله فرجه الشريف، بدون أن يعني هذا تصديق دعوى كل من يدّعي الرؤية. مع أن المؤمنين بولايته وإمامته مطالبون أيضاً كسائر المسلمين برفع أسباب الغيبة، فلو كان المؤمنون به محققين لشرط الظهور، لظهر قطعاً. كما أنه مع تطاول الأزمان صارت المعرفة بشخص الإمام محتاجة إلى معجزة، لا يكفي فيها أن يدّعي شخص ما أنه المهديّ حتى تثبت رؤيته. ولو استسهل الأولياء ادّعاء الرؤيا، كثر فيهم الكذّابون، وكثر ادّعاء المهدوية بينهم، وربما استغلّهم المعادون لهم، فادّعوا المهدوية وجلبوهم إلى موقع ليسوا فيه، دون أن يراعوا كلّ الشروط المطلوبة للتأكّد من شخصية مدعي المهدوية، وفي ذلك مضارٌّ عظيمة لا تخفى على أحد.

مع أنّ معتقد الإمامية أنه لم يخلُ زمن إلّا ورآه جملة من العلماء، أو عدول المؤمنين، وكتبهم في ذلك مليئة بحكايات قد ثبت معظمها، ولو كان المجال يتّسع لأحصينا جملة منهم، لكن لم يعقد هذا الكتاب لهذه الجهة، فيمكن لمن شاء مراجعة الكتب المتخصّصة بهذا الشأن.

لكن مع ذلك وردت أحاديث يدلّ ظاهرها على امتناع المشاهدة والرؤية، والبحث في هذا الفصل منعقد من جهة لشرح هذه الروايات، ومن جهة أخرى للتنبيه على عدم صحّة الانقياد وقبول أيّ دعوى للرؤية.

والرواية المشهورة الدالّة على امتناع الرؤية، رواية رواها الشيخ الصدوق في كتابه «كمال الدين»، عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي تُوفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري (قده)، فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: بسم اللّه الرحمن الرحيم: يا عليّ بن محمد السمري، أعظم اللّه أجر إخوانك فيك، فإنّك ميّت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلّا بعد إذن اللّه تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً. وسيأتي من شيعتي من يدّعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل

خروج السفياني والصيحة فهو كذّاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلّا باللّه العليّ العظيم.

قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلمّا كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيّك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه. ومضى رضي اللّه عنه، فهذا آخر كلام سمع منه[١].

ورواه الشيخ الطوسي في الغيبة بسنده إلى الشيخ الصدوق[٢].

وظاهر هذه الرواية أنه لا مشاهدة للإمام في الغيبة الكبرى، فإن السمري كان آخر السفراء الأربعة، وقد كانت المشاهدة مؤكّدة في زمن الغيبة الصغرى، فالزمان الذي تتحدث عنه الرواية النافية لصحة أيّ رؤية قبل خروج السفياني والصيحة، زمان ما بعد السمري، أي زمن الغيبة الكبرى.

وقد تحيّر البعض في توجيه هذا الخبر بعض الإعلام، لأنّ هذا الظهور الأوّلي العريض لهذه الرواية الدالّ على عدم صحة ادّعاء أيّ رؤية الملازم عرفاً لنفي إمكانية أيّ رؤية قبل خروج السفياني والصيحة، منافٍ للوجدان وللنقل الثابت. فقد حكيت الرؤية عمّن لا يمكن تكذيبه، مثل السيد محمد مهدي بحر العلوم،

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص٥١٦.

(٢) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص٣٩٥.

والسيد الأردبيلي، والسيد النجفي المرعشي، وآخرين، وفقاً لما ذكرته الكتب المختصّة بهذا الشأن. ومن هنا قال الميرزا النوري، الذي روى في جنة المأوى، المطبوع مع البحار، قصص العلماء الذين رأوا الإمام عجّل الله فرجه الشريف: وهذا الخبر بظاهره ينافي الحكايات السابقة وغيرها مما هو مذكور في البحار، ثم أجاب بأنه خبر مرسل، لا يعارض تلك الوقائع والقصص التي يحصل القطع عن مجموعها بل ومن بعضها المتضمن لكرامات ومفاخر لا يمكن صدورها عن غيره عجّل الله فرجه الشريف، فكيف يجوز الإعراض عنها لوجود خبر ضعيف لم يعمل به ناقله، وهو الشيخ في الكتاب المذكور كما يأتي كلامه فيه، فكيف بغيره والعلماء الأعلام تلقّوها بالقبول، وذكروها في زبرهم وتصانيفهم، معوّلين عليها معتنين بها؟

إذاً كان حلّ القضية عند الميرزا النوري تضعيف الحديث.

لكن دعوى الإرسال غير صحيحة، فإنّ الشيخ الصدوق يرويها مباشرة عن ابن أحمد الكاتب، وهذا الأخير يصرّح في ذيل الرواية بتلقّيه التوقيع ونسخه مباشرة من السمري. أمّا دعوى أنّ ناقل الخبر لم يعمل به، فهو مبني على فهم الرواية بنحو منافٍ للقصص الثابتة. وعدم تبنّي الشيخ الصدوق للمعنى المذكور لا يعني أنّه لم يعتن بالرواية، فلعلّه فهمها بنحو آخر لا يترتّب عليه محذور. وإذا صارت القضية قضية معنى الرواية ومدى أخذ العلماء بالمعنى وعدمه، لا يعود هذا سبباً كافياً لتضعيف الرواية. غايته أنّ المشهور

عدم الأخذ بهذا المعنى. فليكن هذا سبباً لحمل الرواية على معنى آخر موافق أيضاً للظهور.

نعم هنا إشكال يتعلق بشخص ابن أحمد الكاتب، فإنّا لم نجد توثيقاً له في كلمات أهل العلم بأحوال الرجال، ولم يتعرّضوا لذكره.

لم يوثّقه علماء الرجال. ولنا في هذا المجال كلام قيل:

فإنّ الوارد في نسخ كمال الدين أن الراوي للتوقيع هو أبو محمد الحسن بن أحمد الكاتب. وهكذا أيضاً في غيبة الشيخ الطوسي وجملة من الكتب التي روت الرواية عن الشيخ الصدوق. إلّا أنّ بعضهم، مثل السيّد بهاء الدين النجفي المتوفّى سنة ٨٠٣ هجري، في كتابه منتخب الأنوار المضيئة، نقل عن الشيخ الصدوق أنّ الراوي هو أبو محمد الحسين بن أحمد الكاتب. وبعضهم ذكر أن الراوي أبو محمد أحمد بن الحسن الكاتب.

والظاهر أنّ الصحيح هو الحسين بن أحمد الكاتب. فإنّ الشيخ الصدوق أكثر الرواية عنه بهذا الاسم، ولم يرد اسم الحسن بن أحمد الكاتب إلّا في هذه الرواية، وفي خصوص كتاب الأمالي، وكل روايات الشيخ الصدوق الأخرى في كتاب الأمالي وكتبه الأخرى عن مشايخه لم يرد فيهم سوى اسم الحسين بن أحمد، أو الحسين بن إبراهيم بن أحمد، أو الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن

هاشم، وكلهم واحد. والحسين بن أحمد كنيته أيضاً في روايات الشيخ الصدوق أبو محمد وأبو عبد اللّه. حتى عدّ بعضهم أنّ من مشايخ الصدوق شخصين أحدهما اسمه الحسن بن احمد الكاتب، والآخر اسمه الحسين بن أحمد. وهذا غير صحيح، بل هما واحد والمشكلة في النسخ، فهو الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم الكاتب، أو المكتب. وقد ترضّى عليه الشيخ الصدوق في موارد كثيرة. والدلالة العرفية للترضّي أنها تكشف عن قصد المترضّي إظهار مرتبة للمترضَّى عنه، وليس مجرّد دعاء. ولك أن تكتشف ذلك في نفسك، فإنّ المرتكز العام في الذهنية الإسلامية أنّ الترضّي ليس بالأمر الذي يمكن ذكره بحق أي شخص تعقيباً على ذكر اسمه. وليس الغرض منه مجرد الدعاء ولو كان فاسقاً إو غير موثق. فهذا غريب عن عاداتنا وثقافتنا. كل هذا يعطي دلالة عرفية خاصة في موارد استعمال هذه المصطلحات، وصرفها عن كونها محض دعاء. فالترضّي يكشف بنحو من الأنحاء عن توثيق الراوي.

وقد ذكر ابن حجر في لسان الميزان «الحسين بن إبراهيم بن أحمد المؤدّب»، وقد نقل عن عليّ بن الحكم من كتابه «مشايخ الشيعة»، قوله: «كان مقيماً بقمّ، وله كتاب في الفرائض أجاد فيه، وأخذ عنه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه وكان يعظمه»[1].

---

(١) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص٢٧١، تحت الرقم ١١٢١.

ومع غضّ النظر عن ذلك، فإنّ التوقيع مشهور معروف، وقد تلقَّوْه بالقبول، ولم يكونوا ليسمحوا بالترويج لأيّ توقيع دون تصحيحه، فإنّ القضية كانت تمثّل عندهم أمراً بالغ الحساسيّة. وبناءً عليه فلا يصحّ الطعن بسنده، والأجدى التوجّه نحو توجيه الرواية.

ومن هنا اعتمد كثير منهم على هذه الرواية، لكن عنونها بعنوان «تكذيب من ادّعى الوكالة والنيابة الخاصة عنه عجّل الله فرجه الشريف في زمان الغيبة الكبرى»، وهو ما فعله الأصفهاني في مكيال المكارم. وفسّر «المشاهدة» المنفيّة في الرواية، بـ»المشاهدة على نحو ما وقع للسفراء الأربعة، المحمودين المعروفين في زمان الغيبة الأولى»، ثمّ قال: «والحاصل أنّ المراد بالمشاهدة هي المشاهدة المقيدة بكونها بعنوان البابيّة والنيابة الخاصّة مثل ما كان للسفراء الأربعة، الموجودين في زمان الغيبة الصغرى، لا مطلق المشاهدة فهو من باب ذكر المطلق، وإرادة المقيّد أو ذكر العام وإرادة الخاص»[1].

وبهذا رفع التنافي بين الرواية وبين الوقائع التاريخية المؤكّدة.

ثمّ إنّ الرواية وإن لم تصرّح بعدم صحّة المشاهدة، إلّا أنّ التكذيب المطلق لكلّ من يدّعيها، مهما كانت مرتبته، ومهما كانت صفته، يكشف عن عدم صحّة الدعوى نفسها. وبعد أن

(١) مكيال المكارم، ميرزا محمد تقي الأصفهاني، ج٢، ص٣٣٦.

تصحّ الرواية سنداً، يجب التقييد، وحينئذٍ نكون أمام خيارين: إمّا أن نلتزم بما قاله الأصفهاني في مكيال المكارم، فيكون التقييد في معنى المشاهدة، وإمّا أن يكون التقييد في صفة المدّعي. والتقييد الأول أولى ومتقدّم على الثاني؛ لأنّ الثاني يفقد النفي قيمته إن توسّعنا في التقييد لكلّ ثقة يدّعي الرؤية؛ لأنّ باب التوثيق واسع، وللناس فيه تساهلات، وكثيراً ما يخطئون فيه، فتضيع فائدة النفي. مع أنّ التقييد في مدّعي الرؤية يحتاج إلى ضابطة، وهي مفقودة. بخلاف الأول، فإنّه بمحض التقييد تتضح الضابطة المتعلّقة به.

ومع ذلك فإنّ المعنى الذي ذكره الأصفهاني في مكيال المكارم، الصحيح في نفسه، يحتاج إلى قرينة علي التقييد، فلا يكفي أن يقال إنّه كلام مطلق أُريد به المقيّد، أو عام أُريد به الخاص، ولا يكفي إمكانية كل ذلك، ما لم تقم القرينة على التقييد أو التخصيص.

وربّما اعتمد في التقييد على الوقائع التاريخية التي ذكرنا أنها وقائع مؤكّدة، وقد ذكرت في قصص العلماء، وأنّ جملة منهم رأوا الإمام عجل الله فرجه الشريف، فكيف يمكن حمل الرواية على المنع المطلق من أيّ مشاهدة والحال هذه؟

ويمكن ذكر أدلّة أخرى لصالح التقييد، وهي روايات دلّت على أن الرؤية ممكنة في عصر الغيبة.

فمن ذلك ما رواه الشيخ الصدوق، بسند معتبر، عن محمد بن

عثمان العمري قال: سمعته يقول: واللّه إنّ صاحب هذا الأمر يحضر الموسم كلّ سنة، فيرى الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه[1].

فهذا الحديث يدل على أنه عجل الله فرجه الشريف يُرى في الموسم، لكن دون تشخيص لهويته.

ومن ذلك ما رواه الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة، بسنده عن المفضل بن عمر، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين: إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قُتل، ويقول بعضهم ذهب، حتى لا يبقى على أمره من أصحابه إلّا نفر يسير، لا يطّلع على موضعه أحد من ولده، ولا غيره إلّا المولى الذي يلي أمره[2].

وقد أثبتت هذه الرواية أن للإمام عجل الله فرجه الشريف مولى يلي أمره، فهو يشاهده ويعرفه، ويطّلع عليه.

وقد تضمّنت الرواية أنّ لديه ولداً لا يعرفون موضعه، وهو متن غريب من هذه الجهة، لكن في نسخ أخرى ورد: من وليّ ولا غيره، بدل وُلده، مثلما رواه النعماني في الغيبة، بسنده إلى المفضل بن عمر الجعفي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: «إن لصاحب هذا الأمر غيبتين: إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم يقول:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص٦١.

قُتل، وبعضهم يقول: ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلّا نفر يسير، لا يطّلع على موضعه أحد من وليّ ولا غيره، إلّا المولى الذي يلي أمره»[1].

إلّا أن الرواية ضعيفة بالمفضل بن عمر، على ما هو المشهور من تضعيفه. وفيه كلام كثير ليس هنا محلّ ذكره.

ومن ذلك ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، والكليني في الكافي بسنديهما إلى علي بن أبي حمزة البطائني عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لا بدّ لصاحب هذا الأمر من عزلة ولا بدّ في عزلته من قوة، وما بثلاثين من وحشة، ونعم المنزل طيبة[2].

وقد دلّت أنّ عزلة الإمام عجّل الله فرجه الشريف، وغيبته، لا تعني العزلة المطلقة، بل هناك ثلاثون يرونه ويعيشون معه، يأنس بهم، وأنّ لديه منزلاً هو طيبة، والظاهر أنها المدينة. وليس في السند من يتوقّف فيه سوى علي بن أبي حمزة البطائني، الذي انحرف بعد استشهاد الإمام الكاظم عليه السلام، ورفض التسليم للإمام الرضا عليه السلام، وسرق أموالاً طائلة كانت تحت يده أيام وكالته للإمام الكاظم عليه السلام، وساهم في ابتداء مذهب الواقفة، الذين وقفوا على الإمام الكاظم عليه السلام، وادّعوا أنه الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف، وأنه غاب ولم يمت.

---

(١) كتاب الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، ص١٧٦.

(٢) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص١٦١ - ١٦٢؛ والكافي، الشيخ الكليني، ج١، ص٣٤٠.

رغم الحجج التي أقامها الإمام الرضا عليه السلام، وهو بحث طويل لن نخوض فيه هنا.

إلّا أنّ الرواية لا تكون ضعيفة السند في هذه الحال إلّا إذا رُويت عن ابن أبي حمزة البطائني بعد انحرافه، وتسلّطه على أموال الإمام الرضا عليه السلام. فلو رُويت في زمان صلاحه لسلمت الرواية من هذا الضعف.

والظاهر أنها رُويت عنه أيام صلاحه؛ لأنّ الذي رواها عنه هو ابن أبي نجران، وهو ممن قاطع ابن أبي حمزة بعد انحرافه، فلم يرو عنه شيئاً، وقد عدَّ ابن أبي نجران في كلمات جملة من العلماء من المتحرّزين في الرواية والنقل، وهذا ما يفسّر قلّة رواية ابن أبي نجران عن ابن أبي حمزة، فإنّها رواياته عنه في زمن الإمام الكاظم عليه السلام، وهو لم يدرك الكثير من عهده عليه السلام، فقد اختص بالرواية عن الإمام الرضا عليه السلام، وبشكل أخصّ عن الإمام الجواد عليه السلام.

ومع ذلك فقد روى النعماني هذه الرواية عن الكليني بسند معتبر قطعاً، عن محمد بن مسلم، عن الإمام الصادق عليه السلام، وفيها أنّه عليه السلام، قال: لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة ولا بدّ له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة، وما بثلاثين من وحشة[1].

---

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج١، ص٣٤٠.

ومن ذلك ما رواه الكليني بسند معتبر، عن إسحاق بن عمّار، قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة، والأخرى طويلة. الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلّا خاصّة مواليه في دينه»[١].

ورواه النعماني في الغيبة بسنده عن إسحاق بن عمّار[٢].

دلّت على أنه يمكن أن يعلم بمكانه خاصّة مواليه في دينه وليس فقط رؤيته. وهذه من أقوى الروايات التي تنافي ما قد يبدو من ظاهر الرواية الذي تقدّم في التوقيع، لكنها لا تنافي التوجيه الذي قال بأنّ الرؤية ممكنة، والدعوى ممتنعة، لكن إذا صحّت الرؤية فلا يبقى وجه لتكذيب مدّعيها إلّا الاحتياط كما أشرنا، وهذا لا يصحّ إلّا فيمن لا يوثق به، فكيف إذا كان من الأجلّاء، ومن هنا أمكن جعل تلك الروايات منافية للتوجيه المذكور.

والخلاصة أنّ هذه الروايات المعتبرة، دلّت على أنّه عجّل الله فرجه الشريف يُرى، وأنّ لديه رفقة يرونه ويعرفونه، وأنّ بعضهم يعرف مكانه.

وبناءً عليه، فالمشاهدة المنفيّة، هي المشاهدة التي كانت ثابتة للسمري، وهو ما يناسب أن يجعل ذلك إعلاناً عن انتهاء عهد السفارة والانتقال من عصر الغيبة الصغرى إلى عصر الغيبة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) كتاب الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، ص١٧٥.

الكبرى، فقد كان الغرض من ذلك نفي السفارة، ولا نظر إلى نفي مطلق الرؤية.

ومقتضى إطلاق التكذيب، نفي مطلق مشاهدة تتضمّن وساطة وسفارة، مهما بدت بسيطة، ولهذا نكون مأمورين بتكذيب كل من يدَّعي الرؤية مدّعياً معها السفارة، فلو جاءك شخص يدَّعي أنّه يحمل لك رسالة من الإمام صاحب الزمان ﷺ، فكذِّبه، مهما كان شأنه، وننصحك في اجتناب هكذا شخص، لأنه إن رأى منك ضعفاً، فقد يستغلّك لاحقاً لما يضرّك في دينك ودنياك، وأنت ضائع في وهم أنه التقى الحجّة ﷺ.

وهذا التوجيه الذي ذكره في مكيال المكارم، جعله المجلسي في البحار أحد الوجوه المحتملة في الرواية، قال: لعلّه محمول على من يدّعي المشاهدة مع النيابة، وإيصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة على مثال السفراء لئلّا ينافي الأخبار.

وقد تبنّاه السيد عبد اللّه شبر في شرح الزيارة الجامعة، قال: إنّ ذلك محمول على من يدّعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه ﷺ إلى الشيعة الأبرار على نحو السفراء والنواب وإلّا فقد استفاضت الأخبار وتضافرت الآثار عن جمع كثير من الثقات الأبرار من المتقدّمين والمتأخّرين ممّن رأوه وشاهدوه في الغيبة الكبرى.

اللافت للنظر، أن نرى السيد بحر العلوم، وهو ممّن حكيت عنه روايات كثيرة في رؤية الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف، ذكر توجيهاً مغايراً لذلك الوجه، حين ذكر ترجمة الشيخ المفيد، قال: .. إنّ المشاهدة المنفيّة أن يشاهد الإمام عجل الله فرجه الشريف ويعلم أنّه الحجّة عجل الله فرجه الشريف حال مشاهدته له، ولم يعلم من المبلغ ادّعاؤه لذلك. وقال رحمه اللّه في فوائده في مسألة الإجماع بعد اشتراط دخول كل من لا نعرفه: وربما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار العلم بقول الإمام عجل الله فرجه الشريف بعينه على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في مدّة الغيبة، فلا يسعه التصريح بنسبة القول إليه عجل الله فرجه الشريف فيبرزه في صورة الإجماع، جمعاً بين الأمر بإظهار الحق والنهي عن إذاعة مثله بقول مطلق.

ومراده من كلّ ذلك، ما يظهر من بعض الحكايات عن بعض العلماء، أنهم كانوا يعرفون أنّ من رأوه هو الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف بعد مفارقتهم له، فلا ينتبهون حين لقائه أنه هو.

إلّا أنّه مع ذلك فهذا التوجيه ينافي الروايات التي سبق ذكرها، والتي دلّت على علم خاصّة أوليائه بمكانه، وعلى مرافقة ثلاثين له.

ومن هنا ذكر وجهاً آخر، لكنه جعل التقييد في الرائي والمشاهد، لا في المشاهدة، فقال: وقد يمنع أيضاً امتناعه (أي المشاهدة) **في**

شأن الخواصّ وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار، ودلالة بعض الآثار.

لكنّا ذكرنا فيما سبق أنّ صرف التقييد نحو المشاهدة أولى ومتقدّم على توجيهه من ناحية الرائي.

وعندي فيه احتمال آخر، لم يشر إليه أحد ممّن سبق، وهو أن يكون المقصود بالنفي نفي الظهور، وأنّ الدعوى هي دعوى الظهور.

ويدلّ عليه ما رواه الكليني، ورواه النعماني أيضاً عن الكليني، بسند معتبر عن أبي عبد اللّه عليه السلام، أنّه قال: إنّ في صاحب هذا الأمر شبهاً من يوسف عليه السلام، قال: قلت له: كأنك تذكره حياته أو غيبته؟ قال: فقال لي: وما تنكر من ذلك هذه الأمّة، إنّ إخوة يوسف عليه السلام كانوا أسباطاً أولاد الأنبياء تاجروا بيوسف، وبايعوه وخاطبوه، وهم إخوته، وهو أخوهم، فلم يعرفوه حتى قال: أنا يوسف وهذا أخي، فما تنكر هذه الأمّة أن يفعل اللّه عزَّ وجلّ بحجّته في وقت من الأوقات كما فُعل بيوسف؟! إنّ يوسف عليه السلام كان إليه ملك مصر وكان بينه وبين والده مسيرة ثمانية عشر يوماً، فلو أراد أن يعلمه لقدر على ذلك، لقد سار يعقوب عليه السلام وولده عند البشارة تسعة أيام من بدوهم إلى مصر، فما تنكر هذه الأمّة أن يفعل اللّه عزَّ وجلّ بحجّته كما فعل بيوسف، أن يمشي في أسواقهم

ويطأ بسطهم حتى يأذن اللّه في ذلك له كما أَذِن ليوسف؟! قالوا: «أئنك لأنت يوسف؟ قال: أنا يوسف»[١].

وهذا المعنى وإن كان صحيحاً في نفسه، فإنّه لا ظهور قبل السفياني والصيحة، لكنّ الدلالة عليه من خلال نفي المشاهدة، وفي كلام السفير الرابع الذي بوفاته انتهت الغيبة الصغرى، يوجِب بعد أن يكون هذا المعنى في نفسه هو فقط المقصود. وإنّما أُريد بتلك العبارات بيان معنى زائد، وهو أنّ النيابة الخاصّة والسفارة، مرتبطتان بالظهور، فكما كانت ثابتة في عصر الغيبة الصغرى، كذلك ستكون ثابتة في عصر الظهور، ولهذا قرن المنع من تلك المشاهدة بفترة ما قبل ظهور السفياني والصيحة.

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج١، ص٣٣٦ - ٣٣٧.

الفصل الرابع:

عقيدتنا في رؤيا الإمام في المنام

يدّعي الكثيرون رؤية الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف في المنام، وربما كانوا صادقين في دعواهم، وربما لم يكونوا. وصدقهم في ادّعائهم لا يعني الكثير، فإنّ رؤية الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف في المنام لا تدلّ: لا على قيمة خاصة في الرائي، ولا على كشف الوقائع أمامه. لذا وجب أن نحكم العاطفة هنا للعقل، وأن نكون حذرين في الانسياق وراء المنامات، سواء كنّا نحن الرائين لها، أم سمعنا الرؤيا من آخرين.

وقد يبدو هذا الكلام منافياً لما هو المألوف، مبايناً لما اشتهر على الألسن «من رآنا فقد رآنا». والحقيقة هي أنّ هذه العبارة وردت في الروايات، ولا مشكلة في العبارة نفسها، بل في فهمها بنحو قد تكون له آثار سلبية في بعض جوانب الحياة.

والرواية المذكورة هي ما رواه الشيخ الصدوق في العيون والأمالي والمجالس: عن محمد بن إبراهيم الطالقاني، عن (أحمد

بن محمد) ابن عقدة (الهمداني)، عن عليّ بن الحسن بن فضال، عن أبيه، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال له رجل من أهل خراسان: يا بن رسول اللّه، رأيت رسول اللّه صلى الله عليه وآله في المنام كأنه يقول لي: كيف أنتم إذا دفن في أرضكم بعضي واستحفظتم وديعتي وغيب في ترابكم نجمي؟ فقال له الرضا عليه السلام: أنا المدفون في أرضكم وأنا بضعة من نبيّكم، وأنا الوديعة والنجم. ألا فمن زارني وهو يعرف ما أوجب اللّه تبارك وتعالى من حقي وطاعتي فأنا وآبائي شفعاؤه يوم القيامة، ومن كنا شفعاءه يوم القيامة نجا، ولو كان عليه مثل وزر الثقلين: الجن، والإنس. ولقد حدّثني أبي عن جدي عن أبيه عليهم السلام أنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله قال: من رآني في منامه فقد رآني لأنّ الشيطان لا يتمثّل في صورتي، ولا في صورة أحد من أوصيائي، ولا في صورة أحد من شيعتهم. وإنّ الرؤيا الصادقة جزء من سبعين جزءاً من النبوّة.

وليس في السند من يمكن التوقف عنده إلّا محمد بن إبراهيم الطالقاني والأرجح أنّه لا بأس به. وقد ردّه المرتضى بضعف السند وأنه من أضعف أخبار الآحاد.

لكن رواه الشيخ الصدوق في الفقيه بسند معتبر عن الحسن بن علي بن فضال عن الإمام الرضا عليه السلام (١).

وهذا هو الحديث الوحيد المعتبر سنده الوارد في هذا

---

(١) من لا يحضره الفقيه، ج٢، ص٥٨٤.

الموضوع، وكلّ الأحاديث الأخرى الواردة فيه ضعيفة السند فيما توصّلت إليه رغم البحث الشديد عن حديث آخر ذي اعتبار، بل كلّ ما عدا هذه الرواية، ضعيفٌ لا يعتدّ به. وكفى في هذا الشأن هذه الرواية لكونها معتبرة. أما تضعيف السيّد المرتضى للرواية فهو لعدم اطّلاعه على سند الفقيه من جهة، ولمبنى خاصّ به وتبعه عليه قلّة قليلة من العلماء، ليس هنا محلّ التعرّض له ومناقشته. لكن المشهور بين العلماء يعتمدون على مثل هذا السند.

وقد اشتُهرت تلك العبارة لدى علماء الشيعة، وعوامهم، كما اشتُهر الحديث عند علماء السنّة، ولديهم إليه طرق عديدة ربما رأوها معتبرة، وهي ليست كذلك عندنا. وقد بلغ بهم الأمر أن رووا المنام، وجعلوه في عداد الروايات، فمن رأى النبيﷺ في منامه يقول شيئاً، جعلوه رواية وذكروا لها سنداً إلى الرائي عن رسول اللّهﷺ. وقد وجدت في بعض كتب الحديث عند علماء السنّة روايات، هي رواية لمنامات، وقد أكثر ابن حنبل وغيره من نقل ذلك، وكثيراً ما تمّت الاستفادة من المنامات لاحتجاج قوم على آخرين، في المعتقدات والفروع، وما هكذا العلم، ولا هكذا يُنال الدين.

ولقد اتّفقت كلمة علماء الإمامية على عدم صحة الاحتجاجات بالمنام، ولو كان المرئي فيه رسول اللّهﷺ فضلاً عن أن يكون المرئي فيه أحد المعصومينعليهم السلام. كما أنّ الوجدان قاض بأنّ

كثيراً من الناس يدّعون الرؤية، فيرون النبي بما يتناسب مع ما يميلون إليه من معتقدات، فلربما رآه السنّي يدعوه للاقتداء بأبي بكر وعمر، وربما رآه الشيعيّ يدعوه للاقتداء بعليّ وأبنائه. وإنّه لمن غير الإنصاف أن ندّعي دائماً أن من يرى النبيّ على خلاف ما يراه الآخر قد كذب في دعوى الرؤيا، إنّما الإنصاف أن يقال إنّ بعض ما يرى في المنام هو انعكاس لمعتقدات وما تحمّست له النفس ومالت إليه بشدّة، فكأنها تتلمّس ترجمة ذلك بالنحو الذي تهواه، وأكثر ما تهوى النفس في مثل هذه الحال أن ترى النبيّ ﷺ يؤكّد لها صحّة ما تبنّته من أفكار.

وقد جعل بعض الأعلام كالشيخ المفيد، هذا التباين في الرؤى، واختلاف الدعاوى ومضامينها البالغة حد التناقض، شاهداً قويّاً على عدم صحّة التفسير المعهود الظاهري البسيط لحديث «من رآنا فقد رآنا». وسيأتي نقل بعض كلامه.

ومع أنّ جملة من علماء أهل السنّة فسّروا الحديث بالمعنى البسيط الظاهري، حتى قال بعضهم، على ما حكاه الباقلاني، إنّ معنى الحديث أنّ من يرى النبيّ ﷺ في منامه فقد رآه ببدنه وكلّ صفاته كما هو عليه واقعاً. وقد زعم هذا القائل أنّه لا عقل يمنع من مثل هذا التفسير، ولا دليل على أنّ بدن النبيّ ﷺ قد تعرّض للفناء.

لكنه تفسير ردَّه علماء أهل السنّة أنفسهم، مثل القرطبي في نفسيره، الذي قال:

وهذا قول يدرك فساده بأوائل العقول. ويلزم عليه أن لا يراه أحد إلّا على صورته التي مات عليها، وأن لا يراه رئيان في آن واحد في مكانين، وأن يحيى الآن ويخرج من قبره، ويمشي في الأسواق ويخاطب الناس ويخاطبوه. ويلزم من ذلك أن يخلو قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه شيء فيزار مجرّد القبر ويسلّم على غائب، لأنه جائز أن يُرى في الليل وفي النهار مع اتّصال على حقيقته في غير قبره، وهذه جهالات لا يلتزم بها من له أدنى مسكة من عقل.

أقول: ويلزم منه أيضاً أن يكون المدعى أنّ النبيّ ﷺ قد حضر بشخصه المادي، وهذا وإن لم يكن ممتنعاً، ولا هو بالمستحيل، إلّا أنّه لا يكون من رؤيا المنام، ولهذا رتّب القرطبي تلك الآثار التي يعلم الجميع بعدم تحقّقها، وعالم المنامات مختلف عن عالم الحقائق والواقعيات، فلذلك تمثُّلاته، وللواقع حضوراته.

وإذا كان الأمر كذلك، فما هو التفسير لذلك الحديث، وكيف يكون من رآهم فقد رآهم؟

هنا مجموعة آراء:

منها: ما ذهب إليه جملة من الأعلام، بحمل النص أساساً على رؤية اليقظة لا على رؤية المنام، وأنه من يراه في اليقظة فقد رآه حقيقة؟ لأنّ الشيطان لا يتمثّل به. فالحديث لا يتحدّث عن رؤيا النبيّ في المنام. وهذا المعنى هو الذي اختاره السيّد **المرتضى**،

على فرض صحّة الحديث. قال: لأنه قال: من رآني فقد رآني، فأثبت غيره رائياً له ونفسه مرئيَّة، وفي النوم لا رائيَ له في الحقيقة ولا مرئي، وإنما ذلك في اليقظة. ولو حملناه على النوم، لكان تقدير الكلام: من اعتقد أنه يراني في منامه وإن كان غير راء له في الحقيقة، فهو في الحكم كأنه قد رآني. وهذا عدول عن ظاهر لفظ الخبر وتبديل لصيغته. وإلى هذا المعنى يميل الشيخ المفيد وقال: لو حُمل على رؤية المنام لوجب التخصيص. ولهذا قسم المنامات التي يرى فيها النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام إلى ثلاثة أقسام: قسم مقطوع الصحة وهو ما إذا كانوا في حالة طاعة، وقسم مقطوع البطلان وهو إذا كانوا في حالة ضدّ ذلك، وقسم لا مقطوع الصحّة ولا مقطوع البطلان وهو أن يُروا في حالة عادية كالمشي ونحو ذلك. ثم قال:

وممّا يوضح لك أنّ من المنامات التي يتخيّل للإنسان أنه قد رأى فيها رسول اللّه والأئمّة (صلوات اللّه عليهم) منها ما هو حقّ ومنها ما هو باطل، أنك ترى الشيعي يقول: رأيت في المنام رسول اللّه ﷺ ومعه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام يأمرني بالاقتداء به دون غيره ويعلمني أنه خليفته من بعده وأنّ أبا بكر وعمر وعثمان ظالموه وأعداؤه وينهاني عن موالاتهم ويأمرني بالبراءة منهم ونحو ذلك مما يختص بمذهب الشيعة، ثم ترى الناصبيّ يقول: رأيت رسول اللّه ﷺ في النوم ومعه أبو بكر وعمر وعثمان وهو يأمرني بمحبّتهم وينهاني عن بغضهم ويعلمني

أنهم أصحابه في الدنيا والآخرة وأنهم معه في الجنّة ونحو ذلك مما يختصّ بمذهب الناصبة فتعلم لا محالة أن أحد المنامين حقّ والآخر باطل، فأولى الأشياء أن يكون الحقّ منهما ما ثبت بالدليل في اليقظة على صحّة ما تضمّنه، والباطل ما أوضحت الحجّة عن فساده وبطلانه. وليس يمكن للشيعي أن يقول للناصبي إنك كذبت في قولك إنك رأيت رسول اللّهﷺ لأنه يقدر أن يقول له مثل هذا بعينه وقد شاهدنا ناصبيّاً تشيَّع وأخبرنا في حال تشيُّعه بأنه يرى منامات بالضدّ ممّا كان يراه في حال نصبه، فبان بذلك أن أحد المنامين باطل وأنه من نتيجة حديث النفس أو من وسوسة إبليس ونحو ذلك وأنّ المنام الصحيح هو لطف من اللّه تعالى بعيد على المعنى المتقدّم وصفه، وقولنا في المنام الصحيح إنّ الإنسان إذا رأى في نومه النبيّﷺ إنما معناه أنّه كان قد رآه وليس المراد به التحقيق في اتصال شعاع بصره بجسد النبيّ وأيّ بصر يدرك به حال نومه، وإنما هي معان تصورت في نفسه تخيل له فيها أمر لطف اللّه تعالى له به قام مقام العلم وليس هذا منافياً للخبر الذي رُوي من قوله: من رآني فقد رآني؛ لأنّ معناه فكأنما رآني وليس بغلط في هذا المكان إلّا عند من ليس له من عقله اعتبار[1].

وكان يمكن موافقة العلمين المرتضى والمفيد على صحّة التفسير، وسلخ عبارة «من رآنا فقد رآنا» عن رؤيا المنام، وحملها

(١) حكى ذلك عن الشيخ المفيد الكراجكي في كنز الفوائد، ص٢١٣؛ ونقله المجلسي في البحار، ج٥٨، ص٢١٣.

على رؤية اليقظة، لولا أنّ الحديث الذي ذكرناه وذكرنا أنه معتبر كان صريحاً في أن الرؤيا هي رؤيا المنام. والظاهر أنهما لم يطّلعا على هذا الحديث، وكان نظرهما مقتصراً على الروايات الواردة عن علماء أهل السنّة، والتي ذكرت العبارة دون ورود أيّ إشارة إلى كون الكلام فيها عن رؤيا المنام. وبالنظر إلى هذا النوع من الروايات يكون التفسير مقبولاً؛ لأنّ النبيّ ﷺ لا يتمثّل به الشيطان في حال اليقظة، وهذا مؤكد لأنه يعرّض النبوة إلى الضياع. فيكون الحديث ناظراً إلى من يرى النبيّ ﷺ في عصره، وحال حياته، لا الرؤية بعد وفاته ﷺ، ولا الرؤيا في المنام.

لكنّ القضية هي أنّ الحديث الذي رواه الشيخ الصدوق بسنده إلى الإمام الرضا معتبر، وقد صرّح بكون الكلام فيه عن رؤيا المنام.

ومنها: أنّ الرائي يرى النبي ﷺ في المنام حقيقة، لكن الحقانية هنا ليست بالواقعية الدنيوية المادية، وإنما هي واقعية تناسب عالم الرؤيا. فمن يرَ الرسول أو أحد الأئمّة عليهم السلام يَرَهُ حقيقة لكن لا على معنى الجسد، بل على معنى يماثل عالم الرؤيا، إلّا أنّ المرئيّ هو رسول اللّه ﷺ حقيقة، فيلهم في قلبه أنّه هو، وإلّا فليس أحد ممّن جاء بعد رسول اللّه ﷺ يعرفه بصورته حتى يعلم أن المتمثّل بصورته هو أو بغير صورته.

وعلى هذا الأساس لا يكون للشكل الذي يرى فيه النبيّ ﷺ أو

الإمام عجل الله فرجه الشريف أهمية، ولا ضرورة لأن يكون حضور النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في المنام على صورة واحدة. نعم لا بدّ أن يكون بصورة تناسب شخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أي أن يتمثّل بصورة لا تستقبح منه، فيكون الإلقاء في النفس أنّ من رآه هو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أو أحد من أهل البيت عليهم السلام، بإلهام من اللّه تعالى.

هذا ما قاله أصحاب هذا التفسير.

لكنه غير صحيح؛ لأنّك بعد أن سلخت الرؤيا الصورة الحقيقية للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عجل الله فرجه الشريف، نكون قد تراجعنا عن ادّعاء أن المرئيّ هو أحدهما، لأنه يكون في حال عدم رؤيته بصورته الحقيقية قد رأى غيره، وإن ألقي في قلب الرائي أنه رأى الإمام أو النبي. فمن يرى عالماً معلوم الاسم في المنام على أنه الإمام، فهو لم يرَ إلّا ذلك العالم في المنام، لكن أُلقي في قلبه أنه الإمام. وإذا أُريد الاكتفاء في تصحيح كون الرؤية في هذه الحال رؤية للنبيّ أو الإمام، لمجرد ما أُلقي في القلب، مع أنه في الشكل رأى غيره، أمكن أن يُقال: ما هو السبيل للتأكّد من عصمة الشخص حال المنام عن الخطأ، وعدم صحّة ما أُلقي في قلبه؟ وكيف نميّز بينه وبين الوهم؟ فكيف نتأكّد أنّ ما أُلقي في قلبه كان إلهاماً من اللّه تعالى؟ لأنّ البناء على أن ما أُلقي في القلب بقوة الإلهام يحتاج إلى سند يمكن الاعتماد عليه لنوافق على هذه الكلية في المنامات، وبحقّ كل من رأى. والحال أن هذا التفسير لم يرد في أي نص معتبر، ولا ذكره الحديث الذي نقلناه.

أضف إلى ذلك أن قول أصحاب هذا التفسير «أنه رأى النبي ﷺ أو الإمام حقيقة، لكن لا بصورته ولا بجسده» يحتاج إلى توضيحات. إذ كيف كانت الرؤيا في هذه الحال رؤية لهم حقيقة إذا كانت عبر تمثُّلات وصور تشير إليه؟ وما هو حال الأفعال التي يرى النبيّ ﷺ أو الإمام أنه يفعلها، فهل هي حقيقية؟ فلو رأى النبيّ ﷺ يأكل تمراً مثلاً، فهل يعني هذا أنه كذلك حقيقة، لكن المأكول هو تمر مناسب لعالم الرؤيا؟.

مع أنّ هذا التفسير مناف لظاهر الرواية التي نقلناها والتي أكدت على أنّ الرؤيا هي رؤيا النبي ﷺ بصورته، كما سنوضحه بعد قليل.

ومنها: تفسير بسّط الأمر زيادة عن اللزوم، فقد قال بأن معنى «من رآنا فقد رآنا»، أنّ الرؤيا صادقة، وليست بأضغاث أحلام، بدون أن يعني ذلك أن المرئيّ هو الرسول ﷺ أو الإمام عجل الله فرجه. فالرؤيا صادقة لكنها ليست حقيقية. فميزة رؤيا النبيّ ﷺ والإمام عجل الله فرجه في المنام أنها تندرج دائماً في خانة الرؤى الصادقة، غايته أن لها دلالات معينة يعرفها المعبّرون. فمن رأى النبيّ ﷺ في صورة حسن فذلك حسن في دين الرائي. وإن رآه وفي جارحة من جوارحه شين أو نقص فذلك خلل في دين الرائي.

وأوّل ما يرد على هذا التفسير عدم المصحّح حينئذٍ لقوله عليه السلام «فقد رآنا»، إذ كان المفترض حينئذٍ أن يُقال «فقد صدقت رؤيته»

أو «صحّت رؤيته». فلا يصحّ الإشارة إلى ذلك المعنى بقوله عليه السلام «فقد رآنا».

ويرد أيضاً علمنا بأن بعض ما يُرى هو أضغاث أحلام، وانعكاس أهواء ورغبات. وقد علمنا من أشخاص أخبروا عن منامات رأوا فيها أحد المعصومين عليهم السلام، وتبيّن أنها كاذبة، أو من أضغاث الأحلام. فالتفسير المذكور يصادم الوجدان. وقد نبّهنا أيضاً فيما سبق إلى كلام الشيخ المفيد وهو كلام حقّ.

ومنها: أنّ الحديث يتحدّث عمّن رأى المعصوم عليه السلام في المنام، ولا يصحّ ذلك إلا إذا تمثَّل في المنام بصورته وهيئته الطبيعية. وفي هذه الحال تكون الرؤية صحيحة، فكأنه رأى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في اليقظة. وهذا إنما يصحّ فيمن يعلم شكل المعصوم وصورته. فمن يرى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، لن يعلم أنه رأى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلّا إذا كان عالماً بصورته وهيئته عليه السلام مسبَّقاً، أو علم انطباق ما رآه على صورة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بدلالة شخص يعرف الصورة والهيئة. وفي هذه الحال يكون المرئي هو النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، لأن الشيطان لا يتمثَّل بصورته.

والحديث يؤكّد من خلال عدم تمثّل الشيطان بصورة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في حال الرؤيا، على أنها رؤيا للنبيّ بصورته. فلا يصحّ ذلك إلّا من مثل صحابي رآه فانطبع مثاله في نفسه، أو من خلال الاستعانة بصحابيّ يؤكّد له انطباق من رآه على صورة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم. فإذا رآه في هذه الحال، علم أنه مثاله المعصوم من الشيطان. كما قد تصحّ

دعوى الرؤيا من خلال انطباق الصورة على الصفات المنقولة في الكتب التي روت في هيئته ﷺ وصورته ﷺ روايات معتبرة يمكن الاستناد إليها في الحكم على الرؤيا.

وفي غير هذه الأحوال لا سبيل للجزم بأن من رآه هو النبيّ ﷺ، وإن أُلقي في قلبه أنه النبي ﷺ. وليس هناك ما يمنع من أن يأتي الشيطان بصورة غير صورة النبي ﷺ ويدَّعي أنه النبي، لأنّ الممنوع هو أن يتمثَّل الشيطان بصورة النبيّ ﷺ، لا أن يدّعي أنه النبيّ.

وإذا لم يمكن تشخيص الصورة في زماننا بذكر الأوصاف، فلن يضرّ هذا بصحّة التفسير، غايته أنه لا سبيل في هذه الحال لتطبيق الحديث على أيّ حالة من حالاتنا في زماننا الحاضر. وستبقى كل الرؤى في هذه الحال محتملة الصحّة بدون سبيل لتأكيدها.

وهذا التوجيه هو أفضل التفاسير المناسبة للنصّ، إلّا أن السؤال المطروح هنا، وفقاً للرواية المنقولة هو: كيف عرف الرائي أنه رأى النبي ﷺ، مع أن الرواية لا تشير إلى معرفة الرائي بشخص النبي ﷺ، وصورته؟ والحقيقة أنّ الرواية أيضاً لا تشير إلى عكس ذلك، فإنّ من روى ذلك اكتفى بالإشارة إلى الرائي على أنّه شخص من خراسان، ولئن كان الاعتماد على المواصفات أمراً نادراً، لكنه كان بالإمكان التأكّد من ذلك من الإمام الرضا عليه السلام نفسه.

وبعد ذلك يأتي سؤال آخر: لو أنّ من رأى النبيّ ﷺ أو الإمام عليه السلام بصورته، وعلم ذلك بنحو من الأنحاء، فهل تكون

هذه الرؤيا تامّة الحجية، فتترتّب عليها آثار الرؤية الحسية في حال اليقظة.

ظاهر الرواية التي نقلناها عن الشيخ الصدوق هو ذلك. فإن دلّنا على أمر تكون الدلالة تامة، كما لو تلقيناها منه حال اليقظة. لكن لما لم يكن شأن النبيﷺ تبليغ الأحكام عبر المنامات، وكانت رسالته خاصة بحال حياته، وبحال اليقظة، امتنع احتمال أن يبلّغ النبيﷺ حكماً من الأحكام الشرعية عبر المنامات، فلو ادّعى راءٍ أنه رأى النبي ﷺ يبلغه بحكم، نكتشف سريعاً أنّ هذه الرؤيا غير صحيحة.

وهذا المعنى الذي نتبنّاه حول عدم حجية المنامات في مسألة الأحكام الشرعية. لكن لو ثبت لنا أن النبيﷺ يبلّغ الأحكام عبر المنامات لكان القول بحجيّتها بناء على هذا الحديث أمراً محتماً. لكن ثبت خلافه، فلا موجب للخلاف في حجية المنامات، لأن موضوع الحجية منتف إذ ينكشف من تبليغ حكم عبر المنام عدم صحة المنام.

الفصل الخامس:
نظرة إجمالية
في علامات الظهور

تمهيد

يضجّ الناس المؤمنون بالمهدوية، والمنتظرون لظهوره عجل الله فرجه الشريف بكل شوق وشغف، بالبحث عن علامات الظهور، ويكثرون من قراءة الكتب التي تتضمّنها، وربما قيّدوا أنفسهم بها، وخطّطوا لحياتهم على وفقها، خاصة تلك العلامات التي يتمّ تداولها على الألسن من دون أن يكون لها أي مستند في كتاب معتبر. وهذا البحث هو في نفسه بشارة خير في نفوس هؤلاء المؤمنين، تعبر عن نور يشع في نفوسهم، وشوق إلى لقاء إمامهم. إلّا أنّ هذه الحماسة الزائدة قد توقعهم في بعض المشاكل، وقد تجعلهم في بعض الأحيان ضحايا لبعض تجّار صغار يكتبون ليربحوا على ظهورهم جرّاء شراء كتبهم، وضحايا بعض صغار المنجّمين الذي يبحثون عن موقع معنوي هنا وهناك. ورغم أنّ روحية البحث عن العلامات تعكس ارتباطاً طيّباً بالإمام الثاني

عشر عجل الله فرجه، إلّا أنّه ينبغي أن يرافقها وعي حتى لا نقع ضحية المتلاعبين.

إن ربط الناس بالمهدي عجل الله فرجه أمر طيب، إلّا أنه لا يكون مسوّغاً بأي حال من الأحوال لوضع الحديث والكذب على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وآل البيت عليهم السلام، والكذب على اللّه تعالى بإسناد أمور إليه، لم تكن إلّا من مخيّلة القائل أو الواضع أو الكاذب. وربما كانت في بعض الحالات منامات رُئيت هنا وهناك، فأُدرجت على أنها حقائق وعلامات. وليس الكذب فقط أن تقول الشيء وأنت تعلم أنه غير صحيح، بل منه أن تنسب الشيء إلى اللّه أو رسوله أو آل البيت عليهم السلام، وأنت تعلم أن النسبة غير مؤكّدة.

إنّ العلامات لم تثبت بسند صحيح، وما ثبت منها قليل. صحيح أنّ عدم ثبوت إسناد جملة من العلامات لا يعرّضها للنبذ الكلّي، ولا يكفي للجزم بعدم صدورها عن أهل البيت عليهم السلام، فربّ قول قالوه عليهم السلام لم يتيسّر له سند صحيح، أو ضاعت عنا بفعل تبدلات التاريخ وطوارئه، أسانيده المعتبرة، إلّا أنّه يكفي عدم الجزم في عدم صحة الإسناد، والتعاطي معها على أنها حقائق. والمطلوب في هذه الأحوال ردّ علمها إلى أهل البيت عليهم السلام، والاستفادة منها في أحسن الأحوال من باب الاستئناس، وعلى سبيل الاحتمال لا أكثر.

وبغضّ النظر عن الروايات، فإنّ العلامة الأهم هي جهوزية الأُمّة، لأنّ ضدّها كان السبب الأهم وراء الغيبة، فيجب أن ينتفي

السبب حتى تنتفي الغيبة، كما أوضحناه فيما سبق حين الحديث عن بعض أسرار الغيبة. فمن يرى في الأمّة جهوزية يحقّ له أن يقول بأنّ الظهور قد اقترب، لكنه ربما يبتعد فيما بعد إذا لم تستمر تلك الجهوزية وتراجعت. وإنّما تطلب الجهوزية، لما ذكرناه في أسباب الغيبة، ولأنّ الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف لن يأتي إلّا للتغيير، فَمَنْ قَبِلَهُ مشى معه وبلغ الفتح برفقته وتحت رايته، ومن لم يقبله وتصدى له قاتله. وهل يتوقع أحد من هذه الأنظمة المستكبرة، وأتباعها من النظم الصغيرة المستسلمة للدول العظمى، المتلاعبة بمصالح شعوبها، خوفاً وحرصاً منها على مكاسبها، أن تقبل به وأن تنقاد له، كلا، بل ستكون محاربة له، وإن لبست لباس الإسلام، وسيحاربها، وسيكون طرف المعركة ضدّه كلّ ظالم لنفسه حتى صار من عبيد الدنيا، فلم يبقَ في قلبه ذرّة نور يرشده إلى الحق رغم ما سيراه من صدق العلامات المحتومة، والصيحة البيِّنة والضجَّة. ولا يظننّ أحد أنّ القضية هي قضية سنّة وشيعة، بل هي قضية حق وباطل، عدل وظلم. ولذا سيلتحق به كل من كان في قلبه نور الحق لأيّ دين أو مذهب انتمى إن كان النور في قلبه كافياً لحسم خياره حين تحين الساعة فيقف مع الحق مهما بلغت التضحيات، وسيكون خصمه كلّ من وقف في وجه الحقّ والعدل لأيّ دين أو مذهب انتمى. وربما طالت المعركة، وربما كَثُر فيها الشهداء، فلا بدّ من أُمّة صابرة مستعدّة للتضحيات، فإذا ما بانَ من الأُمّة ذلك، كان الظهور، وكانت المعارك، ثمّ إذا ثبتت على ذلك

بانت المعجزات والكرامات الباهرات، وكان النصر من عند اللّه.

وبعد ذلك، رأيت من المناسب أن أذكر طرفاً من العلامات التي ثبتت صحتها عندي، دون ذكر الروايات التي تضمّنت ما لم تثبت صحته فضلاً عمّا لم يكن له سند أساساً. فلست هنا لأرسم عصر الظهور، ولا لأظهر مسيرة الحركة المهدوية، وإنّما أهدف من ذكر العلامات هنا إلى تصويب النظرة إلى العلامات، حتى لا ينغمس كل امرئ بكل ما رُوي في العلامات، وفيها الموضوع والمخترع، والمرء لا يملك دائماً وسائل التمييز بين الصحيح والفاسد، فيتأثّر بما يفسد أكثر ممّا يصحّ، وهو لا يدري، لذا أردنا التنبيه على ذلك، وتعميق الحذر تجاه كل ما يُروى، الحذر الذي يبقى نافذة على احتمال صحة تلك العلامات الأخرى التي لم تثبت، لكنه يمنعه من تبنّيه وتأسيس كل التصوّر بناء عليه.

ولو كان المجال يتّسع لاستعرضنا كل الروايات وبينّا وجوه الضعف فيها، إلّا أنّ الهدف من هذا الكتاب، ليس ذلك، فيكفيني ذكر ما صحّ عندي من الروايات الواردة في العلامات، وربما فاتتني بعض الروايات الصحيحة، فلست بمعصوم عن الخطأ، ولم أدَّعِ الإحصاء الكامل للروايات الواردة، إلّا أنني أحصيت ما بلغ علمي، وقادني إليه بحثي. وربما اعتبرت رواية ضعيفة السند هي عند غيري صحيحة السند، أو صحَّحت رواية هي عند غيري غير معتبرة، واللّه العالم.

ولم أُولِ أهمية هنا عند ذكر العلامات، الإشارة إلى روايات لا علاقة لها مباشرة بعلامات الظهور، وإن كانت ذات إشارة إلى كونها أحداثاً ستقع فيما أو وقعت قبل الظهور. فإنّ ما أعتبره علامة للظهور هو خصوص ما يكون من العلامات القريبة جداً. صحيح أنّه يمكن عدَّ ذلك النوع من الروايات من ضمن العلامات، لكنها من العلامات الدالّة على أنّ الزمن يتّجه في الاتجاه الصحيح، أيّ في اتجاه الظهور، ولربما كان بعض تلك العلامات ممّا حصل في القرن الثالث الهجري مثلاً، فكيف لي أن أعدّها الآن من علامات الظهور، وإن جرت عادة العلماء والرواة على إدراج تلك الروايات تحت عنوان الفتن والملاحم؟

ومثلما أعرضت عن نقل هذا الصنف من الروايات، أعرضت أيضاً عن الصنف المتعلّق بما بعد ظهوره عجل الله فرجه الشريف. وإن انشغال النفس بما سيفعله الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف بعد ظهوره محضّ ترف، وإلّا فبعد ظهوره يكون هو صاحب القرار، سواء وافق تلك الروايات أم خالفها، وسنسلم الأمر له، وليّاً مطلقاً معصوماً لا جدال ولا نقاش في حقانية وصوابية كل أفعاله، وكونه الحجّة على جميع الخلق في سيرته.

هذا وقد أحصيت من الروايات المعتبرة عندي، مما أهمّني أمره من الروايات، ما يقرب من الستين رواية، من حيث كونها روايات مستقلة، وإن كانت في بعض الأحيان متقاربة المعنى، وقد ذكرت مصدر كل رواية نقلتها، واللّه الهادي.

ما صحّ من علامات الظهور

منها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن عيسى بن أعين، عن أبي عبد اللّه عليه السلام أنه قال: «السفياني من المحتوم، وخروجه في رجب، ومن أول خروجه إلى آخره خمسة عشر شهراً، ستة أشهر يقاتل فيها، فإذا ملك الكور الخمس ملك تسعة أشهر، ولم يزد عليها يوماً»[1].

أقول: أوضحت بعض النصوص الآتية المقصد بالكور الخمس، وهي: دمشق، وفلسطين، والأردن، وحمص، وحلب. وفي بعض الروايات الآتية، أنه إذا ملك أقلّ ما يقرب من ثمانية أشهر.

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر عن عيسى بن أعين، عن المعلى بن خنيس عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إنّ أمر السفياني من المحتوم وخروجه في رجب»[2].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن عبد الملك بن أعين، قال: «كنت عند أبي جعفر عليه السلام فجرى ذكر القائم عجّل الله فرجه الشريف، فقلت له: أرجو أن يكون عاجلاً ولا يكون سفياني. فقال: لا واللّه إنّه لمن المحتوم الذي لا بدّ منه»[3].

---

(١) الغيبة للنعماني، ص٣١٠.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق، ص٦٥٢.

(٣) الغيبة للنعماني، ص٣١٢.

ومنها: ما رواه النعماني، بسند معتبر، عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[1]، «فقال: إنهما أجلان: أجل محتوم، وأجل موقوف. فقال له حمران: ما المحتوم؟ قال: الذي لله فيه المشيئة. قال حمران: إنّي لأرجو أن يكون أجل السفياني من الموقوف. فقال أبو جعفر عليه السلام: لا واللّه إنّه لمن المحتوم»[2].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن حمران بن أعين، عن أبي عبد اللّه عليه السلام أنه قال: «من المحتوم الذي لا بدّ أن يكون من قبل قيام القائم: خروج السفياني، وخسف بالبيداء، وقتل النفس الزكيّة، والمنادي من السماء»[3].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن أبي حمزة الثمالي، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام: إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول: خروج السفياني من المحتوم، والنداء من المحتوم، وطلوع الشمس من المغرب من المحتوم، وأشياء كان يقولها من المحتوم. فقال أبو عبد اللّه عليه السلام: واختلاف بني فلان من المحتوم، وقتل النفس الزكية من المحتوم وخروج القائم من المحتوم. قلت: وكيف يكون النداء؟ قال: ينادي منادٍ من السماء أول النهار يسمعه كل قوم بألسنتهم: ألا إنّ الحقّ في عليٍّ وشيعته. ثمّ ينادي إبليس

(١) الأنعام: ٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص٢٧٢.

في آخر النهار من الأرض: ألا إنّ الحق في السفياني وشيعته فعند ذلك يرتاب المبطلون[1].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: إن السفياني يملك بعد ظهوره على الكور الخمس حمل امرأة. ثم قال عليه السلام: أستغفر اللّه حمل جمل، وهو من الأمر المحتوم الذي لا بدّ منه[2].

والاستغفار هنا، كناية عن الإضراب عن الأشهر التسعة، إلى عدد أقل، فيكون المقصود أنّه لا يزيد عن حمل امرأة، بل هو أقلّ من ذلك.

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن محمد بن مسلم، قال: «سمعت أبا جعفر الباقر عليه السلام يقول: اتّقوا اللّه واستعينوا على ما أنتم عليه بالورع والاجتهاد في طاعة اللّه، فإنّ أشد ما يكون أحدكم اغتباطاً بما هو فيه من الدين لو قد صار في حدّ الآخرة وانقطعت الدنيا عنه، فإذا صار في ذلك الحدّ عرف أنه قد استقبل النعيم والكرامة من اللّه والبشرى بالجنة، وأَمِنَ ممّا كان يخاف، وأيقن أنّ الذي كان عليه هو الحقّ، وأنّ من خالف دينه على باطل، وأنه هالك فأبشروا ثم أبشروا بالذي تريدونه. أَلستم ترون أعداءكم يقتتلون في معاصي اللّه، ويقتل بعضهم

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٣٥.
(٢) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٤٩.

بعضاً على الدنيا دونكم وأنتم في بيوتكم آمنون في عزلة عنهم؟ وكفى بالسفياني نقمة لكم من عدوّكم، وهو من العلامات لكم، مع أن الفاسق لو قد خرج لمكثتم شهراً أو شهرين بعد خروجه لم يكن عليكم بأس حتى يقتل خلقاً كثيراً دونكم. فقال له بعض أصحابه: فكيف نصنع بالعيال إذا كان ذلك؟ قال: يتغيّب الرجل منكم عنه، فإنّ حنقه وشرهه فإنّما هي على شيعتنا، وأمّا النساء فليس عليهنّ بأس إن شاء اللّه تعالى. قيل: فإلى أين يخرج الرجال ويهربون منه؟ فقال: من أراد منهم أن يخرج، يخرج إلى المدينة أو إلى مكة أو إلى بعض البلدان، ثم قال: ما تصنعون بالمدينة؟ وإنما يقصد جيش الفاسق إليها، ولكن عليكم بمكّة فإنها مجمعكم، وإنما فتنته حمل امرأة: تسعة أشهر، ولا يجوزها إن شاء اللّه»(١).

أشارت هذه الرواية إلى أنّ السفياني سيضرب أعداءنا أيضاً، على طريقة أنّ اللّه تعالى لينصر هذا الدين بالرجل الفاجر، وأشارت إلى أنّ هناك فترة أمان بعد خروجه تمتدّ لشهرين، ثمّ بعد ذلك تتغيَّر الأمور في بعض البلاد الإسلامية. وهذا يعني أن للسفياني ظاهراً طيباً في بداية حركته، في مواجهة أعداء الأُمّة، ربما يكون سبباً لاغترار الناس به في بداية حركته، حتى إذا انقضت فترة شهر أو شهرين كشَّر عن أنيابه، وأبان عن حقائق نيّاته.

---

(١) الغيبة للنعماني، ص٣١١.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي بسند معتبر عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا دخل القائم الكوفة لم يبق مؤمن إلّا وهو بها أو يجيء إليها، وهو قول أمير المؤمنين عليه السلام ويقول لأصحابه: سيروا بنا إلى هذا الطاغية فيسير إليه[1].

دلّت على وجود طاغية في الكوفة، أو في العراق، أو ربما كان المقصود به السفياني.

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد اللّه جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: «إنّ قُدّام قيام القائم علامات بلوى من اللّه تعالى لعباده المؤمنين. قلت: وما هي؟ قال: ذلك قول اللّه عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[2]. قال: لنبلونّكم يعني المؤمنين بشيء من الخوف ملك بني فلان في آخر سلطانهم، والجوع بغلاء أسعارهم، ونقص من الأموال فساد التجارات وقلّة الفضل فيها، والأنفس قال: موت ذريع، والثمرات قلّة ريع ما يزرع وقلّة بركة الثمار، وبشّر الصابرين عند ذلك بخروج القائم. ثم قال عليه السلام لي: يا محمد، هذا تأويله، إنّ اللّه عزَّ وجلّ يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[3]_[4].

---

(١) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص٤٥٥.

(٢) البقرة: ١٥٥.

(٣) آل عمران: ٧.

(٤) المصدر السابق، ص٢٥٩.

ورواه الشيخ الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة بسند معتبر عن محمد بن مسلم[١].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة بسند معتبر عن ابن أبي يعفور، قال: قال لي أبو عبد اللّه عليه السلام: «أمسك بيدك هلاك الفلاني - اسم رجل من بني العباس -، وخروج السفياني، وقتل النفس، وجيش الخسف والصوت، قلت: وما الصوت، هو المنادي؟ فقال: نعم، وبه يُعرف صاحب هذا الأمر، ثم قال: الفرج كلّه هلاك الفلاني من بني العباس»[٢].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بعدة أسانيد معتبرة، عن عبد اللّه بن سنان، قال: «قال: كنت عند أبي عبد اللّه عليه السلام فسمعت رجلاً من همدان يقول له: إنّ هؤلاء يُعيرونا، ويقولون لنا: إنّكم تزعمون أنّ منادياً ينادي من السماء باسم صاحب هذا الأمر، وكان متّكئاً فغضب وجلس، ثم قال: لا ترووه عني، وارووه عن أبي، ولا حرج عليكم في ذلك، أشهد أني قد سمعت أبي عليه السلام يقول: واللّه إنّ ذلك في كتاب اللّه عزّ وجلّ لبيِّن حيث يقول: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[٣]، فلا يبقى في الأرض يومئذٍ أحد إلّا خضع وذلّت رقبته لها فيؤمن أهل الأرض إذا سمعوا الصوت من السماء: ألا

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ص٦٤٩.

(٢) الغيبة للنعماني، ص٢٦٦.

(٣) الشعراء: ٤.

إنّ الحق في عليّ بن أبي طالب عليه السلام وشيعته، قال: فإذا كان من الغد صعد إبليس في الهواء حتى يتوارى عن أهل الأرض ثم ينادي: ألا إنّ الحق في فلان وشيعته فإنه قُتل مظلوماً فاطلبوا بدمه، قال: فيثبت اللّه الذين آمنوا بالقول الثابت على الحقّ وهو النداء الأول ويرتاب يومئذٍ الذين في قلوبهم مرض، والمرض واللّه عداوتنا، فعند ذلك تبرأون منّا ويتناولونا، فيقولون: إنّ المنادي الأول سحر من سحر أهل هذا البيت، ثم تلا أبو عبد اللّه عليه السلام قول اللّه عزَّ وجلّ: ﴿وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾[1]_[2].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن عبد اللّه بن سنان، قال: «سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: يشمل الناس موت وقتل حتى يلجأ الناس عند ذلك إلى الحرم، فينادي منادٍ صادق من شدّة القتال: فيم القتل والقتال؟! صاحبكم فلان»[3].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن معروف بن خربوذ، قال: «ما دخلنا على أبي جعفر الباقر عليه السلام قطّ إلّا قال: خراسان خراسان، سجستان سجستان، كأنه يبشرنا بذلك»[4].

(١) القمر: ٢.

(٢) الغيبة للنعماني، ص٢٦٨.

(٣) المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٤) المصدر السابق، ص٢٨٢.

ذكرت هذه الرواية هنا لذكرهم إياها في علامات الظهور، مع أنّ متنها لا يتضمّن أيّ إشارة مباشرة إلى ذلك.

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام أنه قال: «ما يكون هذا الأمر حتى لا يبقى صنف من الناس إلّا وقد وُلُّوا على الناس، حتى لا يقول قائل: إنّا لو وُلّينا لعدلنا، ثم يقوم القائم بالحق والعدل»[1].

ومنها: ما ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن هشام بن سالم، قال: «سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: هما صيحتان صيحة في أول الليل، وصيحة في آخر الليلة الثانية. قال: فقلت: كيف ذلك؟ قال: فقال: واحدة من السماء، وواحدة من إبليس. فقلت: وكيف تعرف هذه من هذه؟ فقال: يعرفها من كان سمع بها قبل أن تكون»[2].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد اللّه جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: «إذا استولى السفياني على الكور الخمس، فعدّوا له تسعة أشهر. وزعم هشام أن الكور الخمس: دمشق، وفلسطين، والأردن، وحمص، وحلب»[3].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٣) المصدر السابق، ص٣١٦.

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن حذيفة بن المنصور، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إنّ لله مائدة، وفي غير هذه الرواية: مأدبة بقرقيسياء يطلع مطلع من السماء فينادي: يا طير السماء، ويا سباع الأرض، هلمّوا إلى الشبع من لحوم الجبارين»[1].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «يا جابر، لا يظهر القائم حتى يشمل الناس بالشام فتنة يطلبون المخرج منها فلا يجدونه، ويكون قتل بين الكوفة والحيرة، قتلاهم على سواء، وينادي مناد من السماء»[2].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «توقّعوا الصوت يأتيكم بغتة من قبل دمشق فيه لكم فرج عظيم»[3].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام - في حديث له طويل اختصرنا منه موضع الحاجة - أنّه قال: لا بدّ من فتنة صمّاء صيلم يسقط فيها كل بطانة ووليجة، وذلك عند فقدان الشيعة الثالث من ولدي، يبكي عليه أهل السماء وأهل الأرض، وكم من

---

(١) المصدر السابق، ص٢٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص٢٨٨.

(٣) المصدر السابق.

مؤمن متأسّف حران حزين عند فقد الماء المعين، كأني بهم أسرّ (آيس) ما يكونون، وقد نودوا نداء يسمعه من بُعد كما يسمعه من قرب، يكون رحمة للمؤمنين وعذابا للكافرين[1].

ورواه الشيخ الصدوق بسنده عن الحسن بن محبوب[2].

ورواه النعماني في الغيبة، بسنده عن الحسن بن محبوب[3].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بأسانيد معتبرة، عن جابر بن يزيد الجعفي، قال: «قال أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: يا جابر، الزم الأرض ولا تحرّك يداً ولا رجلاً حتى ترى علامات أذكرها لك إن أدركتها: أوّلها اختلاف بني العباس، وما أراك تدرك ذلك، ولكن حدِّث به من بعدي عني، ومنادٍ ينادي من السماء، ويجيئكم صوت من ناحية دمشق بالفتح، وتخسف قرية من قرى الشام تسمى الجابية، وتسقط طائفة من مسجد دمشق الأيمن، ومارقة تمرق من ناحية الترك، ويعقبها هرج الروم، وسيقبل إخوان الترك حتى ينزلوا الجزيرة، وسيقبل مارقة الروم حتى ينزلوا الرملة، فتلك السنة - يا جابر - فيها اختلاف كثير في كل أرض من ناحية المغرب، فأول أرض تخرب أرض الشام ثم يختلفون عند ذلك على ثلاث رايات: راية الأصهب، وراية الأبقع، وراية السفياني،

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٣٩.

(٢) عيون أخبار الرضا (ع)، ج١، ص٩؛ وكمال الدين وتمام النعمة، ص٣٧١.

(٣) الغيبة للنعماني، ص١٨٦.

فيلتقي السفياني بالأبقع فيقتتلون فيقتله السفياني ومن تبعه، ثم يقتل الأصهب، ثم لا يكون له همّة إلّا الإقبال نحو العراق، ويمرّ جيشه بقرقيسياء، فيقتتلون بها فيقتل بها من الجبارين مائة ألف، ويبعث السفياني جيشاً إلى الكوفة وعدَّتهم سبعون ألفاً، فيصيبون من أهل الكوفة قتلاً وصلباً وسبياً، فبينا هم كذلك إذ أقبلت رايات من قبل خراسان وتطوي المنازل طيّاً حثيثاً ومعهم نفر من أصحاب القائم، ثم يخرج رجل من موالي أهل الكوفة في ضعفاء فيقتله أمير جيش السفياني بين الحيرة والكوفة، ويبعث السفياني بعثاً إلى المدينة فينفر المهدي منها إلى مكة، فيبلغ أمير جيش السفياني أن المهدي قد خرج إلى مكة، فيبعث جيشاً على أثره فلا يدركه حتى يدخل مكة خائفاً يترقّب على سنة موسى بن عمران عليه السلام. وقال: فينزل أمير جيش السفياني البيداء فينادي مناد من السماء: يا بيداء، بيدي القوم، فيخسف بهم، فلا يفلت منهم إلّا ثلاثة نفر، يحول اللّه وجوههم إلى أقفيتهم، وهم من كَلَب، وفيهم نزلت هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُوا۟ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ﴾[1] الآية. قال: والقائم يومئذ بمكة، قد أسند ظهره إلى البيت الحرام مستجيراً به، فينادي: يا أيها الناس، إنّا نستنصر اللّه فمن أجابنا من الناس فإنّا أهل بيت نبيّكم محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن أَوْلى الناس باللّه وبمحمّد صلى الله عليه وآله وسلم، فمن حاجّني في آدم فأنا أَوْلى الناس بآدم، ومن حاجّني في نوح فأنا أَوْلى الناس بنوح، ومن

(١) النساء: ٤٧.

حاجّني في إبراهيم فأنا أَوْلى الناس بإبراهيم، ومن حاجّني في محمّد ﷺ فأنا أَوْلى الناس بمحمّد ﷺ، ومن حاجّني في النبيّين فأنا أَوْلى الناس بالنبيّين، أَليس اللّه يقول في محكم كتابه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ * ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[1]؟ فأنا بقيّة من آدم، وذخيرة من نوح، ومصطفى من إبراهيم، وصفوة من محمّد صلّى اللّه عليهم أجمعين. ألا فمن حاجّني في كتاب اللّه فأنا أَوْلى الناس بكتاب اللّه، ألا ومن حاجّني في سنَّة رسول اللّه فأنا أَوْلى الناس بسنّة رسول اللّه، فأُنشد اللّه من سمع كلامي اليوم لمّا أبلغ الشاهد منكم الغائب، وأسألكم بحقّ اللّه وبحقّ رسوله وبحقّي، فإنّ لي عليكم حقّ القربى من رسول اللّه إلّا أعنتمونا ومنعتمونا ممّن يظلمنا فقد أُخفنا وظُلمنا وطُردنا من ديارنا وأبنائنا وبُغي علينا ودُفعنا عن حقّنا وافترى أهل الباطل علينا، فاللّه اللّه فينا لا تخذلونا وانصرونا ينصركم اللّه تعالى. قال: فيجمع اللّه عليه أصحابه ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً، ويجمعهم اللّه له على غير ميعاد قزعاً كقزع الخريف، وهي - يا جابر - الآية التي ذكرها اللّه في كتابه: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2] فيبايعونه بين الركن والمقام، ومعه عهد من رسول اللّه ﷺ قد توارثته الأبناء عن الآباء، والقائم - يا جابر - رجل من وُلد الحسين يصلح اللّه له أمره في ليلة، فما أشكل على

(١) آل عمران: ٣٣، ٣٤.

(٢) البقرة: ١٤٨.

الناس من ذلك - يا جابر - فلا يشكلنّ عليهم ولادته من رسول اللّه ﷺ ووراثته العلماء عالماً بعد عالم، فإن أشكل هذا كله عليهم فإنّ الصوت من السماء لا يشكل عليهم إذا نودي باسمه واسم أبيه وأمه»[١].

ورواه الشيخ المفيد في الإرشاد حتى قوله: وراية السفياني[٢].

ورواه الشيخ الطوسي في الغيبة، مثل الإرشاد، بسند معتبر، عن جابر الجعفي[٣].

والآيات الواردة في الرواية، ذكرها الإمام عليه السلام من باب التطبيق، لا من باب تفسير مورد النزول.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن بكر بن محمد الأزدي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: خروج الثلاثة: الخراساني والسفياني واليماني في سنة واحدة في شهر واحد في يوم واحد، وليس فيها راية بأهدى من راية اليماني يهدي إلى الحقّ[٤].

ورواه الشيخ المفيد في الإرشاد[٥].

---

(١) الغيبة للنعماني، ص٢٨٩.
(٢) الإرشاد، ج٢، ص٣٧٢.
(٣) الغيبة للطوسي، ص٤٤١.
(٤) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٤٦.
(٥) الإرشاد، الشيخ المفيد، ج٢، ص٣٧٥.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن صالح قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: ليس بين قيام القائم وبين قتل النفس الزكية إلّا خمس عشرة ليلة[1].

ورواه الشيخ المفيد في الإرشاد، بسنده إلى صالح بن ميثم، عن أبي جعفر عليه السلام[2].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: إنّ من علامات الفرج حدثاً يكون بين الحرمين، قلت: وأي شيء (يكون) الحدث؟ فقال: عصبيّة تكون بين الحرمين، ويقتل فلان من ولد فلان خمسة عشر كبشاً[3].

وروى نحوه الشيخ المفيد في الإرشاد بسنده إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر، وفي آخر: خمسة عشر كبشاً من العرب[4].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن الحسن بن الجهم قال: سأل الرجل أبا الحسن عليه السلام عن الفرج، فقال: ما تريد، الإكثار أو أجمل لك؟ فقال: أريد تجمّله لي. فقال: إذا تحرّكت

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٤٥.
(٢) الإرشاد للشيخ المفيد، ج٢، ص٣٧٤.
(٣) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٤٨.
(٤) الإرشاد للشيخ المفيد، ج٢ ص٣٧٦.

رايات قيس بمصر ورايات كندة بخراسان. أو ذكر غير كندة[1].

ورواه الشيخ المفيد في الإرشاد[2]، وليس فيه: أو ذكر غير كندة.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن عمر بن أبان الكلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: كأني بالسفياني أو لصاحب السفياني قد طرح رحله في رحبتكم بالكوفة، فنادى مناديه: من جاء برأس رجل من شيعة عليّ فله ألف درهم، فيثب الجار على جاره يقول: هذا منهم، فيضرب عنقه ويأخذ ألف درهم. أما إنّ إمارتكم يومئذٍ لا تكون إلّا لأولاد البغايا، وكأنّي أنظر إلى صاحب البرقع قلت: ومن صاحب البرقع؟ فقال: رجل منكم يقول بقولكم يلبس البرقع فيحوشكم فيعرفكم ولا تعرفونه، فيغمز بكم رجلاً رجلاً، أما إنّه لا يكون إلّا ابن بغي[3].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن أبي خالد الكابلي، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «كأني بقوم قد خرجوا بالمشرق يطلبون الحقّ فلا يعطونه، ثم يطلبونه فلا يعطونه، فإذا رأوا ذلك وضعوا سيوفهم على عواتقهم فيعطون ما سألوه فلا يقبلونه حتى يقوموا، ولا يدفعونها إلّا إلى صاحبكم، قتلاهم شهداء. أمّا إنّي لو أدركت ذلك لاستبقيت نفسي لصاحب هذا الأمر»[4].

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٤٩.
(٢) الإرشاد للشيخ المفيد، ج٢، ص٣٧٦.
(٣) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٥٠.
(٤) الغيب للنعماني، ص٢٨١.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن محمد بن مسلم قال: ينادي منادٍ من السماء باسم القائم عجّل الله فرجه الشريف، فيسمع ما بين المشرق إلى المغرب، فلا يبقى راقد إلّا قام، ولا قائم إلّا قعد، ولا قاعد إلّا قام على رجليه من ذلك الصوت، وهو صوت جبرائيل الروح الأمين[١].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: لا يذهب ملك هؤلاء حتى يستعرضوا الناس بالكوفة يوم الجمعة، لكأنّي أنظر إلى رؤوس تندر فيما بين المسجد وأصحاب الصابون[٢].

ورواه الشيخ المفيد في الإرشاد[٣].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن محمد بن مسلم قال: يخرج قبل السفياني مصري ويماني[٤].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: من يضمن لي موت عبد اللّه أضمن له القائم. ثم قال: إذا مات عبد اللّه لم يجتمع الناس بعده على أحد ولم يتناه هذا الأمر دون صاحبكم إن شاء

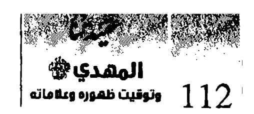
---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص٤٤٨.

(٣) الإرشاد للشيخ المفيد، ج٢، ص٣٧٦.

(٤) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٤٧.



اللّه، ويذهب ملك السنين ويصير ملك الشهور والأيام. فقلت: يطول ذلك؟ قال: كلا[1].

لم تحدّد الرواية أيّ صفة من صفات عبد اللّه، ولا ما يدلّ عليه، وليس من المستحسن التسرّع في التطبيق.

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: لقائم آل محمد غيبتان إحداهما أطول من الأخرى؟ فقال: نعم، ولا يكون ذلك حتى يختلف سيف بني فلان وتضيق الحلقة، ويظهر السفياني ويشتدّ البلاء ويشمل الناس موت وقتل يلجأون فيه إلى حرم اللّه وحرم رسوله[2].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن أبي بصير، قال: «قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام: قول اللّه عزَّ وجلّ: ﴿عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ وفي الآخرة، ما هو عذاب خزي الدنيا؟ فقال: وأيّ خزي أخزى - يا أبا بصير - من أن يكون الرجل في بيته وحجاله، وعلى إخوانه وسط عياله إذ شقّ أهله الجيوب عليه وصرخوا، فيقول الناس: ما هذا؟ فيقال: مسخ فلان الساعة. فقلت: قبل قيام القائم عجل الله فرجه أو بعده؟ قال: لا، بل قبله»[3].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الغيبة للنعماني، ص١٧٧.

(٣) الغيبة للنعماني، ص٢٧٨.

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن زرارة بن أعين، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ينادي منادٍ من السماء: إنّ فلاناً هو الأمير، وينادي منادٍ: إنّ عليّاً وشيعته هم الفائزون. قلت: فمن يقاتل المهدي بعد هذا؟ فقال: إنّ الشيطان ينادي: إنّ فلاناً وشيعته هم الفائزون ـ لرجل من بني أُميّة ـ. قلت: فمن يعرف الصادق من الكاذب؟ قال: يعرفه الذين كانوا يروون حديثنا، ويقولون: إنّه يكون قبل أن يكون، ويعلمون أنهم هم المحقّون الصادقون»[1].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: النداء حقّ؟ قال: إي والله حتى يسمعه كل قوم بلسانهم». وقال أبو عبد الله عليه السلام: «لا يكون هذا الأمر حتى يذهب تسعة أعشار الناس»[2].

وذهاب تسعة أعشار الناس قد يكون بحروب شرسة تقع في الأرض، أو بكوارث طبيعية تقضي على كثير من الخلق.

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ينادي منادٍ باسم القائم عجل الله فرجه الشريف، قلت: خاصّ أو عامّ؟ قال: عامّ يسمع كل قوم بلسانهم، قلت: فمن يخالف القائم عجل الله فرجه الشريف وقد

---

(١) المصدر السابق، ص٢٧٢.

(٢) المصدر السابق، ص٢٨٣.

نودي باسمه؟ قال: لا يدعهم إبليس حتى ينادي في آخر الليل ويشكّك الناس[1].

ورواه والد الشيخ الصدوق في الإمامة والتبصرة[2].

ومنها: ما رواه النعماني في الغيبة، بسنده عن زرارة بن أعين، قال: «قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام: عجبت أصلحك اللّه! وإني لأعجب من القائم كيف يُقاتَل، مع ما يرون من العجائب، من خسف البيداء بالجيش، ومن النداء الذي يكون من السماء؟ فقال: إنّ الشيطان لا يدعهم حتى ينادي كما نادى برسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم يوم العقبة»[3].

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر، عن عمر بن يزيد قال: قال لي أبو عبد اللّه الصادق عليه السلام: إنك لو رأيت السفياني لرأيت أخبث الناس، أشقر أحمر أزرق، يقول: يا رب ثاري ثاري ثم النار، وقد بلغ من خبثه أنه يدفن أُمَّ ولد له وهي حيّة مخافة أن تدلّ عليه[4].

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر، عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال:

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ص٦٥٠.
(٢) الإمامة والتبصرة، ص١٢٩.
(٣) الغيبة للنعماني، ص٢٧٣.
(٤) كمال الدين وتمام النعمة، ص٦٥١.

الصيحة التي في شهر رمضان تكون ليلة الجمعة لثلاث وعشرين مضين من شهر رمضان(١).

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر، عن سليمان بن خالد قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: قدام القائم موتتان: موت أحمر وموت أبيض، حتى يذهب من كل سبعة خمسة، الموت الأحمر السيف، والموت الأبيض الطاعون (٢).

بناءً على هذه الرواية يكون الباقي سبعين من الناس، بينما ذكرت رواية سابقة أنّ الباقي هو عشر، وبين العشر والسبعين فرق كبير، إلّا أنْ يكون المقصود بقاء سبعين بهذين السببين، وقد تكون هناك كوارث طبيعية أخرى تقضي على عدد آخر من الناس فيبلغ مجموع ما يذهب تسعة أعشار الناس.

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: تنكسف الشمس لخمس مضين من شهر رمضان قبل قيام القائم عجل الله فرجه الشريف(٣).

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر، عن أبي بصير، ومحمد بن مسلم قالا: سمعنا أبا عبد

---

(١) المصدر السابق، ص٦٥٠.

(٢) المصدر السابق، ص٦٥٥.

(٣) المصدر السابق.

اللّه عليه السلام يقول: لا يكون هذا الأمر حتى يذهب ثلثا الناس، فقيل له: إذا ذهب ثلثا الناس فما يبقى؟ فقال عليه السلام: أما ترضون أن تكونوا الثلث الباقي[1].

هذه الرواية ذكرت أنّ الباقي هو الثلث، وهي قريبة من رواية السبعين، وربما يكون المقصود أنّ الظهور يمرّ بثلاثة مراحل في أحدها يزول الثلثان، ثم يضاف إليه ما يزول بالطاعون ليصير مجموع ما يزول من الناس خمسة أسباع، ثمّ تقع الحرب مع الإمام عجل الله فرجه الشريف ليكون مجموع ما يزول تسعة أعشار، ليكون العشر هو الذي ينعم بحكم الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف.

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، في الخصال، بسند معتبر، عن ابن أبي عمير، عن غير واحد عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: يخرج قائمنا أهل البيت يوم الجمعة[2].

ومنها: ما رواه الكليني، في الكافي، بسند معتبر، عن يعقوب السراج قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام: متى فرج شيعتكم؟ قال: فقال: إذا اختلف وُلد العباس ووهى سلطانهم، وطمع فيهم من لم يكن يطمع فيهم، وخلعت العرب أعنتها، ورفع كلّ ذي صيصية صيصيته، وظهر الشامي وأقبل اليماني وتحرّك الحسني، وخرج صاحب هذا الأمر من المدينة إلى مكة بتراث رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الخصال للشيخ الصدوق، ص٣٩٤.

فقلت: ما تراث رسول اللّهﷺ؟ قال: سيف رسول اللّهﷺ ودرعه، وعمامته وبرده، وقضيبه، ورايته، ولامته، وسرجه، حتى ينزل مكة، فيخرج السيف من غمده، ويلبس الدرع، وينشر الراية والبردة والعمامة، ويتناول القضيب بيده ويستأذن اللّه في ظهوره، فيطلع على ذلك بعض مواليه فيأتي الحسني فيخبره الخبر، فيبتدر الحسني إلى الخروج، فيثب عليه أهل مكّة فيقتلونه، ويبعثون برأسه إلى الشام، فيظهر عند ذلك صاحب هذا الأمر فيبايعه الناس ويتبعونه ويبعث الشامي عند ذلك جيشاً إلى المدينة فيهلكهم اللّه عزَّ وجلّ دونها، ويهرب يومئذٍ من كان بالمدينة من وُلد عليّ عليه السلام إلى مكّة، فيلحقون بصاحب هذا الأمر، ويقبل صاحب هذا الأمر نحو العراق، ويبعث جيشاً إلى المدينة فيأمن أهلها ويرجعون إليها[١].

والشامي في هذه الرواية هو السفياني.

ورواه النعماني في الغيبة، بسند معتبر، عن يعقوب السراج، إلى قوله: وسرجه[٢].

ومنها: ما رواه الكليني، في الكافي، بسند معتبر، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: لا ترون ما تحبون حتى يختلف بنو فلان فيما بينهم، فإذا اختلفوا طمع الناس وتفرّقت الكلمة وخرج السفياني[٣].

---

(١) الكافي للكليني، ج٨، ص٢٢٥.

(٢) الغيبة للنعماني، ص٢٧٨.

(٣) الكافي للكليني، ج٨ ص٢٠٩.

إذا كان المقصود باختلاف بني فلان اختلاف بني العباس، كما ذكرت روايات أخرى سبقت، فتكون هذه علامة قد تحقّقت منذ قرون، وتفرّق الكلمة علامة ما زالت متحقّقة، وهذا يعني أنهم سيبقون على تفرّقهم، وسيخرج السفياني في ظلّ تفرّق الكلمة.

ومنها: ما رواه الكليني، في الكافي، بأسانيد معتبرة، عن علي بن سويد أنه كتب إلى أبي الحسن موسى عليه السلام في الحبس وسأله عن مسائل فكان فيما أجابه - في حديث طويل -: إذا رأيت المشوّه الأعرابي في جحفل جرّار فانتظر فرجك ولشيعتك المؤمنين، وإذا انكسفت الشمس فارفع بصرك إلى السماء وانظر ما فعل اللّه عزَّ وجلّ بالمؤمنين، فقد فسّرت لك جملاً جملاً وصلَّى اللّه على محمّد وآله الأخيار[1].

وربّما كان المشوّه الأعرابي السفياني نفسه، وتكون هذه من العلامات الواضحة على جسم السفياني، سواء في وجهه، أم في ظاهر بدنه كقدمه أو يده، أو ظهره، ونحو ذلك.

ومنها: ما رواه الكليني، في الكافي، بسند معتبر، عن عمر بن حنظلة قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: خمس علامات قبل قيام القائم: الصيحة، والسفياني، والخسف، وقتل النفس الزكية،

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٤.

واليماني فقلت: جُعلت فداك، إن خرج أحد من أهل بيتك قبل هذه العلامات أخرج معه؟ قال: لا[١].

ورواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر، عن عمر بن حنظلة[٢].

ورواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن عمر بن حنظلة[٣].

ومنها: ما رواه الكليني، في الكافي، بسند معتبر، عن عيص بن القاسم قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: .. فواللّه ما صاحبكم إلّا من اجتمعوا عليه، إذا كان رجب فأقبلوا على اسم اللّه عزَّ وجلّ، وإن أحببتم أن تتأخّروا إلى شعبان فلا ضير. وإن أحببتم أن تصوموا في أهاليكم فلعلّ ذلك أن يكون أقوى لكم، وكفاكم بالسفياني علامة[٤].

ومنها: ما رواه الكليني، في الكافي، بسند معتبر، عن سدير قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام: يا سدير إلزم بيتك، وكن حلساً من أحلاسه، واسكن ما سكن الليل والنهار. فإذا بلغك أنّ

---

(١) الكافي للكليني، ج٨، ص٣١٠.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، ص٦٥٠.

(٣) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٣٦.

(٤) الكافي للكليني، ج٨، ص٢٦٤.

السفياني قد خرج فارحل إلينا ولو على رجلك[1].

طلب الرحيل إليهم، كناية عن أنّ الإمام عجل الله فرجه الشريف يكون قد أعلن عن نفسه، وعرف مكانه ليقصده من يَريد نصرته. كما أنّ الأمر بالسكون ما سكن الليل والنهار إنما هو بالنسبة إلى الرايات التي تدعي المهدوية، فنبّهه على ضرورة عدم الانقياد لأيّ راية من هذا القبيل؛ لأنّ راية المهدي عجل الله فرجه الشريف لا تكون إلّا بعد خروج السفياني.

ومنها: ما رواه الكليني، في الكافي، بسند معتبر، عن ميسر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: يا ميسر كم بينكم وبين قرقيسا؟ قلت: هي قريب على شاطئ الفرات، فقال: أما إنه سيكون بها وقعة لم يكن مثلها منذ خلق اللّه تبارك وتعالى السماوات والأرض ولا يكون مثلها ما دامت السماوات والأرض، مأدبة للطير تشبع منها سباع الأرض وطيور السماء، يهلك فيها قيس ولا يُدعى لها داعية، قال: وروى غير واحد وزاد فيه وينادي منادٍ هلمّوا إلى لحوم الجبارين[2].

وقد تقدّم ما يشبهها من روايات النعماني في الغيبة.

ومنها: ما رواه الكليني، في الكافي، بسند معتبر، عن شهاب بن عبد ربه قال: قال لي أبو عبد اللّه عليه السلام: يا شهاب يكثر القتل في أهل بيت من قريش حتى يُدعى الرجل منهم إلى الخلافة فيأباها،

(١) المصدر السابق، ص٢٦٥.

(٢) المصدر السابق، ص٢٩٥.

ثمّ قال: يا شهاب ولا تقل: إنّي عنيت بني عمي هؤلاء، قال شهاب: أشهد أنّه قد عناهم[١].

تأكيد شهاب أنه عليه السلام عنى بني العباس، لا يعني أنه كذلك. وإنما فسّر شهاب تفسيراً ينسجم مع المعطيات التي لديه، وقد غابت عنه معطيات مرتبطة فيما يأتي من الزمان، فلربما كان مراد الإمام عليه السلام مرحلة زمنية لها حكّامها وملوكها وأمراؤها. مع أن الإمام عليه السلام صرّح أنه لم يقصد بني العباس، لكن شهاب ظنّ أنه عليه السلام إنّما قال ذلك من باب التقيّة، حتى لا يروّج عنه مثل هذا الكلام، فيصيبه من ذلك ضرر هو وأتباعه الشيعة المؤمنين.

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بأسانيد معتبرة، عن زرارة قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: يا زرارة، لا بدّ من قتل غلام بالمدينة. قلت: جعلت فداك أَلَيس يقتله جيش السفياني؟ قال: لا، ولكن يقتله جيش بني فلان، يخرج حتى يدخل المدينة، فلا يدري الناس في أي شيء دخل، فيأخذ الغلام فيقتله. فإذا قتله بغياً وعدواناً وظلماً لم يمهلهم اللّه عزَّ وجلّ، فعند ذلك فتوقّعوا الفرج[٢].

ورواه الشيخ الكليني في الكافي بسند معتبر، عن زرارة [٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، ص٣٤٣.

(٣) الكافي للكليني، ج١، ص٣٣٧.

ورواه النعماني عن الكليني[١].

إذاً هناك جيش آخر معاد غير جيش السفياني.

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي في الأمالي، بسند لا بأس به، عن هشام، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: اليماني والسفياني كفرسي رهان[٢].

ورواه النعماني بسنده إلى هشام[٣].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي، بسند معتبر، عن أبي خديجة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: «لا يخرج القائم حتى يخرج قبله اثنا عشر من بني هاشم كلُّهم يدعو إلى نفسه»[٤].

ورواه الشيخ المفيد في الإرشاد[٥].

وهذه من العلامات التي يتّسع لها أفق الزمان من بعيد، لكن ما إن يخرج الثاني عشر من مدعي المهدوية، حتى يكون هذا علامة على خروج المهدي الحق.

ومنها: ما رواه الشيخ المفيد، بسند معتبر، عن معمر بن خلاد،

(١) الغيبة للنعماني، ص١٧٠.
(٢) أمالي الشيخ الطوسي، ص٦٦١.
(٣) الغيبة للنعماني، ص٣١٧.
(٤) الشيخ الطوسي، الغيبة، ص٤٣٧.
(٥) الإرشاد، الشيخ المفيد، ج٢، ص٣٧٥.

عن أبي الحسنعليه السلام قال: «كأني برايات من مصر مقبلات خضر مصبغات، حتى تأتي الشامات فتهدي إلى ابن صاحب الوصيات»[١].

ومنها: ما رواه الشيخ المفيد، بسند معتبر، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّهعليه السلام قال: «إنّ لولد فلان عند مسجدكم - يعني مسجد الكوفة - لوقعة في يوم عروبة، يُقتل فيها أربعة آلاف من باب الفيل إلى أصحاب الصابون، فإيّاكم وهذا الطريق فاجتنبوه، وأحسنهم حالاً من أخذ في درب الأنصار»[٢].

والخلاصة من هذه الروايات أنّ الثابت من العلامات، خروج السفياني في رجب، وأنّه يملك الكور الخمس ما يقرب من تسعة أشهر، أو أقلّ، لكنه لن يزيد عليها، وأنّه يملك على دمشق وحمص وفلسطين والأردن وحلب، والخسف بالبيداء بجيشه، وقتل النفس الزكيّة في مكّة، ويكون ذلك قبل خمسة عشر يوماً من الظهور الواضح العام للإمام صاحب الزمانعجل الله فرجه الشريف، والنداء من السماء يسمعه كل إنسان بلغته، في ليلة جمعة من شهر رمضان، لا يحجب صوت النداء عن أيّ شخص، فيه الإرشاد إلى أين يجب التوجه. وطلوع الشمس من المغرب، واختلاف بني فلان، وجوع بسبب غلاء الأسعار، ونقص من الأموال وفساد التجارات، وقلّة الثمار ونتائج

---

(١) الإرشاد، الشيخ المفيد، ج٢، ص٣٧٦.

(٢) الإرشاد، الشيخ المفيد، ج٢، ص٣٧٧.

المزروعات وموت ذريع، يلجأ الناس بسببه في بعض الأماكن إلى الحرم للاحتماء. ومعركة بين السفياني وجيوش أخرى هي كلّها من أهل النار، ومأدبة في قرقيسيا تشبع منها طيور السماء وسباع الأرض، وقتل بين الكوفة والحيرة، وفتنة بالشام لا يجد الناس مخرجاً منها إلّا بالتضرّع والدعاء بظهور الإمام عجّل الله فرجه الشريف، ومارقة تمرق من ناحية الترك، وهرج الروم، وإقبال إخوان الترك حتى ينزلوا الجزيرة، ومارقة الروم تنزل الرملة، واختلاف كثير في كلّ أرض من ناحية المغرب، وخراب أرض الشام، واختلاف الرايات فيها. وظهور رايات اليماني والخراساني، ورايات من مصر، وموت عبد اللّه ملك أو أمير، ومسخ، وطاعون وكوارث طبيعية وحروب تقضي على خلق كثير من الناس، وكسوف الشمس في أوائل شهر رمضان.

والمحتوم من هذه العلامات، الصيحة والسفياني والخسف وقتل النفس الزكية واليماني والخراساني، وأهمها السفياني.

إلّا أنّ العلامة الأهمّ ما ذكرناه مراراً، جهوزيّة الأمّة لحضوره عجّل الله فرجه الشريف ونصرته، وحفظه، والعلامات القريبة تكون مقارنة لهذه العلامة الأهمّ.

الفصل السادس:
عقيدتنا في توقيت الظهور

لا أحد يعرف تاريخ الظهور، وأي توقيت يُذكر في هذا المجال لا يرتدّ إلّا بالسوء على مشاعر الناس وعلاقتهم بالمهدي عجّل الله فرجه الشريف، وربما يُوجب التيئيس في بعض الأحيان. مع أنّ التوقيت منهيٌّ عنه شرعاً، ويجوز تكذيب كلّ موقِّت بلا أي تردّد، كما دلّت عليه مجموعة من الأخبار سننقل جملة منها. وهو ما انعقد هذا الفصل لبيانه، مقتصرين على خصوص ما صحّ عندنا من الروايات، في هذا الموضوع.

والحقيقة أنّ توقيت الظهور من الأسرار التي لم يطّلع عليها أحد من عباد اللّه تعالى، وقد اختصّ بها اللّه لنفسه.

والظهور في الأساس مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسباب الغيبة، فما لم ترتفع أسبابها لن ترتفع هي أيضاً. وهل يتصوّر عاقل، أن تكون الأسباب التي أدّت إلى الغيبة، باقية في زمن الظهور؟ فهو تصوّر أقلّ ما يُقال فيه إنه يوجب عبثية الغيبة. وإذا عرفت أنّ السبب

الجوهري في الغيبة، عدم جهوزيّة الأمّة لحفظ الإمام وخطّ الإمامة، وخذلانها له، بغضّ النظر عن كون سبب الخذلان عدم اعتقاد فئة من المسلمين بإمامته، أو هو عدم استعداد من آمن به للتضحية في سبيل نصرته. فعلى كلّ تقدير ترتّب على ذلك حرمان الأمّة من اللطف المتأتّي من وجود الإمام المعصوم بين ظهرانيهم، ومن الاهتداء إلى الدين كما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فالإمام ينتظر لظهوره، ارتفاع كلا السببين، بغضّ النظر عن النسبة العددية المطلوبة: الأول، الجهل بالحاجة للإمام، إذ يفترض أن تبلغ الفئة التي لم تؤمن بإمامته، مرحلة تطلب فيها من اللّه تعالى من يرشدها إلى الدين الحق، بعد أن تدرك ما هي عليه من ضياع، وابتعاد عن الدين، نتيجة ما تشهده من اختلافات شديدة، فيما يقدّم من تصوّرات على أنه الدين الإسلامي الحقّ، أو ما تشهده من اختلافات شديدة على مستوى السلوكيات العامة، فلا تعرف أي سلوك عليها أن تسلك لتكون على الهدى والصراط المستقيم، فإنّه لا يعقل أن يضيع الدين في زحمة اختلافات العلماء، والطوائف، والفرق، والسلوكيات، فلا نعرف ما هو الدين الذي جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو ما يوجب ضياع أهداف النبوّة، وهي خاتمة النبوات، وعدم إدراك رسالته الحقّة، وهي خاتمة الرسالات. وهذه الفئة إذْ تؤمن بحاجتها لإمام، لأنها في الأساس تجد الحاجة إلى نبيّ يعيد تذكيرها بشريعة النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، وما جاء به، لكنها تعلم أنّ من الثوابت الإسلامية المنصوص عليها في القرآن الكريم، أنّه

لا نبيّ بعد نبيّنا محمّد ﷺ، وهو ما سيقودها إلى أن تستنتج حاجتها إلى من يقوم مقام النبيّ ﷺ، يؤدّي دوره وإن لم يكن نبياً، وليس إلّا الإمام المعصوم. فصدمة الواقع إزاء الاعتراف بأن المسلمين يعيشون حالة شبه ضياع عن دينهم، يشكّل دافعاً أقوى من النصّ للإقرار بالحاجة إليه. سواء وفّر ذلك داعياً لدى بعضهم كي يعيدوا قراءة النصوص المتعلقة بالإمامة بشكل صحيح أم أهملوا ذلك؟ لأنهم على كل حال آمنوا في أغلبيتهم العظمى بالوعد الصادق عن نبيّ الإسلام محمّد ﷺ بظهور رجل من وُلده يقيم العدل، ويبيّن ما ضاع على الأمّة من حقائق.

والسبب الثاني، ارتفاع الجبن والركون إلى الدنيا، وبلوغ من آمنوا بإمامته (بالنص، أم بفعل صدمة الواقع) مرتبة الاستعداد للتضحية في سبيل إقامة الدين الحقّ، الذي سيرشدنا إليه الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف، فهو لن يأتي بدين جديد، ولن يُظهر قرآناً جديداً، بل سيأتي بدين جدّه ﷺ كما بلّغه للمسلمين الأوائل، وهو لم يترك صغيرة ولا كبيرة، إلّا أبانها للأمّة، وسيُظهر التفسير التام للقرآن الكريم، حاسماً كل الخلافات الجوهرية المهمة التي فرّقت المسلمين شِيَعاً في باب العقائد، بين جبرية ومعتزلة وفرقة المنزلة بين المنزلتين. بين قائلين بكون الصفات عين الذات تأكيداً للتوحيد، وبين قائلين بأنّ الصفات زائدة عن الذات بما يوحي بالمنافاة مع التوحيد، إلى غير ذلك من الخلافات العقائدية، وغيرها من الخلافات الفقهية التشريعية، والتاريخية المتعلّقة

بشخص النبيّ ﷺ وصفاته، فهل هو في بعض شؤون الدين مجتهد يمكن تخطئته ومخالفته أم لا؟ واللائحة بذلك تطول. إلّا أنّ شدّة الاختلافات، وضياع بعض الحقائق، ستوهم البعض أنّه سيأتي بدين جديد، وليس الأمر كذلك. ولا تزال سنّة اللّه تعالى في عباده، أن يبتليهم في الحياة، ويصقل شخصيتهم، فيأخذهم من بلاء إلى بلاء، حتى يرتفع عنهم حجاب الجهل، وحجاب الذلّ والخوف والخذلان.

إنّ توقيت الظهور مرتبط بجهوزيّة الأمّة، والذي نعرفه أن الأمّة تمرّ في فترات متعدّدة، تكون فيها بعض المجتمعات على جهوزيّة، لكن قد لا يكون هذا كافياً بالنسبة للأمّة؟ لأنّ الجهوزية المرضية لن تكون آنية، بل يجب أن تكون قابلة للاستمرار، فلا قيمة لحركة يمكن مصادرتها لاحقاً، وخذلان الناس عن حفظ نتائجها القيمة.

ويعجبني في هذا المجال نقل كلام للشيخ المفيد، قال:

وقال الشيخ المفيد (رض): حضرت مجلس رئيس من الرؤساء، فجرى كلام في الإمامة، فانتهى إلى القول في الغيبة. فقال صاحب المجلس: أليست الشيعة تروي عن جعفر بن محمد عليه السلام: أنه لو اجتمع للإمام عدة أهل بدر ثلاثمائة و بضعة عشر رجلاً لوجب عليه الخروج بالسيف؟ فقلت: قد روي هذا الحديث. قال: أَوَلسنا نعلم يقيناً أن الشيعة في هذا الوقت أضعاف عدّة أهل بدر؟

فكيف يجوز للإمام الغيبة مع الرواية التي ذكرناها؟ فقلت له: إنّ الشيعة وإن كانت في وقتنا كثيراً عددها حتى تزيد على عدة أهل بدر أضعافاً مضاعفة، فإنّ الجماعة التي عدّتهم عدّة أهل بدر إذا اجتمعت، فلم يسع الإمام التقيّة ووجب عليه الظهور، لم تجتمع في هذا الوقت، ولا حصلت في هذا الزمان بصفتها وشروطها. وذلك أنه يجب أن يكون هؤلاء القوم معلوم من حالهم الشجاعة، والصبر على اللقاء، والإخلاص في الجهاد، وإيثار الآخرة على الدنيا، ونقاء السرائر من العيوب، وصحّة العقول، وأنهم لا يهنون ولا ينتظرون عند اللقاء ويكون العلم من اللّه تعالى بعموم المصلحة في ظهورهم بالسيف. وليس كلّ الشيعة بهذه الصفة، ولو علم اللّه تعالى أنّ في جملتهم العدد المذكور على ما شرطناه لظهر الإمام عجّل الله فرجه الشريف لا محالة، ولم يغب بعد اجتماعهم طرفة عين، لكن المعلوم خلاف ما وصفناه، فلذلك ساغ للإمام الغيبة على ما ذكرناه[١]...

وقد دلّت على هذا المعنى الذي ذكرناه بعض الروايات المعتبرة، أو لا بأس بسندها:

منها: ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة، بسند معتبر، عن الربيع بن محمد المسلي قال: قال لي أبو عبد اللّه عليه السلام: واللّه لتكسرنّ كسر الزجاج وإنّ الزجاج يُعاد فيعود كما كان، واللّه لتكسرنّ كسر

---

(١) رسائل في الغيبة للشيخ المفيد، ج٣، ص١١.

الفخار، وإنّ الفخار لا يعود كما كان، واللّه لتمحصنّ واللّه لتغربلنّ كما يغربل الزؤان من القمح[1].

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، بسند معتبر، عن منصور، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام: يا منصور إنّ هذا الأمر لا يأتيكم إلّا بعد إياس. لا واللّه حتى تميّزوا. لا واللّه حتى تُمحصوا. لا واللّه حتى يشقى من يشقى، ويسعد من يسعد[2].

ورواه الصدوق الأب[3].

ورواه الشيخ الكليني بسند فيه كلام[4].

ومنها، ما رواه الشيخ الطوسي في الغيبة بسند معتبر، عن البزنطي قال: قال أبو الحسن عليه السلام: أما واللّه لا يكون الذي تمدّون إليه أعينكم حتى تميّزوا وتُمحصوا. وحتى لا يبقى منكم إلّا الأندر ثمّ تلا ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾[5]_[6].

ومنها: ما رواه الكليني في الكافي بسند معتبر، عن معمر بن

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٣٤٠.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، ص٣٤٦.

(٣) الإمامة والتبصرة، ص١٣٠.

(٤) الكافي للكليني ج١، ص٣٧٠.

(٥) سورة التوبة، الآية: ١٦.

(٦) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٣٣٦.

خلاد قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾[1]، ثم قال لي: ما الفتنة؟ فقلت: جعلت فداك الذي عندنا أنّ الفتنة في الدين، ثم قال: يفتنون كما يفتن الذهب، ثمّ قال: يخلصون كما يخلص الذهب[2].

ورواه النعماني في الغيبة عن الكليني[3].

ولأنّ التمحيص، وتهيئة الأمّة لتقبّل وجود الإمام عجل الله فرجه الشريف، ونصرته، ولأنّ عيش حالة الانتظار بمعناها الحقيقي، بالنحو الذي وصفناه، يتّضح لك أن عيش حالة الانتظار يستدعي العمل على النفس وتربيتها وتربية الأجيال المسؤولين عنها بالنحو الذي يجعلها لائقة بهذا الظهور، واللّه يساعدها على صناعة النفس بهذه الطريقة من خلال تعريضها لابتلاءات شتّى، والتي من أهم تجلّياتها النظم المتجبّرة، والكيانات الغاصبة، والظلم العالمي الذي ينال من الشعوب عبر الحكّام الفاسدين، والمؤسسات الدولية المستكبرة. والمطلوب إزاء هذه الابتلاءات الصبر والثبات، ومواجهتها حين تسنح الفرصة لذلك، أو تفرض علينا، ليكون خاتمة ذلك النجاح فيها.

فالانتظار من أفضل العوامل المساعدة على تجاوز البلاءات،

(١) العنكبوت: ١-٢.
(٢) الكافي للكليني، ج١، ص٣٧٠.
(٣) الغيبة للنعماني، ص٢١٠.

وصياغة النفوس، وصنعها في عين اللّه تعالى، ولذا كان انتظار الفرج من أفضل الأعمال، كما رُوي في روايات شتّى، منها ما رواه الشيخ الصدوق، بسند لا بأس به، عن الإمام الرضا، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول اللّه ﷺ: أفضل أعمال أمّتي انتظار فرج اللّه عزّ وجلّ[١].

وروى الشيخ الطوسي في الغيبة بسند معتبر، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال رسول اللّه ﷺ: سيأتي قوم من بعدكم الرجل الواحد منهم له أجر خمسين منكم. قالوا: يا رسول اللّه نحن كنا معك ببدر وأُحُد وحنين، ونزل فينا القرآن. فقال: إنكم لو تحملوا لما حملوا لم تصبروا صبرهم[٢].

ثم إنّا ذكرنا أنّ التوقيت منهيٌّ عنه في النصوص، فلا بأس باستعراض جملة ممّا صحّ عندنا من الأخبار في ذلك:

منها: ما رواه الشيخ الصدوق الأب، في كتاب الإمامة والتبصرة، بسند معتبر، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: كنت عنده، إذ دخل عليه مهزم، فقال له: جعلت فداك، أخبرني عن هذا الأمر الذي ننتظره، متى هو؟ قال: يا مهزم، كذب الوقّاتون، وهلك المستعجلون، ونجا المسلمون، وإلينا يصيرون[٣].

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ص٦٤٤؛ وعيون أخبار الرضا (ع)، ج١، ص٣٩.
(٢) الغيبة للشيخ الطوسي، ص٤٥٧.
(٣) الإمامة والتبصرة، ابن بابويه القمي، ص ٩٥.

ومنها: ما رواه الشيخ الكليني، في الكافي، بسند معتبر، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت: لهذا الأمر وقت؟ فقال: كذب الوقّاتون، كذب الوقّاتون، كذب الوقّاتون. إنّ موسى عليه السلام لمّا خرج وافداً إلى ربه، واعدهم ثلاثين يوماً، فلمّا زاده اللّه على الثلاثين عشراً، قال قومه: قد أخلفنا موسى فصنعوا ما صنعوا. فإذا حدّثناكم الحديث فجاء على ما حدّثناكم به، فقولوا: صدق اللّه، وإذا حدثناكم الحديث فجاء على خلاف ما حدّثناكم به فقولوا: صدق اللّه تُؤجروا مرتين[١].

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر عن محمد بن عثمان العمري (قدس اللّه روحه) يقول: سمعت أبي يقول: سئل أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام وأنا عنده عن الخبر الذي رُوي عن آبائه عليهم السلام: «إنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله على خلقه إليّ يوم القيامة وأنّ من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية». فقال عليه السلام: إن هذا حق كما أنّ النهار حق. فقيل له: يا بن رسول اللّه، فمن الحجّة والإمام بعدك؟ فقال: ابني محمّد، هو الإمام والحجّة بعدي، من مات ولم يعرفه مات ميتة جاهلية. أما إنّ له غيبة يحار فيها الجاهلون، ويهلك فيها المبطلون، ويكذب فيها الوقّاتون، ثم يخرج فكأني أنظر إلى الأعلام البيض تخفق فوق رأسه بنجف الكوفة[٢].

---

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج١، ص٣٦٨ - ٣٦٩.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص٤٠٩.

ومنها: ما رواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة، بسند معتبر، عن محمد بن عثمان العمري (قدس اللّه روحه)، قال: خرج توقيع بخطّ أعرفه «من سمّاني في مجمع من الناس باسمي فعليه لعنة اللّه» قال أبو علي محمد بن همّام: وكتبت أسأله عن الفرج متى يكون؟ فخرج إليّ «كذب الوقّاتون»[١].

ومحمد بن عثمان العمري، أحد السفراء الأربعة، الذين عيّنهم الإمام الحجّة عجل الله فرجه الشريف، أبان الغيبة الصغرى.

واستطراداً نشرح النهيّ الوارد في هذا الحديث عن تسمية الإمام باسمه. وبيانه أنّ ذلك ليس نهياً شاملاً لكل زمان ومكان، بل هو نهي مرتبط بالزمن الذي يؤدي ذكر اسمه إمّا إلى تسهيل الكشف عنه أو التضييق عليه، وإما إلى التضييق على شيعته وأتباعه وخاصّة سفراءه. والاحتمال الثاني أرجح.

ومنها، ما رواه النعماني في كتاب الغيبة، بسند معتبر، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: «قلت له: ما لهذا الأمر أمد ينتهي إليه ويريح أبداننا؟ قال: بلى، ولكنكم أذعتم فأخره اللّه»[٢].

ومنها: ما رواه النعماني، في الغيبة، بسند معتبر، عن الفضيل بن يسار، قال: «سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: إنّ قائمنا إذا قام استقبل من جهل الناس أشدّ ممّا استقبله رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم من جهّال

(١) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص٤٨٣.

(٢) كتاب الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، ص٢٩٩ - ٣٠٦.

الجاهلية. قلت: وكيف ذاك؟ قال: إنّ رسول اللّهﷺ أتى الناس وهم يعبدون الحجارة والصخور والعيدان والخشب المنحوتة، وإنّ قائمنا إذا قام أتى الناس وكلهم يتأوّل عليه كتاب اللّه يحتجّ عليه به. ثم قال: أمّا واللّه ليدخلن عليهم عدله جوف بيوتهم كما يدخل الحرّ والقرّ»[١].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي، بسند معتبر، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري (رحمه اللّه) أن يوصل لي كتاباً قد سئلت فيه عن مسائل أشكلت عليَّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الدار عليه السلام: .. وأمّا ظهور الفرج فإنّه إلى اللّه عزَّ وجلّ، كذب الوقّاتون[٢].

ورواه الشيخ الصدوق، في كمال الدين وتمام النعمة بسند معتبر، إلى إسحاق[٣].

ومنها: ما رواه الشيخ الطوسي، في كتاب الغيبة، بسند معتبر، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: من وقّت لك من الناس شيئاً فلا تهابنّ أن تكذبه، فلسنا نوقّت لأحد وقتاً[٤].

والمقصود أنّا لسنا نذكر لأحد أيّ توقيت.

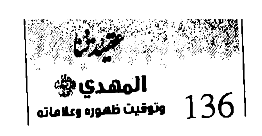
---

(١) كتاب الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني.

(٢) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص٢٩٠ - ٢٩١.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق، ص٤٨٤.

(٤) الغيبة، الشيخ الطوسي.



ثمّ إنّه قد وردت في بعض الروايات المعتبرة، بعض الإشارات إلى توقيت ما غير قابل للتحديد تفصيلاً، فهو توقيت إجمالي، كما في بعض الروايات التي ذكرت أنه يظهر في سنة وتر، وقد ذكرنا بعضها في روايات علامات الظهور.

مصادر البحث

القرآن الكريم

- علل الشرائع، الشيخ الصدوق.

- دلائل الإمامة، محمد بن جرير الطبري (الشيعي).

- من لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق.

- كنز الفوائد، للشيخ الكراجكي.

- بحار الأنوار، للمجلسي.

- الغيبة، للشيخ الطوسي.

- عيون أخبار الرضا عليه السلام، للشيخ الصدوق.

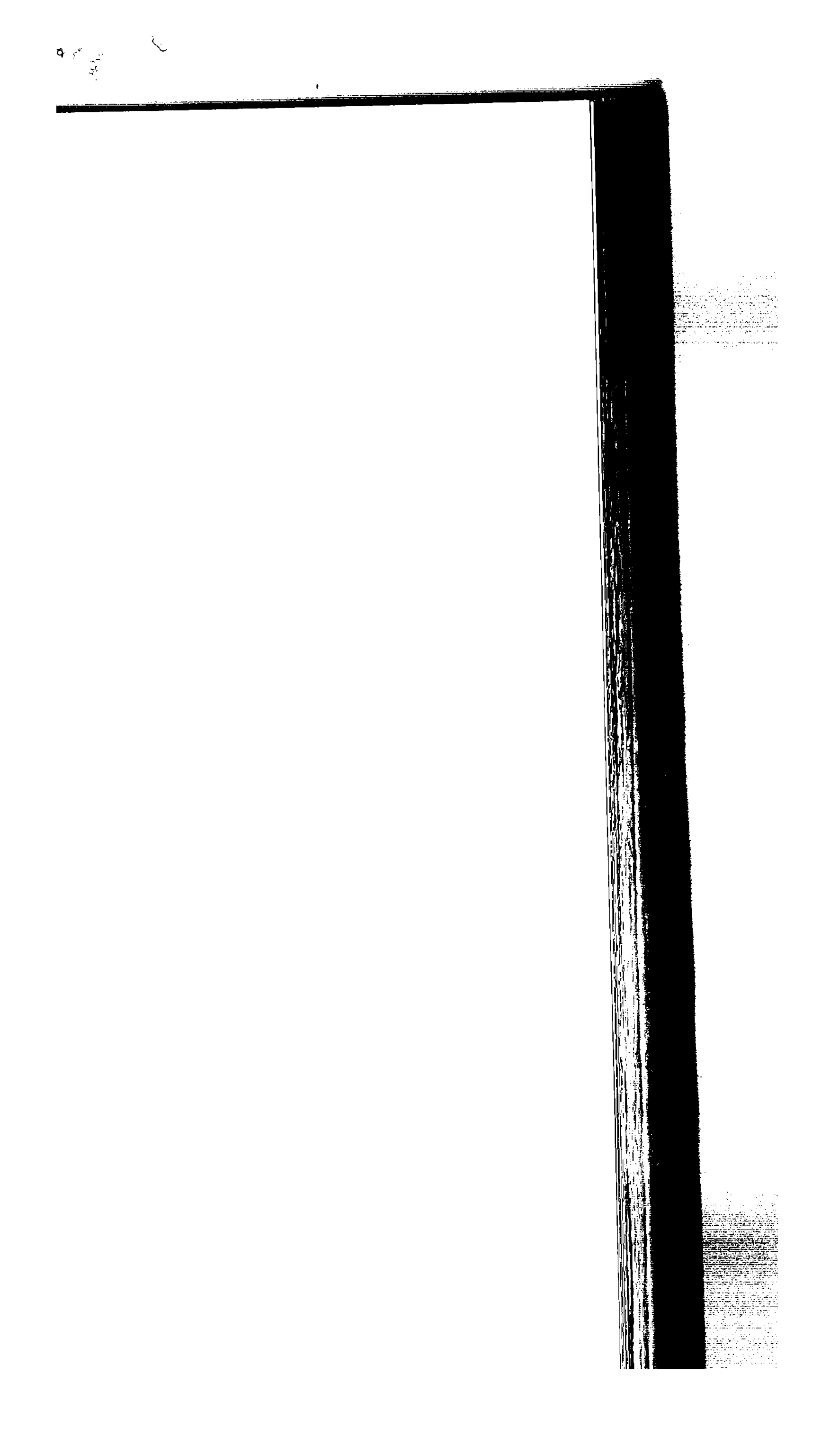
- الإرشاد، للشيخ المفيد.

- الإمامة والتبصرة، للصدوق الأب.

- الخصال، للشيخ الصدوق.

- الكافي، للكليني.
- الأمالي، الشيخ الطوسي.
- المقنع في الغيبة، للسيد المرتضى.
- رسائل في الغيبة، للشيخ المفيد.
- كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق.
- كتاب الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني.
- صحيح البخاري.
- فتح الباري، لابن حجر.
- صحيح ابن حِبان.
- تاريخ ابن خلدون.
- المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، للدكتور عبد العظيم البستوي.
- تفسير القرطبي ضعفاء العقيلي.
- مسند ابن حنبل.
- مسند أبي يعلى.
- سنن ابن ماجة.

- التاريخ الكبير للبخاري.
- المستدرك للحاكم.
- سنن أبي داود.
- مصنف ابن أبي شيبة.
- حديث خيثمة.
- تعليق التعليق، لابن حجر.
- صحيح مسلم.



الفهرست